



دراسات اقتصادية

مجلة نصف سنوية محكمة تصدر عن قسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة - بغداد
العدد (٣٧) لسنة ١٤٣٩هـ / ٢٠١٧م

رئيس التحرير
أ.د. فلاح حسن ثويني

سكرتير التحرير
حسين غازي رشيد

الهيئة الاستشارية

د. مظهر محمد صالح
أ.د. خليفة جبر الزبيدي
أ.د. محمود محمد داغر
أ.د. خليل محمد الجبوري
أ.د. محمد صالح القريشي
أ.د. حسن لطيف كاظم
د. علي شديخ الزبيدي

أهداف وضوابط النشر

اهداف بيت الحكمة

بيت الحكمة مؤسسة فكرية علمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري مقره في بغداد ومن أهدافه:-

- * العناية بدراسة تاريخ العراق والحضارة العربية والإسلامية .
- * إرساء منهج الحوار بين الثقافات والأديان بما يساهم في تأصيل ثقافة السلام وقيم التسامح والتعايش بين الأفراد والجماعات .
- * متابعة التطورات العالمية والدراسات الاقتصادية وأثارها المستقبلية على العراق والوطن العربي
- * الاهتمام بالبحوث والدراسات التي تعزز من تمتع المواطن بحقوق الإنسان وحياته الأساسية وترسيخ قيم الديمقراطية والمجتمع المدني .
- * تقديم الرؤى والدراسات التي تخدم عمليات رسم السياسات .

ضوابط النشر

- تنشر المجلة البحوث التي لم يسبق نشرها ويتم اعلام الباحث بقرار المجلة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تسلم البحث .
- ترسل نسخة واحدة من البحث باللغة العربية مع ملخص له باللغة الانكليزية لا تزيد كلماته عن ٢٠٠ كلمة شريطة ان تتوفر فيه المواصفات الاتية :
- أ- ان يكون البحث مطبوعاً على قرص مرن (CD) بمسافات مزدوجة بين الاسطر وبخط واضح .
- ب- ان لا تتجاوز عدد صفحات البحث (٢٠) صفحة بقياس (A4) عدا البيانات والخرائط والمرئسمات.
- ج- ان تُجمع كل المصادر والهوامش مرقمة بالتسلسل في نهاية البحث وبمسافات مزدوجة بين الاسطر .
- يحصل صاحب البحث المنشور في المجلة على نسخة مجانية من العدد الذي ينشر فيه البحث .
- تعتذر المجلة عن اعادة البحوث سواء نشرت أم لم تنشر .
- يحتفظ القسم بحقه في نشر البحث طباعياً وإلكترونياً على وفق خطة تحرير المجلة .

المحتويات

كلمة العدد

رئيس التحرير ٧

البحوث والدراسات

تقييم كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

أ.د. هجير عدنان زكي

الباحث : احمد حسين لطيف ١١

فاعلية ادوات السياسة النقدية غير المباشرة في العراق بعد ٢٠٠٣ في ظل محددات (المرض الهولندي)

أ.م.د. أيسر ياسين فهد

الباحث مصطفى محمد ابراهيم ٣٥

البعد المالي في تطور عرض النقد في العراق بعد عام ٢٠٠٣

أ.د. عبد الكريم المشهداني

الباحث باسم عبد الهادي حسن ٥٧

دور صندوق النقد الدولي في ترسيخ مفهوم العولمة الاقتصادية (الدول النامية انموذجاً)

م.م. مهند حميد مهدي ٧١

اثر سعر الصرف على الميزان التجاري العراقي للمدة من ٢٠١٥-٢٠٠٠

م. عمر محمود عكاوي ٩٧

كلمة العدد

تنال الدراسات النقدية والمصرفية الجانب المهم في الدراسات الاقتصادية لأنها تمثل الجانب الآخر الذي يكتمل معه النشاط الاقتصادي ، فالمسارات التي يسلكها كل من القطاع النقدي والقطاع الحقيقي يفترض أن تأخذ اتجاهها متسقاً من أجل إيجاد استقرار اقتصادي والابتعاد قدر الإمكان عن توليد الاتجاهات التضخمية أو الانكماشية عندما يتخلف أحدهما عن الآخر . وفي إصدارية العدد السابع والثلاثون لعام ٢٠١٧ من مجلة دراسات اقتصادية احتلت البحوث والدراسات النقدية والمصرفية التي تتعلق بالاقتصاد العراقي في جانبه النقدي القسم الأكبر من هذا العدد الذي احتوى خمسة بحوث ، خاصة في ظل الأزمات المفردة والمزدوجة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي . فقد كان موضوع تقييم كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) هو الدراسة الاولى في هذا العدد، اذ تزداد أهمية التفكير في الإدارة السليمة لهذه الاحتياطات وخصوصاً مع ريعية الاقتصاد العراقي والانفتاح الاقتصادي الذي يعني أن الاقتصاد أكثر عرضة لمخاطر انتقال الأزمات الاقتصادية المختلفة بينما تناولت الدراسة الثانية أدوات السياسة النقدية غير المباشرة المتمثلة في عمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي القانوني وسعر البنك أو سعر إعادة الخصم ومدى فاعلية هذه الأدوات في ظل سيادة ما يعرف بالمرض الهولندي الذي يقصد به التركيز على قطاع ريعي واحد وإهمال القطاعات الإنتاجية الأخرى . وركزت الدراسة الثالثة على البعد المالي في تطور عرض النقد والتأثيرات النقدية والمالية المتولدة عن تغيرات عرض النقد ، وما يسببه تغير عرض النقد من تأثيرات مالية في ظل محدودية القطاع الإنتاجي المحلي وضعف استجابته للطلب المحلي . وكان موضوع العولمة الاقتصادية ودور صندوق النقد الدولي في ترسيخها خصوصاً في البلدان النامية هو عنوان الدراسة الرابعة في هذا العدد ، اذ تعاني معظم البلدان النامية من اختلالات هيكلية مزمنة ولدت العديد من الضغوط على هذه البلدان مما أوقعها تحت وصاية الصندوق . أما الدراسة الأخيرة فتناولت أثر سعر الصرف في العراق على الميزان التجاري العراقي خلال مدة خمسة عشر عاماً وبيان وضع الميزان المتحقق بين العجز والفائض في ظل تغيرات سعر الصرف . وفي الوقت الذي تثنى فيه هيئة تحرير مجلة دراسات اقتصادية جهود الباحثين في هذا العدد فإنها تعترف بتوجيه الدعوة للمفكرين والباحثين لتقديم دراساتهم وآرائهم التي تهتم بالوضع الاقتصادي العراقي والإقليمي والدولي فهي المنبر الحر لكل الأفكار العلمية والاقتصادية البناءة .

رئيس التحرير





البحوث والدراسات

تقييم كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد العراقي

للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٦)

أ.د. هجير عدنان زكي امين (*)

الباحث/احمد حسين لطيف (**)

المستخلص:

مع تزايد الاهتمام بالأزمات المالية (المحلية والدولية) وآثارها السلبية على معظم متغيرات الاقتصاد الكلي، عملت العديد من اقتصادات العالم وخاصة النامية منها على الاحتفاظ بحجم مناسب من الاحتياطات الدولية تحسباً للظروف الطارئة وغير المتوقعة من أجل تحقيق الاهداف المحددة والتي تتسجم مع متطلبات الاستقرار الاقتصادي، ليصبح الاحتفاظ بحجم ملائم من هذه الاحتياطات عنصر أمان لمواجهة الصدمات الاقتصادية (الداخلية والخارجية)، فضلاً عن أثره على استقرار سعر الصرف وبالتالي على المستوى العام للأسعار لتنعكس النتيجة النهائية على الاستقرار الاقتصادي. وبقدر تعلق الأمر بالاقتصاد العراقي فان التطورات التي شهدتها هذا الاقتصاد بعد عام ٢٠٠٣ والمتمثلة برفع الحصار الاقتصادي وارتفاع اسعار النفط والانفتاح التجاري مع العام الخارجي، قادت الى الزيادة في الاحتياطات الدولية. مع ذلك تبرز ضرورة ملاحظة تطورات حجم الاحتياطات وفقاً لمؤشرات تقييم كفاية الاحتياطات الدولية وملاحظة ما اذا كان البنك المركزي العراقي يحتفظ بحجم من الاحتياطات يفوق الحجم الأمثل لها في فترات معينة، مما قد يفوت عليه الفرصة لاستثمار هذا الفائض في مجالات استثمارية تحقق النمو في الاحتياطات الدولية.

المقدمة:

مع تزايد الاهتمام بالأزمات المالية (المحلية والدولية) وآثارها السلبية على معظم متغيرات الاقتصاد الكلي، عملت العديد من اقتصادات العالم وخاصة النامية منها على الاحتفاظ بحجم مناسب من الاحتياطات الدولية تحسباً للظروف الطارئة وغير المتوقعة من أجل تحقيق الاهداف المحددة والتي تتسجم مع متطلبات الاستقرار الاقتصادي، ليصبح الاحتفاظ بحجم ملائم من هذه الاحتياطات عنصر امان لمواجهة الصدمات الاقتصادية (الداخلية والخارجية)، فضلاً عن أثره على استقرار سعر الصرف وبالتالي على المستوى العامل لاسعار لتنعكس النتيجة النهائية على الاستقرار الاقتصادي.

(*) كلية اقتصاديات الاعمال / جامعة النهرين

(**) كلية اقتصاديات الاعمال / جامعة النهرين

مثلاً ان الاحتفاظ بحجم معين من الاحتياطيات الدولية بصورة سائلة وخاصة عندما تكون اكبر من الحجم الكافي لتحقيق متطلبات الاستقرار الاقتصادي فإن ذلك سوف يترتب عليه كلفة والتي تسمى بكلفة الفرصة البديلة, اذ لابد من الموازنة بين المنافع والتكاليف المترتبة على حيازة الاحتياطيات. ومن هنا يبرز مفهوم كفاية الاحتياطيات الدولية كترديف عن الحجم الامثل من الاحتياطيات الواجب الاحتفاظ بها لمواجهة الأزمات وتوفير السيولة, وبالتالي فان التركيز على ايجاد مؤشرات او مقاييس لتحديد هذا الحجم بات مثار للاهتمام في دراسات صندوق النقد والبنك الدوليين.

وبقدر تعلق الامر بالاقتصاد العراقي فان التغيرات التي شهدتها هذا الاقتصاد بعد عام ٢٠٠٣ والمتمثلة برفع الحصار والانفتاح الاقتصادي مع العالم الخارجي وارتفاع حجم الصادرات النفطية ساهمت بشكل كبير في زيادة الاحتياطيات الدولية من جانب, ومن جانب آخر زاد من أهمية التفكير في الإدارة السليمة لهذه الاحتياطيات وخصوصاً مع ربيعة الاقتصاد العراقي والانفتاح الاقتصادي الذي يعني ان الاقتصاد اكثر عرضة لمخاطر انتقال الازمات الاقتصادية المختلفة.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول الإجابة عن التساؤل الآتي:

هل استطاع البنك المركزي العراقي الاستفادة من ارتفاع حجم الاحتياطيات الدولية الناجمة عن الوفرة النفطية؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها يحتفظ البنك المركزي بمقدار من الاحتياطيات الدولية يتجاوز مقدار الكفاية وفقاً لمؤشرات تحديد كفاية الاحتياطيات الدولية, مما قد يضيع عليه امكانية استثمارها وتحقيق فرصة لنمو هذه الاحتياطيات».

أهداف البحث:

يهدف البحث للتوصل الى عدة أهداف منها:

١- توضيح مفهوم الاحتياطيات الدولية ومكوناتها ودوافع الطلب عليها.

٢- التعرف على مؤشرات كفاية الاحتياطيات الدولية.

٣- تقييم الاحتياطيات الدولية خلال فترة الدراسة من حيث مدى كفاية هذه الاحتياطيات.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي من خلال عرض الأسس النظرية للاحتياطيات الدولية ومكوناتها ودوافع الطلب عليها, كما تم تناول مؤشرات كفاية هذه الاحتياطيات, ومن ثم البحث في تحليل مدى كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد العراقي.

المبحث الاول

الاطار النظري للاحتياطيات الدولية

اولاً: مفهوم الاحتياطيات الدولية

وضع صندوق النقد الدولي تعاريف محددة لمفهوم واطار الاحتياطيات الدولية، فقد عرفها في دليل المبادئ التوجيهية لإدارة احتياطيات النقد الاجنبي التي اعتمدها المجلس التنفيذي للصندوق في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠١ على أنها تتألف عادة من اصول سائلة او سهلة التداول محررة بالعملة الأجنبية وتخضع لسيطرة السلطة النقدية وتكون متاحة لتصرف بها بصفة دائمة. علاوة ذلك فهذه الاصول يجب الاحتفاظ بها في صورة استحقاقات للسلطات على غير المقيمين محررة بالعملة الاجنبية وقابلة للتحويل حتى تكون سائلة وقابلة الاستخدام في تسوية المعاملات الدولية (يوسف، ١٠، ٢٠٠٨).

وقد ورد في تعريف آخر وفقاً لدليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي، بأن الاحتياطيات الدولية تمثل الاصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية، او التدخل في اسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، او غير ذلك من الاغراض ذات صلة (كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية وتشكيل اساس يستند عليه في الاقتراض الخارجي). لذا لا بد ان تكون الاصول الاحتياطية اصولاً بالعملة الاجنبية واصولاً موجودة بالفعل ويستبعد منها الاصول المحتملة (Moghadam, others, 2011, 11).

أما من حيث طريقة تكوين الاحتياطيات فقد ورد في تعريف آخر بأنها مجموعة وسائل الدفع الدولية (التسوية) الخاضعة والموجودة لدى البنك المركزي بهدف تمويل التبادلات الخارجية الدولية، حيث تنشأ هذه الاحتياطيات الدولية نتيجة تشكل الرصيد الموجب الحاصل من خلال المبادلات مع العالم الخارجي فيما يخص السلع والخدمات وكذلك رصيد رؤوس الاموال من وإلى الخارج (زغاد، ٢٠، ٢٠١٤).

تصنف الاحتياطيات الدولية بالنسبة للعديد من الدول وخاصة النامية منها ضمن تصنيفين رئيسيين، الأول تعتبر الاحتياطيات أصلاً من الاصول التي تحتفظ بها الدولة لاستخدامها كصمام أمان ضد الآثار الاقتصادية السلبية التي تقترن عادة بالازمات الاقتصادية الخارجية وترتبط تداعياتها ارتباطاً مباشراً بوضع ميزان المدفوعات، فيما يركز التصنيف الثاني على دور الاحتياطيات الدولية في دعم ومساندة السياسات الاقتصادية المختلفة وخاصة سياسة سعر الصرف، حيث ينعكس نجاح إدارة الاحتياطيات في صورة زيادة الثقة في السياسات الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها السياسة النقدية. وفي حقيقة الامر فإن أي من التصنيفين لا يتعارض مع الآخر، فكون الاحتياطيات يمكن استخدامها وقت الحاجة إليها لا يمنع استخدامها كاداة لتنفيذ السياسات الاقتصادية، نظراً للأهمية التي تكتسبها الاحتياطيات الدولية ولتعدد استخداماتها فإن التعامل مع هذه الاحتياطيات لا بد أن يلقى أكبر قدر من الحرص والاهتمام.

ثانياً: مكونات الاحتياطيات الدولية

إن هدف السلطات النقدية من حيازة الاحتياطيات الدولية هي ممارسة السيطرة المباشرة والفعالة عليها بغرض ضمان اتاحتها للاستخدام، بل تتفق في أن هدفها في النهاية هو خدمة السياسة النقدية بصفة خاصة والسياسة الاقتصادية بصفة عامة، وأن العناصر المكونة للاحتياطيات الدولية، وإن اختلفت في طبيعتها تمثل بدائل قريبة لبعضها البعض من حيث الوظائف التي يمكن أن تؤديها، وفيما يلي عرض لأهم مكونات الاحتياطيات الدولية (يوسف، ١٣، ٢٠٠٨) وتتمثل هذه العناصر بالآتي:

١- الذهب النقدي: يتمثل بالذهب الذي تمتلكه السلطات النقدية والذي تحتفظ به كاصول احتياطية، ويتم تداول الذهب عادة من خلال ترتيبات ثنائية بين البنوك المركزية، وحتى تكون حسابات الذهب مؤهلة لتبويبها كاصول احتياطية لا بد أن تكون متاحة بسهولة للسلطات النقدية عند الطلب (صندوق النقد الدولي، ١١٣، ٢٠٠٩)، والتاريخ يثبت أن الذهب هو أحد الأصول ذات السيولة العالية وسهلة التبادل والتخزين وتقبل عادة في التجارة الخارجية وأن الذهب لا يخضع للازمات الوطنية ويختلف عن الاموال التي تصدرها الدولة والمجتمع الاقتصادي، ويستخدم الذهب كوسيلة للتحوط ضد التضخم (20، 21-Manchev، 2009). كما أن الذهب النقدي يختلف عن الذهب غير النقدي، فالأخير موجود خارج البنوك المركزية والذي تزداد كميته بازدياد الانتاج ولا تخضع اسعاره لاي ضوابط بل وفقاً لقواعد السوق ويسمى بالذهب غير النقدي أو الذهب الصناعي أو الذهب التجاري والذي لا يعد ضمن الاحتياطيات، إذ يعتبر سلعة تجارية حيث تتم معالجته في بنود الميزان التجاري (زغاد، ٢٣، ٢٠١٤).

٢- العملات الأجنبية: إن بداية نشوء العملات الأجنبية كجزء من الاحتياطيات على الصعيد الدولي، جاء بعد انهيار قاعدة الذهب ونتيجة لنقصان الاحتياطيات الدولية من الذهب واستجابة لحجم التبادل المتزايد، إذ بدأت البلدان باصدار النقد وفقاً لمعايير أخرى غير الاعتماد على الذهب في حال زيادة المعروض النقدي من عملتها الوطنية وحالة التطور الاقتصادي الذي تشهده. فقد بدء الاصدار النقدي يستند الى الذهب اضافة الى العملات الاحتياطية (الخفاجي، ١٣، ٢٠١٣). والأخيرة هي في الاصل عملات وطنية لدول معينة وتمثل أحد أبرز مكونات الاحتياطيات الدولية وتشكل معظم الاحتياطيات للدول ويتم استخدامها في تسوية الالتزامات الدولية وذلك بفضل توافر خصائص معينة في الاقتصاد المصدر لها فضلاً عن الثبات النسبي في قيمتها وثقة المجتمع الدولي بها وحاجته اليها، ومن ابرزها الدولار الأمريكي - الذي يتصدر العملات الأجنبية، ثم الباون الاسترليني، واليورو، والين الياباني، والفرنك السويسري (الشيشاني، ٣، ٢٠١٢). ومقدار العملات الأجنبية كرسيد يتوقف على نتيجة التبادل مع الخارج وعلى اسعار العملات الأجنبية نفسها في سوق الصرف، والعملات الأجنبية هي أي عملة يمكن التعامل بها في الاسواق المالية العالمية ويمكن تحويلها بحرية وباسعار تتفق مع احكام اتفاقية صندوق النقد الدولي، ويطلق على هذه العملات بالعملات الارتكازية، فالأخيرة تتميز عن العملات الاخرى بانها تتمتع بالقبول العام داخل وخارج حدود دولتها ويقبلها الدائنون والمدينون في تسوية علاقتهم الدائنية والمديونية بينهم كذلك تستخدم بشكل رئيسي في تسعير المنتجات والسلع والمواد الأولية دولياً كما هو قائم بالنسبة لتسعير البترول والحديد والذهب والمنتجات (القهوة، الحبوب، الخ)

وغيرها من المنتجات والمواد الاولية التي يكثر الطلب عليها دولياً (زغاد, ٢٥, ٢٠١٤-٢٦), ولكي تستوفي العملة دور الاحتياطي الدولي المؤدي لدور النقد العالمي يجب ان تتوفر فيها الشروط التالية:

- أن تكون لهذه العملة سوق عالمية يتوفر فيها العرض والطلب (مكانة عالية في مجال التجارة الدولية).

- أن تتمتع قيمة هذه العملة بقدر كبير من الثبات, او على الاقل بقدر كبير من الاستقرار.

- أن هذه العملة يجب أن لا تخضع للندرة (بلقاسم, ١١, ٢٠٠٨).

١- **حقوق السحب في صندوق النقد الدولي (SDR):** من المكونات الأخرى للاحتياطيات الدولية هي حقوق السحب الممنوحة من قبل المؤسسات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والتي يمكن أن تنقسم الى جزئين:

٢- **حقوق السحب العامة** وهي تتناسب مع حصة العضو في الصندوق على أساس شرائح ائتمانية معينة, وما لحق هذه التسهيلات من توسعات كثيرة تماشت مع مستجدات الظروف الدولية .

٣- **حقوق السحب الخاصة** التي هي نقود مستحدثة وزعت على الدول الاعضاء في الصندوق اخذت شكل قيود في سجلات الصندوق, وتم توزيعها على أعضائه كأول شكل من اشكال النقود الدولية, إلا أن اصدارها توقف في سبعينات القرن الماضي بدعوى عدم وجود الحاجة الى اصدار مزيد منها (امين, ٣٢٦, ٢٠٠٨). حيث تعتبر حقوق السحب الخاصة من اهم التسهيلات التي يقدمها الصندوق لدول الاعضاء وتستفيد الدولة العضو منها شرط حدوث عجز في ميزان المدفوعات, كما ان هناك الية اخرى للاستفادة من حقوق السحب الخاصة اذ يمكن لأي بلد مشارك يواجه عجز في ميزان المدفوعات أن يحصل من أي بلد آخر يتميز بفائض في ميزان المدفوعات على عملة صعبة بشكل آلي ودون شروط خاصة بالعملة الوطنية أو العملات الاخرى (زغاد, ٢٧, ٢٠١٤). عليه فان حقوق السحب الخاصة التي يخصصها صندوق النقد الدولي تكون في حدود الشريحة الائتمانية, والمتمثلة في التسهيلات الائتمانية غير المشروطة, ومن المعلوم أن اي دولة عضو في الصندوق تستطيع ان تلجأ اليه عند حدوث عجز طارئ او مؤقت في ميزان مدفوعاتها (بلقاسم, ١١, ٢٠٠٨).

ثالثاً: مفهوم الطلب على الاحتياطيات الدولية

ينشأ الطلب على الاحتياطيات الدولية من أجل تحقيق أهداف معينة, ومن أبرز هذه الاهداف تغطية العجز الطارئ او المؤقت في ميزان المدفوعات والمحافظة على استقرار سعر الصرف. اذ تبرز اهمية الاحتياطيات الدولية من خلال الدور الذي تؤديه في تمويل العجز الطارئ في الميزان فهي تقوم بمهمة شراء الوقت اللازم لإجراء التصحيح التدريجي في الميزان من اجل افساح المجال الكافي للسياسات الاقتصادية الداخلية لإعادة التوازن الخارجي. فسد العجز الطارئ في ميزان المدفوعات هو الهدف الاساسي من تكوين الاحتياطيات الدولية, فنقول هنا العجز الطارئ أي العجز الذي ينشأ

عن عوامل وقتية غير مستمرة (مزمدة)، بينما العجز المزمّن في مدفوعات الدولة عادة ما يرتبط بقصور في اقتصاد الدولة، الأمر الذي تنصّدى له السياسة الاقتصادية في الدولة بإجراءات وتدابير خاصة، فلا يكفي لمواجهته استعمال الاحتياطات الدولية لتغطيته عام بعد آخر دون علاج الهيكل الاقتصادي أو الانتاجي للدولة. وعليه فإن الطلب على الاحتياطات الدولية يتأثر بالعديد من العوامل منها عملية الصرف والدرجة المسموح بها للعملة في التقلب، فالدولة في ظل سعر الصرف الثابت تتطلب احتياطات أكبر من تلك التي تتبع نظام سعر الصرف المدار، والذي بدوره يتطلب احتياطات أكبر في حالة اتباع نظام الصرف الحر.

لذا فإن الطلب على الاحتياطات الدولية وبالأخص على العملة الاحتياطية ينشأ من جميع العمليات الواردة في الجانب المدين من ميزان المدفوعات. ومن هنا يمكن حصر مصادر الطلب على العملة الاحتياطية أو الأجنبية على الوجه الآتي:

١- استيرادات السلع أو الواردات المنظورة.

٢- استيرادات الخدمات أو غير المنظورة.

٣- تحويلات أحادية الجانب إلى الخارج أو خروج رؤوس الأموال.

أي أن مصدر الطلب على العملة الاحتياطية أو الصرف الأجنبي يمثل عمليات اقتصادية مستقلة مدينة، من هنا يتضح الجانب الأكبر من الطلب الكلي على العملة الاحتياطية من طالبي السلع والخدمات الأجنبية، أي هو طلب مشتق من الطلب على الواردات السلعية والخدمية (الشيشاني، ٣٣، ٢٠١٢-٣٥).

رابعاً: دوافع ومحددات الطلب على الاحتياطات الدولية

هناك العديد من العوامل التي تحدد الطلب على الاحتياطات الدولية، وبشكل عام توجد خمسة عوامل تحدد طلب البنوك المركزية على الاحتياطات الدولية، ويمكن إيجازها على النحو التالي (يونس، آخرون، ٢٠١٧، ٢٨٨-٢٨٩):

١- حجم الاقتصاد: يترتب على زيادة المعاملات الدولية مع اتساع حجم الاقتصاد وزيادة عدد السكان ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي زيادة في الطلب على الاحتياطات الدولية. إذ يؤدي ارتفاع معدلات نمو القطاعات الاقتصادية القابلة للتداول (التجارة) إلى زيادة طلب السلطات النقدية على الاحتياطات الدولية كاستجابة لاتساع المعاملات التجارية التي تتطلب سيولة احتياطية وخاصة في حالات تراجع السوق في أوقات الأزمة.

٢- لإغراض المضاربة: إن تراكم الاحتياطات الدولية لدى البنوك المركزية تعد مكلفة، لذا يمكن أن تستثمر هذه الأصول لتحقيق عائداً يسمى بتكلفة الفرصة *opportunity cost*. إذ تستخدم بعض الدول صناديق الثروة السيادية لحفظ وإدارة أصولها الخارجية، وعادة ما تستخدم السلطات النقدية احتياطاتها الدولية لتمويل هذه الصناديق، وهذا يشير إلى أن وجود صناديق الثروة السيادية يمكن

ان يرتبط بشكل وثيق مع مستوى حيازة الاحتياطي. وإن تحويل جزء من الاحتياطيات الدولية الى الصناديق السيادية, يمكن أن يفقد الى الحد من الحيازة المفرطة للاحتياطيات الدولية.

٣- ضعف وانكماش الحساب الجاري: إن الاقتصادات التي تنصف بدرجة كبيرة من الانفتاح التجاري والتي ترتبط بروابط تجارية كبيرة مع الاسواق الخارجية, تكون اكثر عرضة للصدمات الخارجية, لذلك ترتبط الزيادة في الانفتاح التجاري مع ارتفاع الطلب على الاحتياطيات. كما أن التقلبات الكبيرة في مستوى التصدير تتطلب مستويات اكبر من الاحتياطيات الدولية.

٤- ضعف الحساب الراسمالي: كذلك ان الاقتصادات ذات الانفتاح المالي الكبير, تكون مرتبطة بالضعف العالمي للارزاق المالية, ومن ثم تكون اكثر عرضة للصدمات المفاجئة واحتمال هروب رؤوس الاموال من السوق المالي المحلي, لذا فان البنوك المركزية تميل الى طلب المزيد من الاحتياطيات الدولية لمعالجة المشكلة.

٥- درجة مرونة سعر الصرف: تعتمد حاجة البنوك المركزية للتدخل في سوق الصرف الاجنبي على مرونة سعر الصرف, اي عند ارتفاع معدل المرونة لسعر الصرف, يكون البنك المركزي بحاجة اقل للاحتياطيات للقيام بأنشطة التدخل. كما ان البنوك المركزية ربما لا تحتاج الى الاحتفاظ بحجم كبير من الاحتياطيات لأغراض التدخل في حالة كون سعر الصرف تام المرونة.

خامساً: مؤشرات كفاية الاحتياطيات الدولية.

نجد في الأدبيات الاقتصادية العديد من المؤشرات التي تقيس كفاية الاحتياطيات الدولية والتي يمكن تقسيمها إلى: المؤشرات التجارية والمؤشرات النقدية والمؤشرات الأخرى.

١- المؤشرات التجارية.

توضح هذه المؤشرات طبيعة العلاقات التجارية للاقتصاد المحلي مع الدول الأخرى وتضم, نسبة الاحتياطيات الدولية الى الواردات, نسبة الاحتياطيات الدولية الى عجز ميزان المدفوعات ونسبة الاحتياطيات الدولية الى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

أ - نسبة الاحتياطيات الدولية الى الاستيرادات

يعد هذا المؤشر من المؤشرات الملائمة لتقييم مدى كفاية حجم الاحتياطيات من العملات الاجنبية في دولة ما (Drummond, others, 2009, 5), وذلك لكون الاستيرادات هي من بنود ميزان المدفوعات ونظراً لصلتها الوثيقة بمستويات الاستهلاك المحلية والانتاج والنمو الاقتصادي. كما يرى أنصار هذا المؤشر أن اللجوء الى استخدام الاحتياطيات في ظروف الطوارئ يضمن للدولة تدفق استيراداتها الضرورية ويجنبها السياسات الاقتصادية غير المرغوبة التي تضطر الى تطبيقها في حالة عدم كفاية الاحتياطيات, وأن النتيجة الأساسية من استخدام هذا المؤشر يؤدي الى التناسب بين الطلب على الاحتياطيات الدولية مع قيمة الاستيرادات, بمعنى أن الطلب على الاحتياطيات يزداد مع تزايد قيمة الاستيرادات, وعليه فإن الدافع الاساسي لتكوين والاحتفاظ بالاحتياطيات الدولية هو

لغرض المعاملات (بمقاسم، ٢٠٠٩، ٤٨-٤٩). وعلى هذا الأساس فإن النسبة التي يجب الاحتفاظ بها من الاحتياطيات وفقاً لهذا المؤشر، هي ما يقارب الـ (٣٠٪) من قيمة الاستيرادات السنوية في الدول المتقدمة، أي ما يعادل قيمة الاستيرادات لمدة ثلاث أشهر، أما فيما يتعلق بالدول النامية فيفضل أن يعادل رصيدها من الاحتياطيات الأجنبية قيمة استيراداتها لمدة خمسة أو ستة أشهر نظراً لطبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية غير المؤاتية (اسماعيل، صالح، ٢٠١٢، ٦٨٦). ويلاحظ في هذا الخصوص أن حجم الاحتياطيات الواجب تكوينها وفق هذا المؤشر يتأثر بنظام سعر الصرف المتبع، حيث يتراجع حجم الاحتياطيات المطلوبة وفق هذا المؤشر في الدول ذات أسعار الصرف المعومة والدول الصناعية المتقدمة، ويرتفع حجمها في الدول النامية وخاصة ذات أسعار الصرف الثابتة أو قريبة للثبات (الشاذلي، ٢٠١٤، ١٤).

ب- نسبة الاحتياطيات الدولية الى عجز ميزان المدفوعات

إن الاعتماد على مؤشر نسبة الاحتياطيات الدولية الى الاستيرادات لا يعتبر كافياً للحكم على مدى كفاية الاحتياطيات، وذلك لأن الأخير ليس الهدف من تكوينه لغرض المعاملات فقط وإنما لمواجهة الاختلالات التي تطرأ على ميزان المدفوعات والتي قد تكون ناجمة عن تدهور الصادرات، أو هروب رؤوس الأموال الى الخارج، أو غيرها من الأسباب. والاحتياطيات الدولية في هذه الحالة تعتبر رصيذاً لمواجهة العجز الطارئ في ميزان المدفوعات دون حاجة الدولة لاتخاذ سياسات غير مرغوب بها. وعليه فالاحتياطيات الدولية يجب أن تتغير بنفس معدل التغير المتوقع في عجز ميزان المدفوعات، إذا كانت هذه النسبة تساوي واحد صحيح، فهذا يدل على أن الوضع الذي تكون عليه الاحتياطيات الدولية كافية تماماً لمواجهة العجز الطارئ في ميزان المدفوعات (سهيلة، ٢٠١٤، ٨١).

ج- نسبة الاحتياطيات الدولية الى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

يعد هذا المؤشر من المؤشرات الهامة لمعرفة كفاية الاحتياطيات الدولية من خلال دراسة نسبة هذه الاحتياطيات الى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وتشير الدراسات الى ان الاحتفاظ بالاحتياطي من العملة الأجنبية يجب ان لا تقل عن ١٠٪-٢٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وذلك في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية فإن هذه النسبة ترتفع من ٢٠٪-٤٠٪ حيث يستدل منه على كفاية الاحتياطيات لمتطلبات الاستقرار الداخلي وامتصاص الصدمات الداخلية والخارجية، كما يبين مدى متانة الاقتصاد المحلي وهيكل الانتاج وهشاشته، ومدى حاجة الاقتصاد الى وجود احتياطيات كبيرة من اجل إسناد الانتاج المحلي.

أما في الدول النامية النفطية، وبسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد فإنه يتم استبعاد قطاع النفط من الناتج المحلي الحقيقي ويتم الاستعانة بمؤشر الاحتياطيات الدولية الى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي غير النفطي، لمعرفة مدى كفاية الاحتياطيات الدولية، حيث يتم التحوط والحذر بشكل كبير في هذا المجال وذلك بسبب اليقين من ان هذه الصدمات الخارجية يمكن ان تنعكس بشكل كبير على الانتاج والدخل، كما ان الاحتياطيات تعد صمام امان لامتصاص الصدمات الداخلية باعتبار ان تمويل الناتج

المحلي يتم في شق كبير منه من خلال نفقات ثابتة يتم تمويلها من خلال علاقة الحكومة بالبنك المركزي (اسماعيل, صالح, ٢٠١٢).

٢ - المؤشرات النقدية:

يتم استخدام هذه المؤشرات للدلالة على كفاية الاحتياطيات الدولية وتضم:

أ- نسبة الاحتياطيات الى عرض النقد بالمعنى الواسع (R/M2)

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الاخرى التي يتم استخدامها للدلالة على كفاية الاحتياطيات الدولية وخاصة في الدول النامية (Drummond, others, 2009, 5). وتعد نسبة الاحتياطيات الى عرض النقد بمعنى الواسع مقياساً لاحتمال هروب رؤوس الاموال الى الخارج والتي من شأنها تضغط على الاحتياطيات من جهة وقياس درجة الثقة في العملة المحلية وكفاءة النظام المصرفي من جهة اخرى. ولهذا اذا كانت دالة الطلب على النقود مستقرة نسبياً والثقة في عملة الدولة متوفرة, فان الحاجة الى هذه النسبة غير مهمة, والعكس تماماً بخصوص الدول التي تفقد الى عنصر الاستقرار والثقة في العملة المحلية (مهوس, ٢٠١٥, ٢٥). وعليه فان حجم المعروض النقدي الكبير يتطلب ان تكون حجم الاحتياطيات الدولية المحتفظ بها كبيرة لمراعاة الالتزامات المالية الخارجية. فهذه النسبة مهمة للدول التي تتعامل بنظم اسعار الصرف الثابتة, والتي يتميز فيها النظام المصرفي بالضعف, وعليه يمكن القول بان هناك علاقة طردية بين حجم هذه الاحتياطيات وبين الثقة بالعملة المحلية (اسماعيل, صالح, ٢٠١٢, ٦٨٧).

ب- نسبة الاحتياطيات الدولية الى الديون الخارجية قصيرة الاجل

تعد من المؤشرات شائعة الاستخدام للحكم على المركز المالي للدولة, اذ يقيس هذا المؤشر قدرة الدولة على سداد ديونها ويجب ان لا تنخفض هذه النسبة عن ١٠٠٪. اي ان حجم الاحتياطيات الدولية تساوي على الاقل حجم الديون الخارجية قصيرة الاجل. حيث يتم هنا مقارنة الاحتياطيات بحجم الديون الخارجية وخصوصاً على المدى القصير, وهذه المقارنة مفيدة لقياس المخاطر المرتبطة بالتطورات السلبية التي تحدث على مستوى الاسواق المالية الدولية (سهيلة, ٢٠١٤, ٨٢). وعليه فاذا كان حجم الديون الخارجية قصيرة الاجل اكبر من حجم الاحتياطيات الدولية, فهذا ينبئ بوجود خطر فعلي واكيد على الاقتصاد المعني, لانه عادة ما تتعلق الديون الخارجية قصيرة الاجل بالانتمان التجاري الخاص بالواردات والسلع والخدمات (زراري, ٢٠١٦, ٩٨).

٣ - المؤشرات الاخرى

لقد حظيت مسألة تحديد الحجم الامثل من الاحتياطيات الدولية باهتمام العديد من الباحثين الذين وضعوا العديد من المقاييس التي تحدثت عن تحديد الحجم الذي يمكن الاحتفاظ به من هذه الاحتياطيات, منها:

الحجم الامثل للاحتياطيات صيغة هيلير^٣ H*Robert Heller.

اقترح الاقتصادي روبرت هيلير مقياساً حاول من خلاله تحديد نسبة المستوى المتحقق فعلاً من

الاحتياطيات الى المستوى الامثل في سنة معينة. تتمثل المعادلة التي صاغها هيلير كما يلي:

$Ropt^*$: المستوى الأمثل للاحتياطيات الدولية.

H : التغير الذي يحدث في مستوى الاحتياطيات الدولية.

M : الميل الحدي للاستيراد.

R : تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطيات***

$0,5$: احتمال حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

قد توصل هيلير وفق هذه الصيغة، إن الزيادة التي تحدث في M أو R تؤدي على خفض حجم او المستوى الامثل للاحتياطيات الدولية، بينما الزيادة في H تؤدي الى زيادة هذا المستوى او الحجم.

اما فيما يخص المستوى الامثل للاحتياطيات الدولية فقد بين ما يلي:

- اذا كانت قيمة $Ropt$ مساوية للواحد الصحيح فهذا يعني ان الدولة حققت مستوى امثل للاحتياطيات.

- اذا كانت قيمة $Ropt$ اصغر من الواحد الصحيح فان هناك عجز في الاحتياطيات.

- اذا كانت قيمة $Ropt$ اكبر من الواحد الصحيح فان هناك فائض في الاحتياطيات (بلقاسم، ٢٠٠٩، ٥٠).

- الحجم الامثل للاحتياطيات صيغة اجاروال Agarawal

يهدف التحليل الذي قدمه الاقتصادي اجاروال الى تحديد مقياس لتقدير الحجم او المستوى الامثل للاحتياطيات الدولية في سبعة دول نامية في آسيا. من خلال بناء نموذج يعكس الفروق الهيكلية والمؤسسية القائمة بين مجموعة الدول الصناعية المتقدمة ومجموعة الدول النامية المعنية.

لتحديد الحجم الامثل للاحتياطيات يرى الاقتصادي اجاروال ان هناك ثلاثة عوامل جوهرية لا بد من أخذها بعين الاعتبار:

- كلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطيات.

- الكلفة التي يتحملها الاقتصاد الوطني عندما يحدث عجز طارئ في ميزان المدفوعات ولا توجد احتياطيات كافية لمواجهة هذا العجز.

- احتمالات استخدام هذه الاحتياطيات.

يرى اجاروال أيضا ان الدول النامية تحتفظ بالاحتياطيات الدولية لكي تمول بها العجز المتوقع والطارئ في ميزان المدفوعات والذي يمكن ان ينشأ عن النقص غير المتوقع في حصيللة الصادرات او الزيادة الطارئة في اسعار الواردات (بلقاسم، ٢٠٠٩، ٥١).

الحجم الأمثل للاحتياطيات صيغة هربرت جروبل Herpert G.Grunel

إن التحليل الذي قدمه هربرت جروبل حول المستوى الأمثل للاحتياطيات الدولية يعتمد على مبدأ التحليل الحدي الذي يستند الى (قانون تناقص الغلة) وعلى مبدأ المساواة في التكلفة الحدية والعائد الحدي لتحديد الوضع الأمثل (زراري, ١٠٠, ٢٠١٦). اذ تشير الدراسة الى انه بالرغم من المزايا التي يوفرها الاحتفاظ بالاحتياطيات الدولية, الا ان هناك تكلفة يتحملها الاقتصاد الوطني نتيجة للاحتفاظ بهذه الاحتياطيات والتي تتمثل في تضحيته بالاستخدامات (كلفة الفرصة البديلة) للموارد التي تمثلها هذه الاحتياطيات, الامر الذي يتطلب المعادلة بين التكلفة والعائد حتى يمكن تحديد المستوى الأمثل للاحتياطيات من قبل البنوك المركزية(بلقاسم, ١٦, ٢٠٠٨-١٧).

- وجهة نظر معاصرة في الحجم الأمثل للاحتياطيات الدولية.

ترى النظرة المعاصرة ان الاحتياطيات الدولية التي تحتفظ بها البنوك المركزية تؤدي وظيفة التخزين الذي يتولى امتصاص الصدمات التي عادة ما تسببها موازين المدفوعات الدول, سواء اكانت الصدمات بفعل عوامل داخلية ام خارجية, وبالتالي فان سياسة الاحتياطي وادارته لا بد من ان تؤدي الى تحقيق غرضين رئيسيين في كافة الاحوال:

الغرض الاول: اختيار معيار للخرين الاحتياطي من العملة الاجنبية, لغرض التحسب لصدمات ميزان المدفوعات وكذلك كلفة استنزاف الاحتياطي نفسه, فضلاً عن اقل كلفة بديلة ناجمة عن الاحتفاظ بالاحتياطيات الاجنبية نفسها.

الغرض الثاني: اختيار معيار لسرعة التكيف او التعديل والذي يقصد به هنا تآكل الاحتياطيات مع تعاظم مستويات الاستيرادات من السلع الاساسية من دون توافر قدره على الانتاج المحلي المعوض كذلك ضعف مرونة العرض والطلب على الصادرات وضعف نظام الصرف المعتمد في البلاد, فضلاً عن انخفاض مستوى الجدارة الائتمانية والقدرة على الاقتراض من الاسواق الخارجية (اسماعيل, صالح, ٦٨٦, ٢٠١٢).

المبحث الثاني

تحليل كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦).

هناك من يرى ان مستوى الاحتياطي قد تجاوز الحدود الآمنة والمعقولة, في حين يرى البعض الآخر ان حجم هذه الاحتياطيات يعد كافياً وملائماً لمواجهة الصدمات الطارئة والحفاظ على استقرار قيمة الدينار العراقي. لبيان ذلك تناول المبحث الفقرات الآتية:

أولاً: تطور الاحتياطيات الدولية ٢٠٠٣-٢٠١٦.

ان البنك المركزي العراقي يمثل بنك الدولة والمؤتمن على اموالها وهو جزء لا يتجزء من المالية العامة بسبب قوة الترابط بين الموازنة العامة وميزانية البنك المركزي وخاصة في الاقتصاد العراقي قبل ٢٠٠٣ إذ تظهر تبعية وهيمنة السلطة المالية على القرار النقدي. سابقاً فقد كان هناك حساب

واحد للعملة الاجنبية يمثل احتياطي الدولة من النقد الاجنبي وان الايرادات من تلك العملة التي تدخل الموازنة العامة تشمل عوائد النفط يسجل ما يعادلها في الميزانية العمومية للبنك المركزي في جانب المطلوبات من الدينار العراقي المصدر, أما بعد عام ٢٠٠٤ وصدر قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ فقد انفصلت موارد الحكومة المركزية بالعملة الاجنبية عن الاحتياطي الاجنبي للبنك المركزي العراقي. إذ أن ممارسة وظيفة بنك للدولة في ظل الاستقلالية جعلت من ايرادات الحكومة بالعملة الاجنبية تمر من خلال حساب DFI, حيث تمثل عائداته ايرادات مباشرة للموازنة العامة. وعليه أخذت آلية تكوين احتياطيات البنك المركزي العراقي منذ عام ٢٠٠٤ تتم عبر اتجاهين:

١. الاتجاه المباشر: ويتمثل بقيام الحكومة بسد نفقاتها الداخلية بالدينار العراقي عن طريق مبادلة الدولار بالدينار المصدر من البنك المركزي العراقي بكونه السلطة المحتكرة لعملية اصدار النقد بالدولار, وتمثل هذه العملية مبادلة بين الموازنة العامة والميزانية العمومية.

٢. الاتجاه غير المباشر: ويتمثل ببعض التدفقات من تحويلات مقيمين في الخارج الى مقيمين في الداخل وذلك من خلال قيام البنك المركزي بشراء جزء من هذه التحويلات من المصارف الخاصة. (قاسم-٢٠١١-٢٠-٢٢).

كما تم فصل احتياطي العملة الاجنبية الى قسمين الاول يخص الحكومة ويتولى تمويل التجارة الخارجية للحكومة والثاني احتياطي البنك المركزي الذي من وظائفه تمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص عن طريق تلبية طلبات المصارف لها من خلال نافذة العملة الاجنبية (قاسم-٢٠١٢-٧٦). كما ان تراكم العملة الاجنبية لدى البنك المركزي العراقي الذي يمثل احتياطي دولي قد تم عن طريق قيام وزارة المالية بمقايضة ما عندها من ايرادات بالدولار التي هي ناجمة بالاساس عن صادرات العراق النفطية لقاء حصولها على ما ترغب به من الدينار العراقي الصادر عن البنك المركزي العراقي (قاسم-٢٠١٢-٧١).

يوضح الجدول (١) تطور الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي للمدة ٢٠٠٣ لغاية ٢٠١٦, حيث تنامت الاحتياطيات الدولية خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٦) بنسبة (٣٧٢,٢٪) نتيجة لارتفاع اسعار النفط وتصديره ومن ثم عوائده مما ساعد على استيعاب الطلب على العملة الاجنبية, باستثناء العام ٢٠٠٩ اذ انخفضت الاحتياطيات بنسبة ١٠,١٪ يعود ذلك الى التراجع الحاصل في الايرادات النفطية (عوائد النفط) نتيجة لانخفاض اسعاره عالمياً على اثر تداعيات الازمة المالية.

بينما شهدت الاحتياطيات الدولية تراجعاً ملحوظاً للمدة (٢٠١٤-٢٠١٦), اذ وصلت عام ٢٠١٦ الى (٤٤,٣٦) مليار دولار وبنسبة انخفاض عن العام ٢٠١٤ تقدر بـ (٣٣,١٪), هذا التراجع ناجم عن عوامل من اهمها الظروف السياسية والامنية في العراق واستمرار العمليات العسكرية والحرب ضد داعش مما رفع استيرادات العراق من الاسلحة والاعتدة لادامة زخم المعركة ضد الارهاب. وعلى الرغم من كل الظروف آنفة الذكر الا ان البنك المركزي العراقي ظل ملتزم بالدفاع عن سعر صرف الدينار العراقي عن طريق نافذة بيع العملة (مهوس, ٢٠١٦, ٧٧).

الجدول (١)

تطور الاحتياطيات الدولية في البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) مليار دولار.

السنة	الاحتياطيات الدولية (1)	معدل التغير السنوي % (2)	الايادات النفطية (3)
2003	0.021947		8.45905
2004	9.395866	42711.7	22.497
2005	13.547534	44.2	27.148
2006	18.925478	39.7	30.298
2007	32.029255	69.2	39.293
2008	49.321910	53.9	63.216
2009	44.335735	(10.1)	39.131
2010	50.642967	14.2	51.376
2011	61.034967	20.5	79.083
2012	70.327021	15.2	93.503
2013	77.743188	10.5	89.095
2014	66.349159	(14.7)	83.351
2015	53.366002	(19.6)	43.116
2016	44.363866	(16.9)	32.400

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي, (٢٠٠٣-٢٠١٥), النشرة السنوية, بغداد, المديرية العاملة للإحصاء والابحاث.

- قام الباحثان بتحويل الاحتياطيات الدولية من الدينار الى الدولار باستخدام سعر صرف المزداد (المعلن) في سنة التحويل.

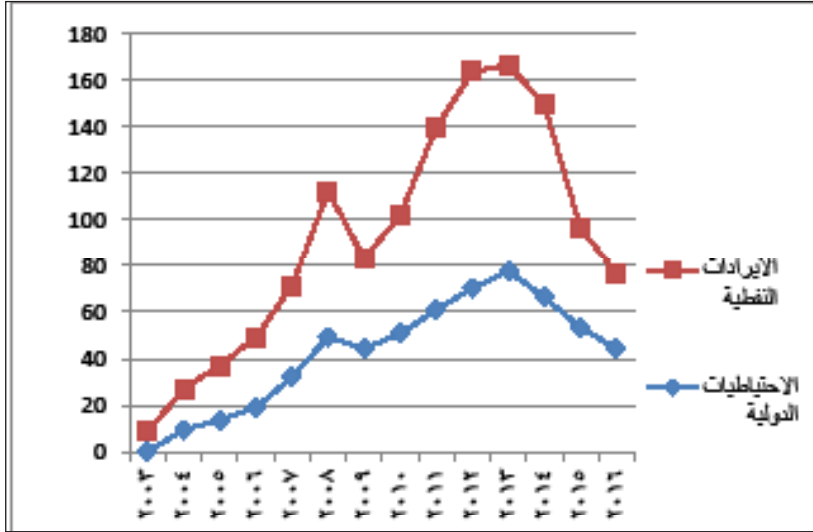
-الارقام ما بين القوسين تعني سالبة.

-العمود (٢) من عمل الباحثان.

-البنك المركزي العراقي (٢٠١٦), <https://www.cbi.iq>.

الشكل (١)

يوضح تطور الاحتياطيات الدولية في البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦).



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (١)

ثانياً: مؤشرات كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦).

بالرغم من كل المظاهر والتحديات التي تحيط بالواقع الاقتصادي والمالي والنقدي، فإن هناك من يشير الى ان العراق لا يزال يحتفظ باحتياطي جيد وفقاً للمعايير الدولية.

فيما حددت المبادئ التوجيهية لإدارة الاحتياطيات الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي في سنة ٢٠٠١ مجموعة من المؤشرات الاقتصادية العامة يمكن الاسترشاد بها للدلالة على ملائمة او امثلية حجم الاحتياطيات التي تحتفظ بها الدولة وهي (اسماعيل، ٢٠١٦، ٧-٨):

- ١- نسبة احتياطيات دولية كافية لتغطية استيراد ٦ أشهر.
- ٢- نسبة تغطية الاحتياطيات الدولية لعرض النقد بمعناه الواسع (M_2) هي ١٠٪-٢٠٪ بالنسبة للدول التي تتبع نظام سعر الصرف الثابت.
- ٣- نسبة تغطية الاحتياطي من (العملة الاجنبية) للمعروض النقدي (العملة المصدرة) تكون بحدود ١:١ أي بنسبة ١٠٠٪.
- ٣- نسبة تغطية الاحتياطي للدين الخارجي يكون مساوياً للواحد (الدينون التي تستحق في غضون سنة).

فضلاً عن ان الاقتصاد العراقي يتميز بارتفاع درجة التركيز السلعي للصادرات وبدرجة عالية من التنوع في الواردات، لذا من الملائم استخدام مؤشر الاحتياطيات الدولية الى الواردات لتقييم مدى كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد العراقي (بلقاسم، ٢٠٠٩، ٥٨).

كما يعد هذا الاحتياطي الاجنبي بمثابة موجود يستخدم لدعم المطلوبات البنك المركزي العراقي والمتمثلة بالعملة المصدرة (الدينار العراقي) والودائع الحكومية وودائع المؤسسات المالية الاخرى المودعة لدى السلطة النقدية، وعليه يكون من الملائم كذلك استخدام نسبة الاحتياطيات الدولية الى عرض النقد بمعنى الواسع (M٢) لقياس مدى كفاية الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي (قاسم، ٢٠١٢، ٦٧).

لبيان ذلك سوف نتطرق الى المؤشرات التالية:

١ - نسبة الاحتياطيات الدولية الى الاستيرادات:

من الجدول (٢) يمكن ان نلاحظ ان هذه النسبة لعامي (٢٠٠٣-٢٠٠٤) قد ارتفعت من (٠,٠٣) (بنسبة تغطية اقل من شهر) عام ٢٠٠٣ الى (٥,٢٩) اي بنسبة تغطية ٥ اشهر عام ٢٠٠٤، واستمرت هذه النسبة في الارتفاع حتى عام ٢٠٠٦ اذ بلغت (١٢,١٤) الأمر الذي يعني أن الاحتياطيات الدولية تغطي الاستيرادات بحدود (١٢) شهر. حتى بلغت نسبة الاحتياطيات الى الاستيرادات اقصاها عام (٢٠٠٧) بما يقارب (٢٣,١٢٢٣٤٣) أي (٢٣) شهر تقريباً، لكنها عاودت لتتخفّض الى ما يقارب (١٦) شهر لعامي (٢٠٠٩-٢٠١٠) واكثر من (١٩) شهر عام ٢٠١٦، لتسجل كمتوسط للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) ما يقارب (١٥) شهر، أي أن الاحتياطيات الدولية تغطي سنة وثلاثة أشهر، وهو ما يدل على أن العراق يمتلك خزيناً كبيراً يمثل عنصر امان وحيطه عالي وذلك لغرض المعاملات الخارجية قدر تعلق الأمر بهذا المعيار.

الجدول (٢)

نسبة الاحتياطيات الدولية الى الاستيرادات للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) مليار دولار.

السنة	الاحتياطيات الدولية (1)	الاستيرادات السنوية (2)	الاستيرادات الشهرية (3)	نسبة الاحتياطيات الدولية/الاستيرادات (1/3) =(4)
2003	0.021947	9.9335	0.827792	0.026513
2004	9.395866	21.3023	1.775192	5.292873
2005	13.547534	20.0022	1.666833	8.127709
2006	18.925478	18.7075	1.558958	12.139825
2007	32.029255	16.6225	1.385208	23.122343
2008	49.321910	30.1712	2.514267	19.616815
2009	44.335735	32.6733	2.722775	16.283290
2010	50.642967	37.2880	3.107333	16.297889
2011	61.034967	40.6325	3.386042	18.025461
2012	70.327021	50.1550	4.179583	16.826325
2013	77.743188	50.4469	4.203908	18.493075
2014	66.349159	45.2001	3.766675	17.614782
2015	53.366002	33.1882	2.765683	19.295777
2016	44.363866	*27.8259 ^٧	2.318831	19.131996

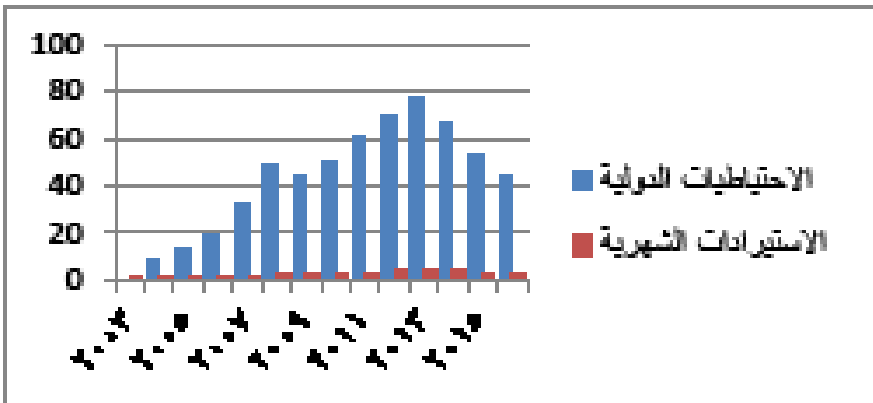
المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على

- البنك المركزي العراقي, (٢٠٠٣-٢٠١٥), النشرة السنوية, بغداد, المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

- البنك المركزي العراقي (٢٠١٦), <https://www.cbi.iq>.

الشكل (٢)

نسبة الاحتياطيات الدولية الى الاستيرادات الشهرية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦).



المصدر: من اعداد الباحثين بناءً على البيانات الواردة في الجدول (٢)

١- مؤشر الاحتياطيات الدولية الى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2).

لقد سجل هذا المؤشر في الجدول (٣) نسبة (٦٪) لعام ٢٠٠٣، اذ ارتفعت هذه النسبة الى (١١١٪) عام ٢٠٠٤ والى (١٣٥٪) لعام ٢٠٠٥ واستمرت بالارتفاع لعام ٢٠٠٩ بما يقارب (١١٤٪) لكنها انخفضت هذه النسبة لعامي (٢٠١٠-٢٠١١) الى (٩٨٪) تقريباً، ثم عاودت الارتفاع للمدة (٢٠١٢-٢٠١٣) بمقدار (١٠٩-١٠٣٪) على التوالي، هذا الارتفاع حصل نتيجةً للزيادة في الاحتياطيات الدولية الناجمة عن الزيادة في الإيرادات النفطية خلال المدة (٢٠١٢-٢٠١٣).

بينما انخفض مؤشر الاحتياطيات الدولية الى عرض النقد بمعنى الواسع (M_2) خلال عام ٢٠١٦، فقد بلغت هذه النسبة بحدود (٦٠٪)، إلا أن هذا الانخفاض كما تم توضيحه سابقاً ناجم عن عدة عوامل أهمها الظروف السياسية والأمنية في العراق واستمرار العمليات العسكرية والحرب ضد داعش، وبالتالي أدت العوامل آنفة الذكر الى عسكرة الاقتصاد واستنزاف الاحتياطيات الدولية. بالرغم من ان هذه النسبة (٦٠٪) هي اكبر من الحجم الامثل والمقرر لهذا المؤشر وهي ١٠٪-٢٠٪ إلا انها منخفضة مقارنةً بالسنوات السابقة.

الجدول (٣)

مؤشر الاحتياطيات الدولية الى عرض النقد بمعناه الواسع للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٣)

مليار دولار

السنة	الاحتياطيات الدولية (1)	عرض النقد بمعنى الواسع (2)	معدل التغير السنوي % (3)	نسبة الاحتياطيات الدولية / عرض النقد بمعنى الواسع (M_2) (1/2)=(4)
2003	0.021947	3.667194		%1
2004	9.395866	8.433586	129.9	%111
2005	13.547534	9.995916	18.5	%136
2006	18.925478	14.369461	43.8	%132
2007	32.029255	21.478884	49.5	%149
2008	49.321910	36.814753	71.4	%134
2009	44.335735	38.835897	5.5	%114
2010	50.642967	51.611966	32.9	%98
2011	61.034967	61.692308	19.5	%98
2012	70.327021	64.722127	4.9	%109
2013	77.743188	75.196398	16.2	%103
2014	66.349159	78.213793	4	%85
2015	53.366002	69.407563	(11.3)	%77
2016	44.363866	74.018487	6.6	%60

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

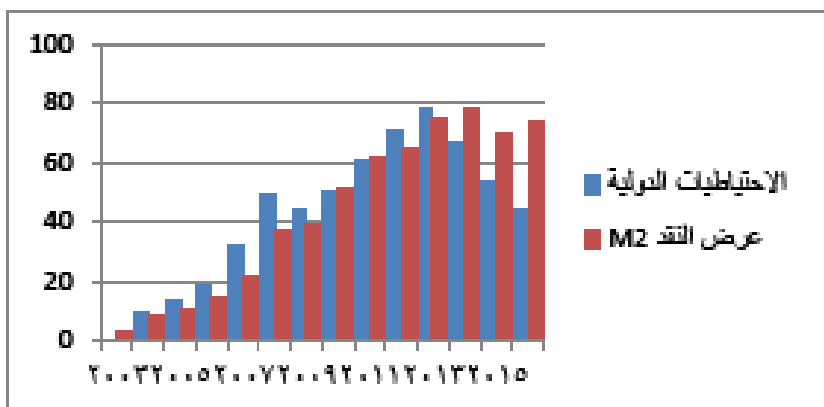
- المركزي العراقي, (٢٠٠٣-٢٠١٥), النشرة السنوية, بغداد, المديرية العاملة للإحصاء والابحاث.

- العمود (٤) من اعداد الباحثان.

- البنك المركزي العراقي (٢٠١٦), <https://www.cbi.iq>.

الشكل (٣)

يوضح نسبة الاحتياطيات الدولية الى عرض النقد بمعنى الواسع M_2 للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦).



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (٣).

١- نسبة الاحتياطيات الدولية الى العملة المصدرة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦).

حددت المادة (٣) من قانون البنك المركزي العراقي هدفه الرئيسي في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ومنحته المادة (٤) حرية رسم وتنفيذ السياسة النقدية التي تحقق هذا الهدف. وقد أعلن البنك المركزي في تقاريره الرسمية منذ عام ٢٠٠٤ (وما يزال يعلن) انه استخدم سياسة استقرار سعر صرف الدينار كأداة أساسية في تحقيق الاستقرار السعري في العراق, كما استخدم نافذة العملة لبيع الدولار للحفاظ على سعر صرف الدينار, أي أن البنك المركزي ولتحقيق اهدافه فانه ملزم ببيع الدولار وشراء الدينار العراقي بالكمية المطلوبة. وهذا الامر يعني ان البنك المركزي عليه ان يحتفظ باحتياطيات دولية تغطي طلبات شراء الدولار في النافذة من قبل المصارف وشركات التحويل المالي المجازة والتي لها الحق في المشاركة في النافذة. لذا من المفترض على البنك المركزي العراقي ان يحتفظ باحتياطيات دولية تغطي او يعادل ١٠٠٪ من حجم الدنانير التي يصدرها خارج الميزانية (كاظم, الحمدي, ٢٠١٧).

يشر الجدول (٤) نسبة الاحتياطيات الدولية الى العملة المصدرة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦), فقد

سجلت هذه النسبة عام ٢٠٠٣ بحدود (١٪)، ثم ارتفعت بعد رفع الحصار الاقتصادي على العراق وارتفاع الصادرات النفطية عام ٢٠٠٤ اذ بلغت (١٧٠٪)، لتستمر هذه النسبة بالارتفاع حتى بلغت اقصاها عام ٢٠٠٨ بما يقارب (٢٧٦٪)، ثم انخفضت هذه النسبة خلال المدة (٢٠١٤-٢٠١٦) بما يقارب (١٦٥٪-١١٧٪) على التوالي.

وبناء على ما سبق ذكره، يمكن القول انه بالرغم من تغطية الاحتياطيات الدولية للعملة المصدرة خلال مدة الدراسة إلا أن هذه النسبة شهدت تراجعاً خلال المدة (٢٠١٤-٢٠١٦) مما يدل على وجود انخفاض في الاحتياطيات الدولية بشكل تدريجي مقارنةً بالسنوات السابقة.

الجدول (٤)

نسبة الاحتياطيات الدولية الى العملة المصدرة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦). مليار دولار

السنة	الاحتياطيات الدولية	العملة المصدرة	نسبة الاحتياطيات الدولية/ العملة المصدرة (3)=(1)/(2)
(1)	(2)		
2003	0.021947	3.879179	%1
2004	9.395866	5.519975	%170
2005	13.547534	6.981969	%194
2006	18.925478	8.123078	%233
2007	32.029255	12.455956	%257
2008	49.321910	17.854852	%276
2009	44.335735	20.657608	%215
2010	50.642967	23.510536	%215
2011	61.034967	27.484995	%222
2012	70.327021	30.690227	%229
2013	77.743188	34.845657	%223
2014	66.349159	33.572126	%198
2015	53.366002	32.424470	%165
2016	44.363866	38.009676	%117

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، (٢٠٠٣-٢٠١٦)، النشرة السنوية، بغداد، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

- العمود (٣) من اعداد الباحثان.

- البنك المركزي العراقي (٢٠١٦)، <https://www.cbi.iq>

١- نسبة الاحتياطيات الدولية الى الدين الخارجي قصير الأجل.

يمكن حصر الديون الخارجية للعراق لغاية ٢٠١٥/١٢/٣١ بالقروض المبنية في الجدول (٥).

الجدول (٥)

تقسيم الديون الخارجية للعراق لسنة ٢٠١٥ مليار دولار

الارصدة	*2015 ^٨
قروض اعادة الجدولة	9.0858
الدين غير المعالج بضمنها دول مجلس التعاون	40.9020
القروض الجديدة	3.5752
الدين التجاري للدائنين	2.7896
الدين التجاري الجديد	0
المجموع	56.3526

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي, التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة ٢٠١٥.

الاحتياطيات الدولية لسنة ٢٠١٥

يمكن حساب كفاية الاحتياطيات الدولية لسنة ٢٠١٥ =

الديون الخارجية لسنة ٢٠١٥

= ٠,٩٤

إذاً وفقاً لهذا المقياس يمكن ملاحظة ان الاحتياطيات الدولية لا تساوي او تغطي قيمة كافة الالتزامات من الديون الخارجية ولاثني عشر شهراً, اي تغطي اقل من سنه, بينما من المؤشرات الاقتصادية التي حددها صندوق النقد الدولي للدلالة على امثلية حجم الاحتياطيات الدولية هو ان يغطي هذا الاخير الدين الخارجي بنسبة ١٠٠٪ على الاقل, عليه فان حجم الاحتياطيات الدولية المحتفظ بها لدى البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠١٥ غير امثل وفقاً لمعيار صندوق النقد الدولي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

توصل الباحثان ومن خلال ما تم تناوله في البحث الى الاستنتاجات الآتية:

١- تشير جميع المؤشرات او المقاييس على ان البنك المركزي العراقي يحتفظ باحتياطيات دولية تتجاوز المستوى الامثل لها، مما قد يضيع عليه امكانية استثمار هذا الفائض من الاحتياطيات في الأنشطة الاستثمارية.

٢- ينجم عن الاحتفاظ بحجم من الاحتياطيات الدولية يفوق الحجم اللازم بالكلفة وتسمى بتكلفة الفرصة البديلة، لذا ينبغي الموازنة بين المنفعة المتحققة من الاحتياطيات والتكلفة المترتبة على الاحتفاظ بها.

ثانياً: التوصيات

يوصي الباحثان وبناء على ما توصلا اليه بالاتي:

١- طالما أن الاحتياطيات الدولية تمثل أحد أذرع استقلالية البنك المركزي المنصوص عليه في القانون فإن عدم مراعاة حجم الاحتياطيات منسوبا الى المؤشرات ذات الصلة يعني قصوراً في الدور المناط به في زيادة و تعظيم تراكم الثروة الاقتصادية و عليه ينبغي الاستناد الى نموذج شامل استرشادي يتحرك على أساسه البنك المركزي في استثمار احتياطياته و يكون هذا المؤشر ضابط لتناغم السياسة النقدية مع السياسة المالية و عدم اقتصار دوره على رفد احتياجات الحكومة و القطاع الخاص بعيداً عن الاعتبارات الاقتصادية السيادية و في مقدمتها تراكم الثروة .

٢- استثمار الجزء الفائض من الاحتياطيات الدولية وذلك عن طريق انشاء صندوق سيادي من أجل تعظيم العائد وتحقيق السيولة اللازمة للبنك المركزي لمواجهة الصدمات الداخلية والخارجية.

٣- استعمال الفائض في الاحتياطيات الدولية من أجل تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال توفير العملة الأجنبية لبناء قاعدة انتاجية أساسية والنهوض بواقع القطاعات الاقتصادية، والحد من استفاد هذه العملة في الاستيرادات الثانوية ذات الأثر السلبي على عملية التنمية الاقتصادية.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية

- اسماعيل، علي محسن، الاحتياطيات الدولية و نافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي، بحث منشور في مجلة البنك المركزي : ابحاث في السياسة النقدية، العدد ٢، الصفحات ١٦ - ١.

- اسماعيل, ميثم لعبيبي. صالح, اسراء سعيد, (٢٠١٢), متناقضة الاحتياطات الاجنبية في الاقتصاد العراقي, مجلة الادارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية, وقائع المؤتمر العلمي الثاني عشر, المجلد ٢, العدد ٩٣.

- أمين, هجير عدنان زكي, ٢٠٠٨, الاقتصاد الدولي, الطبعة الاولى, سوريا: دمشق, دار الفكر للطباعة والنشر.

- بلقاسم, زايري, (٢٠٠٨) إدارة احتياطات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر, مجلة بحوث اقتصادية عربية, العدد ٤١, الصفحات ٨-٢٦.

- بلقاسم, زايري, (٢٠٠٩) كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري, جامعة وهران الجزائرية, بحث منشور في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا _ العدد السابع.

- البنك المركزي العراقي, (٢٠٠٣-٢٠١٥), النشرة السنوية, بغداد: المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

- البنك المركزي العراقي, (٢٠١٥), التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي, بغداد: المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

- البنك المركزي العراقي, (٢٠١٦), <https://www.cbi.iq>

- الخفاجي, وسام نعمة رجب, (٢٠١٣), ادارة الاحتياطات الاجنبية في العراق _ دراسة تحليلية, بيروت _ لبنان, دار ومكتبة البصائر.

- زراري, ليلي, (٢٠١٦), انعكاسات تغيرات اسعار الصرف على الاحتياطات الوطنية دراسة حالة الجزائر (٢٠٠٠-٢٠١٤), رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة محمد خيضر - بسكرة.

- زغاد, فوزي, (٢٠١٤) اشكالية ادارة الاحتياطات المالية الدولية دراسة حالة بنك الجزائر (٢٠٠٠ - ٢٠١٢) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة المسيلة.

- سهيلة, مواكبي, (٢٠١٤), محددات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر دراسة قياسية للفترة من (١٩٩٠-٢٠١١), رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة حسينة بن بوعلي- الشلف.

- الشاذلي, احمد شفيق, (٢٠١٤) طرق تكوين وإدارة الاحتياطات الاجنبية تجارب بعض الدول العربية والاجنبية, دراسة اقتصادية - صندوق النقد العربي.

- الشيشاني, زينب سعد, (٢٠١٢) الدور الاقتصادي والسياسي للعملة الاحتياطية - الدولار نموذجاً, اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية, جامعة النهرين.
- صندوق النقد الدولي, (٢٠٠٩) دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي, الطبعة السادسة.
- قاسم, مظهر محمد صالح, (٢٠١١), السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي, منشورات البنك المركزي العراقي.
- قاسم, مظهر محمد صالح, (٢٠١٢) السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم, الطبعة الاولى, الناشر: بيت الحكمة, بغداد.
- كاظم, حسين جواد. الحمدي, عقيل عبد محمد, (٢٠١٧), واقع الاحتياطيات الاجنبية ومعايير تحديد المستوى الامثل لها في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٤, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية, المجلد ١٤, الاصدار ١, الصفحات: ٧٦-٩٩.
- مهوس, حسين عطوان, (٢٠١٥), سعر صرف الدينار ما بين الاحتياطيات ومتطلبات الاستقرار السعري في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣), رسالة ماجستير في الاقتصاد, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة بغداد.
- مهوس, حسين عطوان, (٢٠١٦) سعر صرف الدينار العراقي ما بين تارجح اسعار النفط العالمية والضغط على الاحتياطيات الدولية, بحث منشور في مجلة البنك المركزي : ابحاث في السياسة النقدية, العدد ٢, الصفحات ٦٥-٩٤.
- يوسف, يسرى محمد عبد الرحمن, (٢٠٠٨) الاحتياطيات الدولية لدى البنوك المركزية, التكلفة والحجم الامثل مع التطبيق على مصر (١٩٩١-٢٠٠٧) رسالة ماجستير في الاقتصاد, كلية التجارة, جامعة عين الشمس.
- يونس, عدنان حسين. الموسوي, صفاء عبد الجبار علي. شاني, سلام كاظم, (٢٠١٧), دور الاحتياطيات الدولية في استقرار المستوى العام للأسعار_ العراق حالة دراسية للمدة (١٩٨٨-٢٠١٤), مجلة كلية الدراسات الانسانية الجامعة, المجلد ١, الاصدار ٧, الصفحات: ٢٨١-٣١٨.

ثانياً: المصادر الاجنبية

- Durmond, Paulo. Mrema, Asistide, Roudet, stephane and saito, mika, (2009), Foreign Exchange Reserve Adequacy in East African Community Countries, IMF, African Department 091/.

- https://en.wikipedia.org/wiki/H._Robert_Heller

- Mancher, Isvetan, (2009), international foreign exchange reserves, Bulgarian national Bank.

Moghadam, Raza. Ostry, Jonathan D. Sheehy, Robert, (2011), Assessing - Reserve Adequacy, International Monetary Fund

- *تم تقديرها من قبل الباحثان.

- *لا تتضمن قرض صندوق النقد الدولي.

(Endnotes)

١- أما نشأت هذه الحقوق، فإنها جاءت في الازمة النقدية التي كانت تقصف بالنظام النقدي الذي انشأ بموجب اتفاقية بريتون وودز وتحديدًا خلال مدة (١٩٦٥-١٩٧٠) وذلك للأسباب التالية:

- عدم امكانية تثبيت قيمة الدولار عالمياً.

- عدم قدرة دول الاعضاء في صندوق النقد الدولي وخاصة دول الغربية من تحمل العجز المستمر في ميزان المدفوعات الأمريكي.

- رغبة الدول التي خرجت من الحرب العالمية الثانية متفانيةً ومحقةً للنمو للحصول على الاصول الاحتياطية المتوفرة آنذاك والتي تتضمن الذهب والدولار الأمريكي بكمية لا تكفي والتوسع في التجارة العالمية وخاصة من قبل الدول الاوربية (الخفاجي, ٢٠١٦, ٢٧)

*شغل هاينز روبرت هيلبر مناصب عديدة منها, منصب محافظ نظام الاحتياطي الفدرالي ورئيساً لشركة فيسا الأمريكية, وايضاً كان استاذ الاقتصاد في جامعة هاواي وجامعة كاليفورنيا

(https://en.wikipedia.org/wiki/H._Robert_Heller)

Optimal level of international reserves**

***يمكن تعريف تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطيات على انها الفرص الضائعة التي تضحي بها الدولة نتيجة لاحتفاظها بهذه الاحتياطيات, وهذه الفرص تتمثل في الزيادة الممكنة لمستوى الانتاج والاستهلاك والاستثمار (سهلة, ٢٠١٤, ٦٠).

**** Development fund of Iraq (صندوق التنمية العراقية في الولايات المتحدة الأمريكية)

فاعلية ادوات السياسة النقدية غير المباشرة في العراق بعد ٢٠٠٣

في ظل محددات (المرض الهولندي)

أ.م.د. أيسر ياسين فهد(*)

الباحث مصطفى محمد ابراهيم(**)

المستخلص :

ترمي الدراسة الى استبيان أثر الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية على الاقتصاد العراقي، والتي تم فيها تحييد قطاع الصناعات التحويلية من خلال وجود صناعة كبيرة للموارد الطبيعية. وهكذا، فإن الاقتصاد العراقي وكما سنرى، لا ينتج سوى السلع غير القابلة للتداول، وهي النفط، الذي يمكن أن يكمل أو يستبدل السلع المستوردة، والصدمة الأساسية للاقتصاد تأتي من التقلبات في الأسعار العالمية للسلعة المصدرة التي هي مثال من اقتصاد مريض مع المرض الهولندي. ويظهر أنه في غياب صندوق جيد لتحقيق الاستقرار المالي، لم تتمكن السلطة النقدية التي يمثلها البنك المركزي العراقي من الاستجابة بشكل صحيح للتحديات التي واجهها الاقتصاد في العقدين الماضيين، وأن استخدام سعر الصرف الحقيقي وضع استراتيجية التنمية في تحديات حقيقية.

فهناك آثار كثيرة تتطلب تتبع بدقة والتي من أبرزها الدور الذي أدته اجراءات السياسة النقدية في المبالغة بسعر الصرف مما أدى الى ظهور خواص المرض الهولندي الذي أثر على فاعلية السياسة النقدية، وهذه الأخيرة هي مشكلة الاقتصاد العراقي والتي ستكون مشكلة البحث التي انطلقنا منها، توصل الباحثان الى مجموعة من الاستنتاجات كان أبرزها أن الاستقرار النقدي لم يوفر الحاضنة الملائمة للتنمية في ظل تعطل مبادراتها وبرامجها بل جل مافعلته السياسة النقدية هو تقوية الازدهار الاستهلاكي المتسارع بسعر صرف شديد الاستقرار، أما أبرز توصيات البحث فينبغي على السياسة النقدية أن تعمل على استقرار سعر صرف معلوم وتنويع الاستثمارات في الأوراق المالية الموجودة لديه.

المصطلحات الرئيسية للبحث : المرض الهولندي، السياسة النقدية، ادوات السياسة النقدية غير المباشرة، الاقتصاد العراقي.

(*) كلية الادارة والاقتصاد- الجامعة العراقية

(**) البنك المركزي العراقي

المقدمة

يستخدم مصطلح المرض الهولندي بشكل عام لوصف ظاهرة اقتصادية تحدث نتيجة لتطورات اقتصادية معينة كالاكتشاف سلع رئيسية بكميات تجارية يترتب عليها ارتفاع قيمة عملة الدولة، وتراجع التنافسية الدولية لها نتيجة لتحول الموارد فيها عن إنتاج السلع التي كانت تنتجها وتصدرها الدولة من الناحية التقليدية نحو قطاعات أخرى، ولا يقتصر على النفط أو الغاز، بل يقاس عليه أي تطور ينتج عنه تدفق كبير في النقد الأجنبي للداخل، بما في ذلك حدوث ارتفاع حاد في أسعار الموارد الطبيعية والمساعدات الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر.

تعدّ الإيرادات النفطية مصدراً مهماً لتوليد العملات الصعبة لتمويل الموازنة العامة، وعند استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة فإن قدرتها على معالجة استقرار سعر الصرف تكون محدودة وبالتالي لن يتحقق الاستقرار النقدي وذلك لعدم وجود حاضنة للتنمية في ظل تعطل مبادراتها وبرامجها، بل جل مفاعله السياسة النقدية هو تقوية الازدهار الاستهلاكي المتسارع بسعر صرف شديد الاستقرار، وعليه تكمن مشكلة البحث بالتساؤل الآتي: هل ان اجراءات السياسة النقدية أدت الى المبالغة بسعر الصرف مما أدى الى ظهور المرض الهولندي ام المرض الهولندي أثر على السياسة النقدية من خلال الاعتماد على المورد الريعي وهذه هي مشكلة العراق والتي ستكون مشكلة البحث التي انطلقنا منها. اما فرضية البحث، فمفادها أن السياسة النقدية باجراءاتها ادت الى تقوية الازدهار الاستهلاكي المتسارع بسعر صرف شديد الاستقرار. اما الهدف من البحث، بيان أثر السياسة النقدية في استقطاب المرض الهولندي من خلال الاعتماد على سعر صرف واستخدام ادوات (كمية) غير مباشرة مما يعني الاعتماد على المورد الريعي واستبعاد بقية الموارد الاخرى وبالتالي أدى ذلك الى مضاعفات المرض الهولندي في العراق. أما هيكلية البحث، فقد تم تقسيم البحث الى محورين تناول الأول الجانب النظري متمثلاً بالمرض الهولندي وأدوات السياسة النقدية غير المباشرة، أما الجانب الثاني فتمثل بالتحليل العملي من خلال البيانات لمتغيري البحث وبالتالي الوصول الى الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الاول

المرض الهولندي وأدوات السياسة النقدية غير المباشر

أولاً: مفهوم المرض الهولندي

يرجع أول ظهور لمصطلح المرض الهولندي (Dutch Disease) اقتصادياً الى بداية اكتشاف الغاز في هولندا في النصف الأول من القرن الماضي وفي العقد السادس منه تحديداً، ونشر المصطلح لأول مرة في مجلة الايكونومست البريطانية عام ١٩٧٧ بالرغم من ان تأريخ دراسة معالم هذه الظاهرة يعود الى سنوات من قبل ذلك ويمكن تعقبها في دراسة اجراها الاقتصادي البريطاني James Edward Meade عام 1957 بعد ان أمضى ستة أشهر في دراسة أجراها في استراليا إذ درس أثر نمو موارد الصادرات الاسترالية في تراجع معدلات النمو (Meade and Russell, 1957).

وهو مرض يتجلى بقيام قطاع النفط برفع معدل صرف العملة المحلية مما يجعل الصادرات الأخرى غير منافسة عالمياً، ومن خلال العلاقة الظاهرة مابين الزيادة في اكتشاف الموارد الطبيعية وانخفاض الإنتاج في القطاع الصناعي، وعلى الرغم من أن المرض ارتبط بوجه عام باكتشاف مورد طبيعي إلا أنه يمكن حدوثه من أي تطور ينجم عنه تدفق كبير للنقد الأجنبي إلى الداخل، مثل ارتفاع أسعار الموارد الطبيعية بشكل حاد، المساعدات الأجنبية الكبيرة، الاستثمار الأجنبي المباشر (السباهي، ٢٠١٢: ٦)، وقد تكون تسمية المرض الهولندي لظاهرة الاعتماد على العوائد الريعية من الموارد الطبيعية والاستخراجية وضمحلل الأنشطة الإنتاجية الصناعية حديثة العهد إلى حد ما، ولكن لهذه الظاهرة جذور تاريخية قد تعود إلى بدايات القرن السادس عشر وجميع الحالات المتجسدة في وجود ثروات سخية في هذا البلد أو ذاك بفضل اكتشافات وهبتها الطبيعة من موارد طبيعية ثمينة سواء في مجال المعادن النفيسة (الذهب، الماس، النحاس، اليورانيوم) أو في مجال مستلزمات الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) أو على شكل محاصيل زراعية ذات قيمة تجارية وعائد نقدي كبير (البن، الشاي، السكر، الكاكاو) والمعنى العام للمرض الهولندي ينصرف إلى مفهوم العلاقة بين التوسع في استغلال هذه الموارد الطبيعية معدنية كانت أم زراعية وبين الانكماش في مجال الصناعات التحويلية وهي العلاقة نفسها التي تقضي إلى مزيد من العوائد المالية وقليل من فرص العمل الوطنية (الشمري، ٢٠٠٨ : ١٧١).

العراق حالته خاصة فهو لم يصب بأعراض المرض الهولندي فحسب بل هناك مضاعفات كبيرة لهذا المرض تتمثل بهدر الثروة من دون الاستفادة منها في مجال خدمة الإنسان العراقي أو في تطوير البنية الاقتصادية، ويحدث المرض الهولندي عندما تتسبب التدفقات الداخلة للعملة الأجنبية بزيادة في أسعار الصرف الحقيقية في البلد، وتخفض بتأثير ذلك القدرة التنافسية الخارجية مما يؤدي إلى أضعاف الصادرات الصافية وبتراجع دور الصناعات المتضررة والنتيجة النهائية إلحاق الضرر بالصناعات التي لا تقوم على الموارد من جراء زيادة الثروة التي تولدها الصناعات الاستخراجية. وعلى ما يبدو ان العراق ومنذ الغزو الأمريكي ظهرت عليه أعراض المرض الهولندي مجدداً بعد اختفائها بسبب العقوبات الاقتصادية، فقد أدى انتعاش الاقتصاد النفطي إلى زيادة الإستيرادات الأجنبية، وفقد منتج السلع الزراعية والصناعية قدرتهم على منافسة السلع الأجنبية الرخيصة، وأدى ذلك إلى منع نمو استثمارات خاصة داخل الاقتصاد وقلص بالتالي إمكانية خلق فرص عمل جديدة (الزبيدي، ٢٠١٣ : ١٠٢). ولدرء مخاطر المرض الهولندي ينبغي إنشاء صندوق يدعى بصندوق الاستقرار وذلك لمنع ارتفاع سعر العملة المحلية، وهذا يحدث من خلال توظيف المدخرات من العملات الأجنبية لتخفيف ضغط زيادة قيمة العملة الوطنية، ولكي تكون صناديق الاستقرار فعاله فإنه يلزم نوعين من طرق حماية الموازنة وهي أن لايجرى استخدام فائض صندوق الاستقرار كضمانه لزيادة الاقتراض، فضلاً عن قيامه على ضمان الثقة الائتمانية للصندوق عندما تكون الأسعار منخفضة بحيث لايتعرض للمضاربة لأسباب آتية، فصندوق الاستقرار مُعد لضخ كميات محددة من المال إلى خزينة الدولة عندما تنخفض أسعار السلع عن حد معين (سلمان، ٢٠١٥ : ٤).

وتتلخص ظاهرة المرض الهولندي بالانتعاش الاقتصادي الناتج عن الارتفاع المفاجئ في الدخل

والناجم عن اكتشاف موارد طبيعية ضخمة أو بالارتفاع الكبير لأسعار الموارد الطبيعية في الأسواق العالمية الموجودة والذي سيؤدي إلى آثار وخيمة على القطاعات الإنتاجية وبخاصة الأنشطة الزراعية والصناعية مما يؤدي إلى تدهورها وتراجع إنتاجها، ولتوضيح آلية تأثير المرض الهولندي في الأنشطة الإنتاجية فقد تم تقسيم الاقتصاد إلى ثلاث قطاعات رئيسة وهي: (الاسدي، ٢٠١٤ : ٤٠) :-

١- قطاع التصدير المزدهر : ويتمثل بتصدير المواد الطبيعية إلى الأسواق الدولية.

٢- قطاع التصدير التقليدي المتعثر (قطاع السلع التبادلية) : وهو القطاع الذي ينتج سلعاً موجهة نحو الاستهلاك المحلي والخارجي وبالتالي فهو معرض للتنافسية الدولية ويتمثل بنشاطي الزراعة والصناعة التحويلية .

٣- قطاع السلع غير التبادلية : وهو قطاع ينتج للسوق المحلي ولا تدخل منتجاته في التجارة الدولية إما بسبب طبيعة تلك السلع أو لارتفاع تكاليف النقل لها، وبالتالي فهو غير معرض للتنافسية الدولية ويتمثل عادة ببعض الأنشطة الخدمية مثل خدمات السكن والبناء والتشييد وخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية .

ثانياً: الأسباب والعوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي :

إن الثروات الطارئة المتأتية من موارد طبيعية سخية ومطلوبة في السوق العالمية معدنية كانت أم زراعية تضيف على النشاط الاقتصادي ما يمكن وصفه (بالطابع الريعي) وهذه الصفة تدر أموالاً وبالتسليم باستمرارها فإنها تؤدي إلى تعطيل قوى العمل ومواهب الإبداع وأنشطة الإنتاج، وهذه تشكل جميعها مقومات التنمية والتقدم في أي بلد من البلدان، نستعرض في أدناه الأسباب والعوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي وكما يأتي: (Corden ,1984 :360)

١- الأسباب العامة لظهور المرض الهولندي

- اكتشاف مفاجئ لمورد اقتصادي مهم .
- ظهور قطاع مزدهر (Booming Sector) بشكل مميز نتيجة التقدم التكنولوجي المفاجئ .
- زيادة غير متوقعة في الأسعار العالمية لمنتج التصدير الرئيس.
- تدفق رؤوس الأموال من الخارج كالمساعدات والإعانات والقروض بشكل كبير .
- أثر الانفاق المتأتي من الزيادة في الدخول نتيجة ازدهار قطاع الموارد الطبيعية يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والمنتجات المحلية ورفع أسعارها مما أدى بدوره إلى زيادة الأجور مما ينعكس على انخفاض هامش الربح لتلك السلع.
- أثر تحويل الموارد الناتج عن جذب الازدهار في قطاع الموارد الطبيعية لرؤوس الأموال والقوى العاملة من باقي القطاعات الاقتصادية (Brahmbhatt et al.,2010).

٢- العوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي

- فشل السياسات الاقتصادية : في أغلب البلدان التي أصيبت اقتصادياً بأعراض المرض الهولندي

ولاسيما الدول النامية، لم تكن هنالك أهداف وأستراتيجيات واضحة للتنمية وفي ضل هذا الواقع الذي يشهد تخطيط السياسات الاقتصادية لم توجه الموارد النفطية والطبيعية إلى الفئات المهمة التي من شأنها إحداث تغيير جذري في البنيان الاقتصادي التقليدي الذي تعيشه تلك البلدان، إذ من المفترض أن تستخدم إيرادات الموارد الطبيعية كدفعة قوية (Big Push) من خلال القدرة على توفير مقدار من الموارد متناسب مع الحاجات الاستثمارية يمكن الاقتصاد من البدء والتحرك نحو مرحلة النمو الذاتي وإجراء تغييرات بنيوية في الاقتصاد القومي، إلا انه في ضل غياب استراتيجيات تنمية ملائمة وسوء تخصيص عوائد الثروة الطبيعية فإن الفشل سيكون من نصيب التنمية ويبقى الاقتصاد غير قادر على النهوض بأعبائه معتمداً على العوائد الربعية (7:11-Barder, Owen, 2006). وهو ما يجسد المشكلة التي تواجهها البلدان النامية من غياب السياسة الواضحة التي يجب إتباعها لتوجيه واستثمار عوائد الموارد الطبيعية وليس في شحة الموارد الممولة لعملية التنمية.

- الارتباط غير المشروع بين السلطة والثروة : إن الثروات الربعية الطائلة عادة مايرافقها سوء التعامل معها من ناحية تسخيرها لعملية التنمية الاقتصادية، لذلك فإنها لا تؤدي الى تخلف خطى النمو الاقتصادي فحسب بل إنها تؤدي إلى خلق اتجاهات ومناخات سياسية تنمو في غمارها النزاعات السلطوية وأساليب الحكم الاستبدادية، إذ يتم الزواج غير الشرعي بين الثروة والسلطة كما حدث في العراق الحقبة الماضية (الخولي، دون سنة).

- ضعف المبادرة والاعتماد على الحكومة: إن أغلب البلدان النامية في المرحلة الاستعمارية عاشت ظروف قاسية من التهميش والتبعية وظهور حالة من القناعة والركود بالأوضاع المتردية وحالة الاسترخاء والركون إلى الراحة أضعفت حالة المبادرة لدى أفراد المجتمع. وبعد منتصف القرن العشرين وظهور حركات التحرر في أغلب الدول النامية كانت الأنظمة المستلمة في تلك البلدان شمولية تتحكم بالثروة والسلطة معاً. ولذلك وضمن مايعرف بالأنظمة الاشتراكية كانت الدولة هي المعطي للخبز والملبس والسكن، وأغلب احتياجات الإنسان الضرورية، لذلك أخذ الفرد في تلك الدول لاينظر إلى ذاته وقدراته ومساهماته للحصول على احتياجاته بقدر ماينظر الى ماتعطيه الدولة من مكارم بحيث أصبح توفير الخدمات واحتياجات الإنسان مكرمة يتلقاها الفرد من الأنظمة الشمولية في تلك البلدان.

ثالثاً: علاقة المرض الهولندي بالسياسة النقدية

أكدت العديد من الدراسات على أن الحد من التضخم كهدف وحيد وجوهري للسياسة النقدية واعتماد سياسات مقيدة لاسعار الصرف لتحقيق ذلك، يحمل في طياته الكثير من المخاطر ولا يمثل السياسة النقدية المثلى (optimal monetary policy) وذلك من خلال الأثر المتبادل بينهما والقيود التي يضعها نظام سعر الصرف الثابت على حركة التنمية المتوازنة وهيمنة السلع المتاجر بها على مجمل النشاط الاقتصادي (Luis and Chang, 2013; Hevia and Nicolini, 2015) والتي تنعكس على السياسات المتاحة امام البنوك المركزية مع صدمات اسعار السلع المصدرة (والتي عادة ما تكون النفط والغاز).

ومن السمات المهمة الأخرى أن البلدان المعرضة لصدمات التجارة في كثير من الأحيان تلتزم بإدارة الاحتياطي الدولي كأداة مهمة للسياسة النقدية ومحدد لقدرتها في التعامل مع الاحتياطات الأجنبية وتقلباتها مع تقلبات واردات الاقتصاد من العملة الأجنبية، واستمرار السياسة النقدية في البلدان التي تعاني من أعراض المرض الهولندي باعتماد سياسة سعر صرف الثابت أو غير المرنة بعيداً عن استهداف التضخم سيعمق من تلك الأعراض على باقي القطاعات ومن الضروري الموازنة بين الأهداف الموضوعة للوصول إلى السياسة النقدية المثلى (Benkhodja, 2011:4). وإن الاستهداف الكامل للتضخم يخرج بقوة بعيداً ليكون سياسة مثالية تقريبية (approximate optimal policy).

كما إن لأعراض المرض الهولندي أثراً كبيراً على الاستقرار الاقتصادي ككل واستقرار سعر الصرف من خلال عد احتياطي الصرف الأجنبي أداة مهمة للبنوك المركزية التي يستعملها للإدارة والحفاظ على استقرار العملة من خلال تدخله في سوق الصرف، وأن التقلبات التي يولدها التقلب في أسعار السلع المتاجر بها سيجبر السياسة النقدية على اعتماد سياسة أكثر تحفظاً مما يعكس حقيقة أن أي ارتفاع لأسعار السلع المتاجر بها سيكون له نتائج إيجابية على المدى القصير لكنه سيؤول إلى نتائج سلبية على المدى البعيد وللتخلص منها، يجب وضع وصنع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات النفط (بوزيان ولخديمي، ٢٠١٢: ١٩١).

رابعاً: الآثار الاقتصادية للمرض الهولندي

إن تدفق الإيرادات الريعية أو ما يطلق عليه أحياناً بالدخول القدرية Windfall خلال فترة الازدهار يؤدي إلى ظهور أعراض المرض الهولندي على الهيكل الاقتصادي، ولإيضاح آثارها يمكن تتبع آثار المرض الهولندي بفعل أثرين هما:-

- أثر انتقال الموارد Resources movement effect :

- يأتي هذا الأثر بفعل قابلية أحد عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) في الأقل للانتقال بين القطاعات المختلفة. وعليه فإنه عند ازدهار أحد القطاعات وليكن قطاع النفط مثلاً بفعل الإيرادات الريعية أو الدخل القدرية يزداد الناتج الحدي للعنصر القابل للانتقال. الأمر الذي يؤدي إلى اجتذاب ذلك العنصر من القطاعات الأخرى إلى القطاع المزدهر، مما يفاقم تراجع باقي القطاعات ويزيد من تقدم قطاع التصدير المزدهر (Booming Sector) (الشمرى، ٢٠١٠: ١٥)

- أثر الإنفاق Spending effect

إن ازدياد عوائد القطاع الريعي (قطاع التصدير المزدهر) يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقية للمستفيدين من عوائد ذلك القطاع مع ثبات الأسعار في القطاعات الأخرى. فمن المؤكد أن يوجه جزء من الزيادة من الدخل نحو الإنفاق على قطاع السلع والخدمات المحلية (غير المتاجر بها - non-traded goods)، سواء عن طريق الأفراد أنفسهم أو بفعل فرض ضرائب جديدة عليهم وتوجهها الحكومة إلى سوق السلع المحلية (زاده، ٢٠٠٣: ٦). وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية

مع جمود العرض مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بالنسبة لأسعار سلع التجارة، مما يعني ارتفاع معدل التبادل الداخلي للبلد. وينتج في زيادة الطلب على السلع المحلية (السلع غير المتاجر بها) تفعيل أثر انتقال الموارد مرة أخرى ليتحول العنصر القابل للانتقال هذه المرة نحو قطاع السلع المحلية، فيفاقم وضع قطاع سلع التجارة (السلع المتاجر بها دولياً International Traded Goods) غير المزدهر أو ما يعرف بقطاع التصدير التقليدي (الشمري، مصدر سابق : ١٧٤).

المحور الثاني

تحليل متغيري البحث وبيان السياسة النقدية من خلال أدواتها غير المباشرة

أولاً: أدوات السياسة النقدية غير المباشرة: إن تحقيق أهداف السياسة النقدية يقتضي اللجوء إلى العديد من الوسائل والأدوات، ويختلف اللجوء إلى هذه الوسائل والأدوات باختلاف البناء الاقتصادي وتغير الظروف المحيطة بتطبيقها. وتصنف هذه الأدوات أو الوسائل إلى الآتي (الدليمي، الرفيعي، ٢٠١١ : ٥):-

١- الاحتياطي النقدي القانوني

وهي وسيلة ذات تأثير قوي على عرض النقود والائتمان المصرفي لأنها تؤثر في الوقت نفسه على مقدار الاحتياطيات النقدية الفائضة لدى المصارف التجارية وكذلك على حجم مضاعف الائتمان (علي، ١٩٨٤ : ١٧٥). ويقصد بها نسبة يقررها البنك المركزي ويلزم المصارف التجارية باستقطاع جزء من إجمالي ما لديها من ودائع كاحتياطيات نقدية تودع لدى البنك المركزي والغرض منها ضمان حقوق المودعين (العيسى وقطف، ٢٠٠٦ : ٢٩١) وبالتالي تتأثر قدرة المصارف التجارية في منحها للائتمان بنسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ويكون هذا التأثير بتوسيع أو تقييد حجم الائتمان المصرفي، ومن ثم التأثير على حجم النقود الكتابية أو نقود الودائع.

٢- عمليات السوق المفتوحة

تعني هذه العمليات قيام البنك المركزي ببيع وشراء السندات الحكومية خاصة في السوق النقدية إذا كانت هذه السوق واسعة ومتقدمة ومنظمة، ويعود ذلك إلى إن هذه العمليات تؤدي إلى تغييرات كمية واسعة في الاحتياطيات السائلة المتوفرة لدى المصارف التجارية. فإذا شعر البنك المركزي بضرورة توسيع عرض النقود فإنه يشتري السندات في السوق المذكور فتزداد الاحتياطيات النقدية لدى المصارف، وتتسع قاعدتها الائتمانية والعكس صحيح أيضاً إذا ما ارتأى البنك المركزي إتباع سياسة نقدية انكماشية. غير أن هذه العمليات بدورها تصبح محدودة الأثر وقليلة الفعالية أيضاً في الحالات الآتية:

أ- إذا توفرت لدى المصارف التجارية احتياطيات نقدية فائضة كبيرة .

ب- إذا كان غرض البنك المركزي من هذه العمليات مساعدة الخزينة على بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية، فإن مثل هذه العمليات إذا ما جرت على نطاق واسع قد تؤدي إلى تقلبات كبيرة في أسعار هذه الأوراق وبالتالي في أسعار الفوائد السائدة.

٣- سعر إعادة الخصم (سعر السياسة)

وهو السعر الذي يخصم به البنك المركزي الاوراق التجارية التي هي بحوزة المصارف التجارية والتي تقوم ببيعها خصماً للبنك المركزي للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الافراد والمؤسسات، وقد كان تغير سعر إعادة الخصم الوسيلة الرئيسة التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير في عرض النقود وحجم الائتمان، إلا أن أثره كوسيلة نقدية أصبح أقل أهمية مما كان، وذلك لأربعة أسباب وهي (علي، ١٩٨٤: ٣٩٣-٣٩٧):-

أ- اذا كانت المصارف سائلة بصورة كبيرة وتتوافر لديها احتياطات نقدية فائضة فإنها لن تحتاج للاقتراض من البنك المركزي، ولهذا تصبح أهمية سعر إعادة الخصم ضئيلة مهما كان مرتفعاً او منخفضاً.

ب- لا يوجد تأثير لسعر إعادة الخصم وقت الكساد الشامل، فكلفة الائتمان هي احدى العوامل فقط وربما ليست من الأهمية بمكان بحيث يأخذها رجال الاعمال بنظر الاعتبار عند تقرير استثماراتهم إضافة الى الأرباح المتوقعة.

ج- إن المصارف التجارية حين تقترض من البنك المركزي فهي تفعل ذلك لغرض التعويض عن احتياطياتها النقدية التي استنفذتها في قروضها السابقة، ولذلك فإن سعر إعادة الخصم لا تأثير له على اسعار الفوائد التي فرضتها البنوك المركزية على قروضها تلك.

د- تتردد المصارف التجارية كثيراً قبل اللجوء للبنك المركزي للاقتراض منه لأن ذلك يعتبر علامة ضعف عليها حتى ولو كان سعر إعادة الخصم منخفضاً.

ثانياً- تحليل معدل التبادل الداخلي وهيكلية القطاعات الاقتصادية

١- تحليل معدل التبادل الداخلي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥):

يعد معدل التبادل الداخلي احد الجوانب المهمة في تتبع آثار المرض الهولندي، اذ تم احتساب معدل التبادل الداخلي في العراق وذلك بعد تقسيم مكونات الرقم القياسي لاسعار المستهلك الى اسعار التجارة وشملت: المواد الغذائية والمشروبات والتبغ والملابس الاحذية والنقل والاتصال والترفيه والثقافة والمطاعم، اما السلع المحلية فشملت الايجار (السكن) والصحة والتعليم والسلع والخدمات المتنوعة، اذ تم التركيز على جميع قطاعات لاحتساب الرقم القياسي لاسعار المستهلك وذلك لاعطاء صورة واضحة عن معدل التبادل الداخلي ولاسيما لمدة البحث.

بلغ معدل التبادل الداخلي لسنة ٢٠٠٣ وهو الاعلى لمدة البحث (٢,٦٤) وذلك بسبب التحول من سياسة اقتصادية مركزية الى اقتصاد السوق، اما في سنة ٢٠٠٤ فانخفض معدل التبادل الداخلي الى (٠,١٠) وذلك بسبب ارتفاع التضخم وعدم استقرار سعر الصرف وفي سنة ٢٠٠٥ ارتفع قليلاً عن العام السابق فبلغ (٠,٧٥)، في حين ارتفع معدل التبادل الداخلي سنة ٢٠٠٦ فقد ارتفع الى (١,٣٩) وذلك لاستقرار سعر الصرف و توافر جميع السلع التجارية والمحلية، استمر الارتفاع في معدل التبادل

الداخلي حتى سنة ٢٠٠٧ أذ بلغ (١,٩٠)، في حين انخفض قليلاً في سنة ٢٠٠٨ بمعدل (١,٣٧)، واستمر بالانخفاض حتى عام ٢٠١٠ وبمعدل بلغ (٠,٠٥) بسبب زيادة الطلب على الاستيرادات للسلع المحلية والتجارية واعتماد صادرات العراق على النفط فقط وهو نشاط ريعي وغير انتاجي.

استعداد معدل التبادل الداخلي مستواه مع ارتفاع قليل جداً من سنة ٢٠١١ وصولاً الى سنة ٢٠١٤ بين (٠,٥١-٠,٥٠)، ليشهد تدهور كبير سنة ٢٠١٥ وبمعدل بلغ (٠,٠١) بسبب استيراد جميع السلع المحلية والتجارية وعدم الاعتماد على الانتاج المحلي والانخفاض الكبير لأسعار النفط وزيادة الضرائب على المواطنين وهو ما يظهر من الجدول الاتي:

جدول (١)

معدل التبادل الداخلي في العراق

سنة الاساس (١٠٠=٢٠٠٧) (المبالغ بملايين الدنانير العراقية)

السنة	سلع التجارة	سلع محلية	معدل التبادل الداخلي (١)/(٢)
٢٠٠٣	١٥٠٧٢,٢	٥٦٨٠,٣	٢,٦٤
٢٠٠٤	١٢١٧٠,٣	١١٢٩٩٠,٩	٠,١٠
٢٠٠٥	٧٧٩٧٩,٤	١٠٣٢٤٤,٤	٠,٧٥
٢٠٠٦	٢٠٠٤٥٠,٦	١٤٣٨٩٩,٨	١,٣٩
٢٠٠٧	٣٣٣٥٥٢,٨	١٧٥١٢٥,٥	١,٩٠
٢٠٠٨	٢٦٧٦٣٧,٩	١٩٤٠٤٦,٩	١,٣٧
٢٠٠٩	٤٨٧٢٩,٨	٩٣٧٣٤٢,٤	٠,٠٥
٢٠١٠	٤٩٣٥١,٩	٩٥٧٥٦١,٩	٠,٠٥
٢٠١١	٥٠٨١١,٩	١٠١٠٢٣,٤	٠,٥٠
٢٠١٢	٥٣٤٢٣,٧	١٠٥٤٧٠,٦	٠,٥٠
٢٠١٣	٥٤٨٧٨,٩	١٠٧٤٥٦,٣	٠,٥١
٢٠١٤	٥٦٠٦٩,٢	١٠٩٠٤٧,٥	٠,٥١
٢٠١٥	١٤٨٩٥,٨	٩٣٧٦٢٥,٦	٠,٠١

المصدر : وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنوات عينة البحث .

٢- نسبة هيكلية القطاعات الاقتصادية الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠١٥-٢٠٠٣) :

يعد هذا المؤشر مهماً في بيان أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد العراقي، فقد بلغت نسبة قطاع الصناعة التحويلية الى الناتج المحلي الاجمالي لسنة ٢٠٠٣ بحدود (١,٢٣٪) بسبب توقف العديد من المعامل والمؤسسات الصناعية مع بداية الغزو الامريكي، ليرتفع في سنة ٢٠٠٤ ليصل الى (١,٩٣٪) بسبب عودة بعض المصانع والمعامل في الانتاج والتصدير، لتتخفض نسبة مساهمة قطاع

الصناعة التحويلية للمدة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٨ وذلك بسبب الاعتماد الكبير على الصناعة الخارجية وإهمال الصناعة العراقية وعدم الثقة بالصناعة الوطنية، أما في سنة ٢٠٠٩ وبعد إطلاق العديد من المبادرات الوطنية لتأهيل عدد من المعامل ومصانع وزارة الصناعة لترتفع نسبة قطاع الصناعة التحويلية الى (٢,٦٠٪) واستمر بالارتفاع بسبب الدعم الحكومي للإنتاج العراقي.

إلا أن هذه النسبة انخفضت في سنة ٢٠١٢ وبلغت (١,٧١٪)، ليستعيد جزء من قدرته ويرتفع من جديد في سنة ٢٠١٣ الى (٢,٢٨٪) ثم انخفض في سنة ٢٠١٤ ليصل الى (١,٨٩٪) وذلك بسبب عدم توافر الاموال للصناعة العراقية والتدهور الأمني الكبير الذي شهده العراق في ذلك العام إضافة الى عدم المصادقة على الموازنة العامة لتلك السنة واصبح كل من القطاعين الصناعي والزراعي لا يشغلان حيزاً كبيراً في اولويات الحكومة ويزداد الاعتماد بشكل كبير جداً على النفط (الانبوب المثقوب)، واخيراً ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية قليلاً سنة ٢٠١٥ ليصل الى (٢,٠٣٪).

يعد قطاع التعدين والاستخراج هو من اعلى القطاعات الاقتصادية بمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بسبب اعتماد اقتصاد العراق بأكمله على هذا المورد او القطاع، فقد كانت مساهمته في سنة ٢٠٠٣ (٨٢,٥٦) واستمرت هذه المساهمة بالارتفاع في سنة ٢٠٠٤ ليصل الى (٩٢,٩٣) ثم انخفض في سنة ٢٠٠٥ بنسبة (٦٣,٩) واستمر بالانخفاض حتى سنة ٢٠١٥ فقد بلغت (٣٢,٢) بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية وكذلك عدم الانتفاع من مشتقات النفط الاخرى كالغاز والزيوت والبتانزين.... الخ.

أما نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي فقد كانت في سنة ٢٠٠٣ (٨,٤٧) لتتخفض الى (٣,٥١) في سنة ٢٠٠٤ بسبب الظروف الاجتماعية التي مر بها العراق ولاسيما التحرر على بقية الدول المجاورة او الاوربية ليعاود الارتفاع في سنة ٢٠٠٥ ليبلغ (١٢,٦١) واستمر بالارتفاع الى ان وصل الى (١٩,٤١) في سنة ٢٠٠٨ وانخفض بنسبة (١,٨٣) و(١,٨٠) في سنة ٢٠٠٩ و سنة ٢٠١٠ على التوالي ثم ارتفع من سنة ٢٠١١ وحتى سنة ٢٠١٥ ليصل في هذه السنة الى (٢٣,٨٩) وهذا الارتفاع يدل على أن المواطن العراقي بحاجة ماسة الى الخدمات بجميع اشكالها ومتقبل للخدمة الحديثة والتطورات الخارجية التي تحدث في دول العالم.

أما قطاع الزراعة، فقد كانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي لسنة ٢٠٠٣ (١٠,٠٨) ثم انخفضت هذه في سنة ٢٠٠٤ الى (٩,٧) واستمرت بالانخفاض حتى وصل في سنة ٢٠١٥ الى (٤,٧٣)، وهذا يدل على إهمال القطاع الزراعي من قبل الحكومة على الرغم من دعم هذا القطاع مرتين من قبل الحكومة الاولى كانت سنة ٢٠٠٨ المسماة بـ (المبادرة الزراعية) والثانية في سنة ٢٠١٥ دعمت الحكومة هذا القطاع بشكل مباشر وبتحويل من قبل البنك المركزي العراقي بمبلغ (٥) ترليون دينار للمصارف التخصصية، إلا ان الفلاحين والمزارعين ذهبوا بهذه الاموال لشراء اطقم السيارات وبعضهم من تزوجوا بها ومنهم من قام بشراء البيوت والفلل خارج البلد، والجدول (٢) أدناه يوضح نسبة مساهمة هيكل القطاعات الاقتصادية الى الناتج المحلي الاجمالي.

جدول (٢)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الى الناتج المحلي الاجمالي

السنة	نسبة قطاع الصناعة التحويلية الى GDP	نسبة قطاع التعدين والاستخراج الى GDP	نسبة قطاع الخدمات الى GDP	نسبة قطاع الزراعة الى GDP
٢٠٠٣	١,٢٣	٨٢,٥٦	٨,٤٧	١٠,٠٨
٢٠٠٤	١,٩٣	٩٢,٩٣	٣,٥١	٩,٧
٢٠٠٥	١,٤٥	٦٣,٩	١٢,٦١	٦,٧
٢٠٠٦	١,٥٩	٦٤,١	١٢,٥١	٥,٧
٢٠٠٧	١,٦٨	٢٨,٦	٢٠,٧٩	٥,٠١
٢٠٠٨	١,٤٩	٣١,٨	١٩,٤١	٣,٤٥
٢٠٠٩	٢,٦٠	٤٣,٢	١,٨٣	٥,٠٨
٢٠١٠	٢,٢٥	٤٥,١	١,٨٠	٤,٩
٢٠١١	٢,٨٠	٥٣,٠٦	١٣,٩٢	٤,٥
٢٠١٢	١,٧١	٥٢,٩	١٤,٨٦	٤,٠٦
٢٠١٣	٢,٢٨	٤٦,٠٥	١٦,٠٣	٤,٧٤
٢٠١٤	١,٨٩	٤٥,٢	١٥,٥	٤,٨
٢٠١٥	٢,٠٣	٣٢,٢	٢٣,٨٩	٤,٧٣

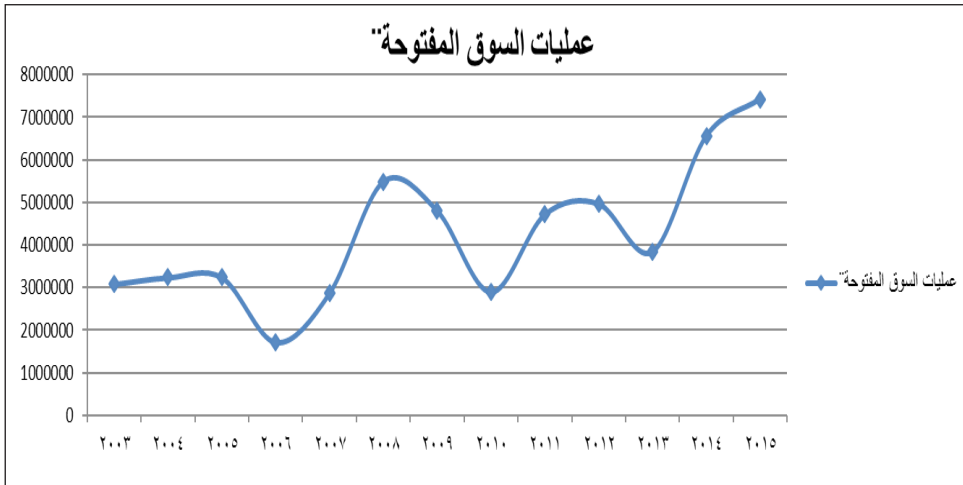
المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية لسنوات عينة البحث .

ثالثاً- أدوات السياسة النقدية غير المباشرة :

١- عمليات السوق المفتوحة :

إن مجمل حوالات البنك المركزي العراقي للمدد (٩١) و (١٨٢) يوم لعام ٢٠٠٣ بلغت (٣٠٧٩٤٧٤) مليون دينار، لتشهد تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة بين ٢٠٠٣ و ٢٠١٥. إذ ارتفعت حوالات البنك المركزي الى (٣٢٣٤٦٣٧) مليون دينار في عام ٢٠٠٥، ليقوم البنك المركزي بتخفيض الحوالات الى (١٧٢٠٠٠٠) مليون دينار في عام ٢٠٠٦ وذلك لتخفيض معدلات التضخم ولسحب جزء من السيولة الفائضة (البنك المركزي العراقي ٢٠٠٦: ٣٨)، وفي ضوء انخفاض مؤشرات التضخم في عام ٢٠٠٧ مقارنة مع السنوات السابقة عادت الحوالات لدى البنك المركزي لترتفع مرة أخرى ولتصل الى (٢٨٧٥٤٨٠) مليون دينار، ولكن ما لبثت أن عاودت الانخفاض مرة أخرى في عام ٢٠٠٩ لتصل إلى (٤٨٠٥٢٢٨) مليون دينار، ثم ارتفعت حوالات البنك المركزي في عام ٢٠١١ لتصل (٤٧١٥٤٨٠) مليون دينار، ثم عاودت الانخفاض في عام ٢٠١٣ لتبلغ (٣٨٤٠٦٢٠)، أما في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ فاستمرت الحوالات لدى البنك المركزي العراقي بالارتفاع لتصل في عام ٢٠١٥ الى (٧٠٥٩٥٠٠) وذلك تنفيذاً للسياسة النقدية المعتمدة والهادفة إلى تحفيز المصارف للتوجه نحو السوق وتوفير الائتمان لتمويل المشروعات.

نستنتج مما سبق، أن بيع وشراء حوالات الخزينة التي يقوم بها البنك المركزي بهدف السيطرة على السيولة العامة من خلال التأثير في الاحتياطات المصرفية الفائضة ومن ثم التأثير في مضاعف الائتمان، وتعد نوعاً من أنواع الاستثمار المتاح أمام الجمهور والقطاع المصرفي قد حقق استقرار في السيولة لدى المصارف وتنشيط حركة الاسواق القصيرة الأجل فضلاً عن تحقيق هدفها الرئيس المتمثل في امتصاص جزء من السيولة الفائضة في الاقتصاد، ويمكن توضيح مبيعات البنك المركزي من حوالات الخزينة من خلال الشكل (١).



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي .

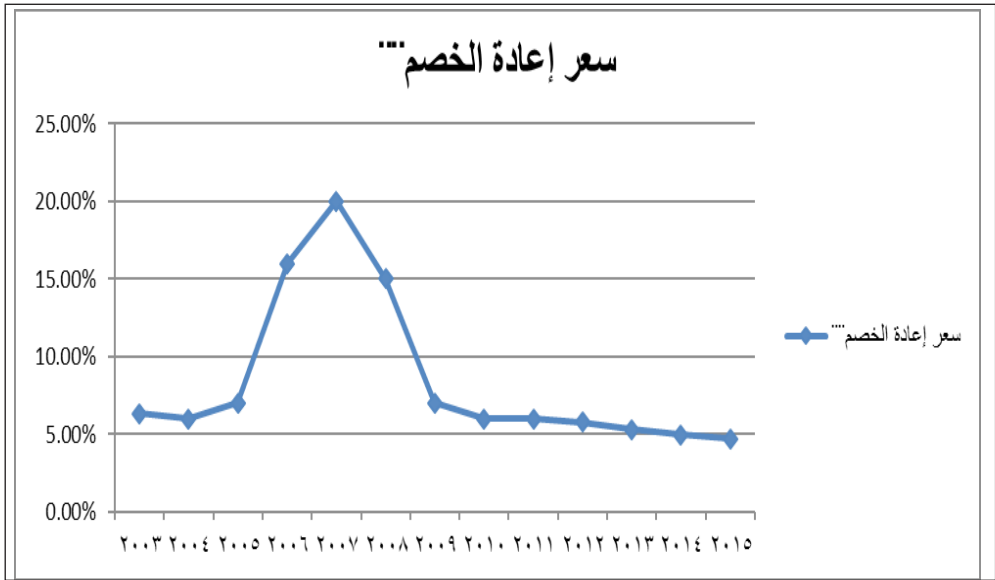
يمكننا ان نلاحظ من الشكل أعلاه تذبذباً في حوالات البنك المركزي بالارتفاع والانخفاض وذلك دليل على إدراك البنك للأوضاع الاقتصادية السائدة في البلاد من حيث درجة التضخم ودرجة التأثير في الائتمان والاستثمار وغيرها، وعلى اساس الأوضاع الاقتصادية السائدة يحدد البنك المركزي السياسة التي سوف يتبعها سواء أكانت توسعية أم انكماشية إلا ان عدم استقرار مجمل المؤشرات الاقتصادية في العراق دفع الى عدم الاستقرار في التوجهات للسياسة النقدية واتصافها بالتذبذب النسبي.

٢- سعر إعادة الخصم (سعر السياسة):

هو سعر الفائدة المعلن والذي يحدده البنك المركزي على وفق أهداف السياسة النقدية، ويتضح من خلال الجدول (٣) بأن البنك المركزي العراقي يحدث تغييرات كبيرة في سعر إعادة الخصم خلال المدة قيد التحليل. فقد قام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم من ٦,٣٥٪ في عام ٢٠٠٣ إلى ٧٪ في عام ٢٠٠٥. ومن أجل استقرار النظام المالي وكبح جماح التضخم وتشجيعاً للنشاط الاقتصادي وتنظيم وتحديد الائتمان والاستثمارات في المجالات المسموح بها كافة بغية القيام بالعمليات المصرفية على نحو امثل تنفيذاً للسياسة النقدية الذي يعتمدها هذا البنك فقد قام البنك برفع سعر إعادة الخصم من ٧٪ عام ٢٠٠٥ إلى ١٦٪ عام ٢٠٠٦ لتصل الى ٢٠٪ عام ٢٠٠٧ (البنك المركزي العراقي ٢٠٠٧: ١٢). وفي ضوء انخفاض التضخم مقارنة بالسنوات السابقة واستناداً الى قواعد الاستقرار الاقتصادي وآلياته التي تعتمد عليها السياسة النقدية في تحفيز النشاط الائتماني فقد قام البنك المركزي بخفض سعر إعادة الخصم من ٢٠٪ في عام ٢٠٠٧ إلى ١٥٪ و ٧٪ في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على التوالي، وبهذا يكون البنك المركزي قد خفض سعر إعادة الخصم ثلاثة عشر نقطة عن اعلى سعر له في عام ٢٠٠٧، واستناداً الى أهداف السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي العراقي لتحقيق الاستقرار النقدي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال تحفيز النشاط الائتماني للجهاز المصرفي لغرض تمويل المشاريع التنموية فقد تم تخفيض سعر إعادة الخصم في عام ٢٠١٠ الى ٦٪.

وحافظ البنك في عام ٢٠١١ على ثبات سعر إعادة الخصم لديه عند ٦٪، وانخفض السعر في عام ٢٠١٢ الى ٥,٨٪ ثم ارتفع الى ٥,٢٩٪ في عام ٢٠١٣ ثم انخفض الى ٤,٩٦٪ في عام ٢٠١٤ واستمر الانخفاض ليصل في عام ٢٠١٥ الى ٤,٣٠٪ وإن هذا الارتفاع والانخفاض في سعر إعادة الخصم للسنوات المتعاقبة يدل على ان السياسة النقدية سياسة مستقلة تستطيع التأثير في حجم الائتمان والتأثير على السيولة في السوق من خلال أدواتها غير المباشرة، ويمكن توضيح التقلبات في سعر إعادة الخصم من خلال الشكل (٢).

شكل (٢)



المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي.

٣- نسبة الاحتياطي القانوني

إن السيطرة على السيولة في الامد القصير تعد بوصلة التدابير للسياسة الاستقرارية التي تسعى اليها السياسة النقدية، اذ ان هدف خفض التضخم سواء أكان ذلك في الامد القصير أم المتوسط يتطلب سيطرة مالية على متطلبات السيولة وان الحد الأدنى لهذه السيطرة في ظروف مثل الاقتصاد العراقي هي نسبة الاحتياطي القانوني.

وفي عام ٢٠٠٣ تحددت متطلبات (نسبة الاحتياطي النقدي القانوني) بـ (٢٧٪) من إجمالي الودائع بغض النظر عن طبيعتها على ان يحتفظ المصرف بنسبة ٢٠٪ منها في حسابات لدى البنك ونسبة ٥٪ من تلك الودائع في خزائنه وذلك لتوفير متطلبات السلامة المصرفية ولسحب جزء من السيولة العالية في سوق المال العراقية والتي يشكو منها الاقتصاد العراقي، وانخفضت هذه النسبة في عام ٢٠٠٤ لتصل الى (٢٥٪) واستمرت هذه النسبة بالثبات حتى عام ٢٠٠٩، وتميز هذا الاحتياطي الجديد الذي أعتمد منذ عام ٢٠٠٣ بما يأتي (العبيدي، ٢٠١١: ٣٠-٣١):

أ- سهولة الاحتساب : إذ كان يفرض متطلبات متعددة ومنفصلة على كل نوع من أنواع الودائع وعلى النقد في الخزينة ، في حين أن نسبة المتطلبات الجديدة تطبق على التزامات الودائع كافة .

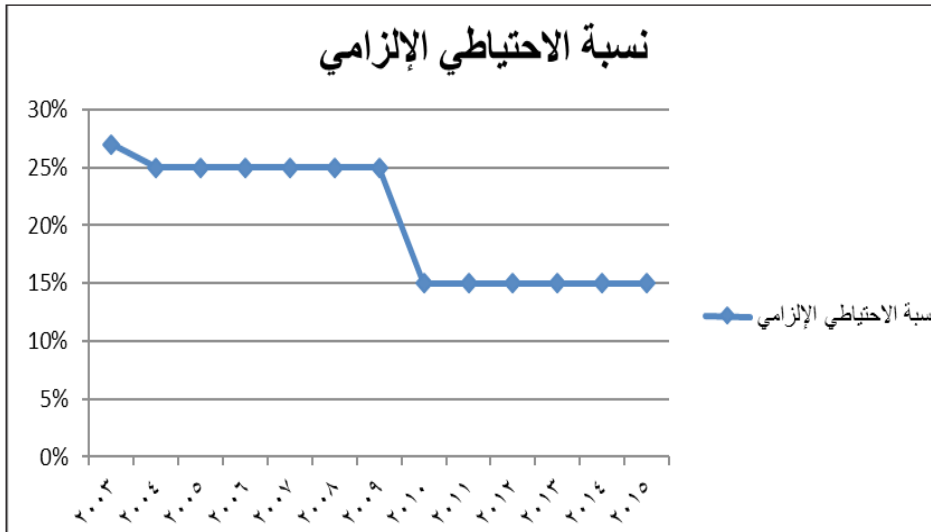
ب- احتساب المتطلبات على أساس المعدل المتوسط للمستويات في نهاية اليوم وليس على أساس دائم.

ج- شمول الودائع بالدولار والعملات الأجنبية الأخرى عن طريق تحويلها إلى سعر صرف الدينار العراقي في المزاد وإدخالها ضمن الوديعة الأساس لمتطلبات الاحتياطي القانوني.

د-أجاز البنك المركزي للمصارف استخدام النقد بالدينار العراقي في الخزينة للإيفاء بالمتطلبات

وبغية لتنفيذ السياسة النقدية الجديدة و محاولة التأثير في مناسيب السيولة وتشجيع الاستثمار وتحفيز المصارف للتوجه نحو السوق، فقد قام البنك المركزي بعد ذلك العام بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الحكومية مرتين في عام ٢٠١٠ إذ انخفضت من (٢٥%) الى (٢٠%) ثم الى (١٥%) على الودائع المصرفية كافة سواء كانت حكومية او ودائع قطاع خاص موزعة بواقع (١٠%) يحتفظ بها لدى البنك و (٥%) يحتفظ بها لدى خزائن المصرف مما يزيد السيولة المتوفرة لدى المصارف ليزيد من قدرتها على منح القروض وزيادة نسبة الاستثمار (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٠: ٣٢). واستمر البنك المركزي في استخدام هذه الأداة وبما ينسجم ومتطلبات اقتصاد السوق بقصد السيطرة على السيولة العامة، فقد أبقي البنك المركزي ومنذ عام ٢٠١٠ على نسبة الاحتياطي البالغة (١٥%) إلى عام ٢٠١٥ على الودائع المصرفية كافة سواء كانت حكومية أو ودائع قطاع خاص موزعة بواقع (١٠%) يُحتفظ بها لدى البنك و (٥%) يحتفظ بها لدى خزائن المصرف، ويمكن توضيح التغيرات في نسبة الاحتياطي القانوني من خلال الشكل (٣).

شكل (٣)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي .

شهدت نسبة الاحتياطي القانوني (الإلزامي) تغيرات كبيرة خلال مدة الدراسة، إذ انخفضت من ٢٧٪ إلى ١٥٪ للمدة من (٢٠٠٣-٢٠١٥) ويدل ذلك على أن البنك المركزي بدأ باستخدام نسبة الاحتياطي القانوني بحسب الظروف الاقتصادية السائدة للتأثير على عرض النقد والاستثمار والائتمان.

جدول (٣)

ادوات السياسة النقدية غير المباشرة (المبالغ بملايين الدنانير العراقية)

السنة	عمليات السوق المفتوحة ^١	سعر إعادة الخصم ^٢	نسبة الاحتياطي الإلزامي
٢٠٠٣	٣٠٧٩٤٧٤	٦,٣٥٪	٢٧٪
٢٠٠٤	٣٢٣٤٦٣٧	٦٪	٢٥٪
٢٠٠٥	٣٢٣٤٦٣٧	٧٪	٢٥٪
٢٠٠٦	١٧٢٠٠٠٠	١٦٪	٢٥٪
٢٠٠٧	٢٨٧٥٤٨٠	٢٠٪	٢٥٪
٢٠٠٨	٥٤٨٨٩١٠	١٥٪	٢٥٪
٢٠٠٩	٤٨٠٥٢٢٨	٧٪	٢٥٪
٢٠١٠	٢٨٩٧٣٠٠	٦٪	١٥٪
٢٠١١	٤٧١٥٤٨٠	٦٪	١٥٪
٢٠١٢	٤٩٦٧٣٨٠	٥,٨٪	١٥٪
٢٠١٣	٣٨٤٠٦٢٠	٥,٢٩٪	١٥٪
٢٠١٤	٥٠٧٧٦٩٠	٤,٩٦٪	١٥٪
٢٠١٥	٧٠٥٩٥٠٠	٤,٧٣٪	١٥٪

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير السنوية، إعداد مختلفة.

جدول (٤)

تطور سعر صرف الدولار / الدينار في السوقين الرسمي والموازي للمدة (٢٠١٥-٢٠٠٤)

السنوات	سعر الصرف الدولار/الدينار في السوق الرسمي	معدل النمو السنوي %	سعر الصرف الدولار/الدينار في السوق الموازية	معدل النمو السنوي %
٢٠٠٣	٠٠٠٢٩٣١٩٨,٠	—	٠,٠٠٠٢٩٤١١٥	—
٢٠٠٤	٠,٠٠٠٦٨٨٧٠٥	١,٣٤	٠,٠٠٠٦٨٨٢٣١	١,٣٤
٢٠٠٥	٠,٠٠٠٦٨٠٧٣٥	(١,١٥)	٠,٠٠٠٦٧٩٣٤٨	(١,٢٩)
٢٠٠٦	٠,٠٠٠٦٨١٦٦٣	٠,١٣	٠,٠٠٠٦٧٧٩٦٦	(٠,٢٠)
٢٠٠٧	٠,٠٠٠٧٩٦٨١٣	١٦,٨٩	٠,٠٠٠٧٨٩٢٦٦	١٦,٤١
٢٠٠٨	٠,٠٠٠٨٣٨٢٢٣	٥,١٩	٠,٠٠٠٨٣١٢٥٥	٥,٣٢
٢٠٠٩	٠,٠٠٠٨٥٤٧٠١	١,٩٦	٠,٠٠٠٨٤٦٠٢٤	١,٧٧
٢٠١٠	٠,٠٠٠٨٥٤٧٠١	٠	٠,٠٠٠٨٤٣١٧	(٠,٣٣)
٢٠١١	٠,٠٠٠٨٥٤٧٠١	٠	٠,٠٠٠٨٣٦١٢	(٠,٨٣)
٢٠١٢	٠,٠٠٠٨٥٧٦٣٣	٠,٣٤	٠,٠٠٠٨١١٠٣	(٣,٠٠٠٨١)
٢٠١٣	٠,٠٠٠٨٥٧٦٣٣	٠	٠,٠٠٠٨١٩٦٧٢	١,١١
٢٠١٤	٠,٠٠٠٨٥٧٦٣٣	٠	٠,٠٠٠٨٢٣٩٥٢	١,٤٤
٢٠١٥	٠,٠٠٠٨٥٧٦٣٣	٠	٠,٠٠٠٨١٣١٣٥	(١,٣١)

المصدر: البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي لسنوات البحث.

- القيم بين قوسين سالبة .
 - قام البنك المركزي العراقي ببيع العملة الأجنبية بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٠٣ مما يعني تم استخراج سعر الصرف في السوق الرسمي والموازي وكذلك معدل نموه فقط لمدة (٣) أشهر .
 - تم استخراج معدل النمو من قبل الباحثين .
- ومن خلال تحليلنا لمتغيري البحث نجد أن السياسة النقدية أدت الى تعميق معالم المرض الهولندي

في الاقتصاد العراقي. إذ ان اجراءات السياسة النقدية ادت الى المبالغة بسعر الصرف مما عزز من ظهور المرض ، اما في مجال السياسة المالية فإن الحكومة تحصل على إيرادات النفط بالدولار وتقوم بتحويله الى دينار مما يكون إيرادها أعلى بسبب ارتفاع سعر الصرف، و بسبب الانخفاض في أسعار النفط لن يبقى شيئاً للاستثمار في الموازنة العامة سوى اعتماد سياسات الاقتراض والعجز والتضخم من خلال تخفيض سعر صرف العملة و يقوم ببيعه البنك المركزي الى القطاع الخاص وهذا ما يسمى بالركوب المجاني (free rider) واستخدام ادوات السياسة النقدية غير المباشرة التي لم تحرك السوق من خلال ادواتها الثلاث وهذا ما أدى الى استخدام البنك المركزي لادوات السياسة النقدية غير التقليدية (كالتسهيل الكمي، مزاد بيع العملة الاجنبية،....الخ).

وعلى هذا الأساس فبدلاً من أن تستخدم نجاحات السياسة النقدية في الاستقرار بخلق بيئة استثمارية مواتية للتنمية، إلا أنها استعملت تلك النتائج ونجاحاتها من جانب القطاعين المالي والحقيقي لتعميق فجوة الفائدة وفجوة الإيجور / الإنتاجية بما يؤكد تحقق مفارقة الازدهار المكيفة في اقتصاد شديد الأحادية يعتمد على مورد القطاع النفطي عالي التوزيع لإغراض الاستهلاك الخارجي على حساب المنتج المحلي، وشديد الادخار المرغوب (سواء الخارجي أو الداخلي) والمعطل دون توافر القدرة أو السياسة الملائمة على زجه في تعظيم النمو الاقتصادي والاستثمار كأساس لذلك النمو، بل على العكس أصبح الأنموذج الاقتصادي العراقي الراهن مولداً للنشاط الاقتصادي السالب أو العابر للحدود استهلاكاً وادخاراً وهو ما يمكن إن نطلق عليه بمرض العراق الاقتصادي Iraqi Economic Disease، كناية عن المرض الهولندي في الاقتصاد (قاسم، ٢٠١٣: ٧٩).

الخاتمة

أولاً: الاستنتاجات :

توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات :

- ١- المرض الهولندي هو مصطلح اقتصادي يشير الى الآثار الضارة التي تحدث نتيجة العلاقة بين استغلال الموارد الطبيعية ولاسيما النفط والتدني الذي يمكن ان يحدث في القطاعات الاخرى ولاسيما الصناعة حيث ان الزيادة في الدخل الريعي يؤدي الى تعطيل القطاعات الانتاجية نتيجة ارتفاع قيمة العملة المحلية وانخفاض تنافسية القطاع (الزراعي، الصناعي) في الاسواق المحلية.
- ٢- لم يصب العراق بإعراض المرض الهولندي فحسب بل ان الطبيعة الخاصة له جعلته يعاني من مضاعفات كبيرة ومعقدة لهذا المرض تتمثل بهدر الثروة دون الاستفادة منها في مجال خدمة الإنسان العراقي أو في تطوير البنية الاقتصادية .
- ٣- إن الثروات الطارئة المتأتية من الموارد الطبيعية السخية المطلوبة في السوق العالمية معدنية كانت أم زراعية تضي على النشاط الاقتصادي ما يمكن وصفه (بالطابع الريعي) وهذه الصفة تدر أموالاً وبالتسليم باستمرارها فأنها تؤدي إلى تعطيل قوى العمل ومواهب الإبداع وأنشطة الإنتاج.

٤- إن بيع وشراء حوالات الخزينة التي يقوم بها البنك المركزي بهدف السيطرة على السيولة العامة ومن خلال التأثير في الاحتياطات المصرفية الفائضة ومن ثم التأثير في مضاعف الائتمان كان لها جميعاً أثراً محدوداً في تجنب الاقتصاد العراقي اعراض المرض الهولندي.

٥- شهدت نسبة الاحتياطي القانوني (الإلزامي) التي اعتمدتها السياسة النقدية في العراق تغيرات كبيرة خلال فترة الدراسة، انخفضت من ٢٧٪ إلى ١٥٪ للمدة من (٢٠٠٣-٢٠١٥) و يدل ذلك على أن البنك المركزي بدأ باستخدام نسبة الاحتياطي القانوني بحسب الظروف الاقتصادية السائدة للتأثير على عرض النقد والاستثمار والائتمان .

٦- إن الاستقرار النقدي لم يوفر حاضنة للتنمية في ظل تعطل مبادراتها وبرامجها بل جل مافعلته السياسة النقدية هو تقوية الازدهار الاستهلاكي المتسارع بسعر صرف شديد الاستقرار.

٧- إن السياسة النقدية ادت في بعض الاحيان الى تعميق اعراض المرض الهولندي اذ ان اجراءات السياسة النقدية ادت الى المبالغة بسعر الصرف مما أدى الى ظهور ملامح واضحة من المرض الهولندي أما في مجال السياسة المالية فإن الحكومة استمرت في تحصيل الجزء الأكبر من إيراداتها من إيرادات النفط بالدولار وتقوم بتحويله الى دينار مما يضخم من إيرادها الاسمي بسبب ارتفاع سعر الصرف.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة، انتهت الى مجموعة من التوصيات نوجزها في:-

١- ضرورة الاستفادة والاعتماد على مصادر الإيراد الأخرى كالزراعة والصناعة والسياحة التي تعد من المصادر الأكثر فاعلية في كسب الإيرادات من المورد الطبيعي (النفط).

٢- ينبغي على البنك المركزي ان يستمر باستخدام ادواته غير المباشر وبالوقت نفسه استخدام الادوات غير التقليدية وذلك لاستقرار سعر الصرف.

٣- ان معدل التبادل الداخلي يميل لصالح السلع المحلية غير التجارية ولاسيما عند ارتفاع العوائد النفطية ويحصل العكس عند انخفاض تلك العوائد مما يشير الى حالة لا تقبل الشك من الإصابة بمضاعفات المرض الهولندي لذلك يجب تعقيم ازدهار الإيرادات لتقليل اثر الانفاق، كأنشء صناديق للأجيال القادمة او تشجيع الاستثمار لضمان التطور المستقبلي .

٤- ينبغي على السياسة النقدية ان تعمل على استقرار سعر صرف معوم وتنويع الاستثمارات في الأوراق المالية الموجودة لديه .

٥- ضرورة التفكير الجدي في تأسيس صندوق سيادي عراقي يقوم على ترشيد الاستهلاك للثروات النفطية وعدم استنزاف للمورد الناضب وتحقيقاً لأهداف اقتصادية كتتنوع مصادر الدخل القومي

والحفاظ على الاموال للاجيال القادمة. كما سيعمل على امتصاص وصد تقلبات أسعار النفط من خلال ضبط الإيرادات والادخار وتحقيق استقرار اكبر لادوات السياسة النقدية.

المصادر :

اولاً- المصادر العربية :

١. الأسدي، يوسف علي عبد، روضان، (٢٠١٤)، ميثم عبد الحميد، تحليل اثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، *مجلة العلوم الاقتصادية*، العدد السابع والثلاثون، المجلد العاشر، تشرين الثاني.
٢. الخولي، محمد، (بدون سنة)، *المرض الهولندي آفة تصيب المجتمعات*. www.arabvol.org.
٣. الدليمي، فريد جواد، الرفيعي، افتخار محمد، (٢٠١١)، قياس وتحليل فاعلية ادوات السياسة النقدية المستحدثة غير المباشرة في السيطرة على السيولة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٥/٣-٢٠٠٧/٣)، *المجلة العراقية للعلوم الادارية*، المجلد ٧، العدد ٢٩.
٤. العبيدي، نهاد عبد الكريم (٢٠١١)، الملامح والاتجاهات الراهنة للسياسة النقدية في العراق (من التقيد إلى التحرير) ومجالات تفعيلها، *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية*، المجلد (٧)، العدد (١٨)، (٧-٤٩).
٥. العيسى، نزار سعد الدين وقطف، ابراهيم سليمان (٢٠٠٦)، *الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات* ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الأردن - عمان ، ط١.
٦. بوزيان، محمد بن ولخديمي، عبدالحميد (٢٠١٢)، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائري (دراسة تحليلية وقياسية)، *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*، العدد ٢٠/٢٠١٢، ١٨٥-١٩٩.
٧. زاده، كريستين ابراهيم، (٢٠٠٣)، المرض الهولندي ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة، *مجلة التمويل والتنمية*، المجلد ٤٠، العدد ١، واشنطن .
٨. الزبيدي، حسن لطيف، (٢٠١٣)، *ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق*، مركز العراق للدراسات، الطبعة الاولى .
٩. سلمان، هيثم عبد الله، (٢٠١٥)، دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق، *مجلة الاقتصاد الخليجي*، العدد ٢٥، اذار، البصرة.
١٠. السباهي، مضر منعم، (٢٠١٢)، *دليل صناعة النفط واثرها الاقتصادي في العراق*، المعهد

العراقي للإصلاح الاقتصادي، كانون الاول، بغداد .

١١. الشمري، مايح شبيب، (٢٠٠٨)، مضاعفات المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي وضرورة الإصلاح الاقتصادي، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٠، العدد ٣.

١٢. الشمري، مايح شبيب، (٢٠١٠)، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصادي الربيعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٣، العدد ١٥.

١٣. علي، عبد المنعم السيد، (١٩٨٤)، اقتصادات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقطار النامية مع اشارة خاصة للعراق، الجزء الاول، الجامعة المستنصرية، بغداد.

١٤. علي، عبد المنعم السيد، (١٩٨٤)، مدخل في علم الاقتصاد دراسة في مبادئ الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي، الجزء الثاني، طبع بمطابع جامعة الموصل، مديرية مطبعة الجامعة، الجامعة المستنصرية، بغداد .

١٥. قاسم، مظهر محمد صالح، (٢٠١٣)، الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انفلات السوق رؤية في المشهد الاقتصادي العراقي الراهن، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد .

ثانياً – المصادر الانكليزية :

Barder ,owen , (2006), Apolicy makers : Guide to Dutch Disease , working paper , Global Development Central , 91.

- Catão, Luis, and Roberto Chang. (2013). Monetary Rules for Commodity Traders, **IMF Economic Review** 61 (1): 5291-.
- Constantino Hevia and Juan Pablo Nicolini (2015), Monetary Policy and Dutch Disease: The Case of Price and Wage Rigidity, Federal Reserve Bank of Minneapolis (USA) working paper no. 726.
- Corden, W. M. (1984). Booming sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolation. **Oxford Econ. Papers** 36, 3:pp.359380-.
- **Gradain**, (2007), newspaper.
- Meade, J. and Russel, E. (1957). **Wage Rates, the Cost of Living, and**

the Balance of payments, Economic Record, 33: 2328-

- Milan Brahmabhatt, Otaviano Canuto, and Ekaterina Vostroknutova (2010), **Dealing with Dutch Disease, Economic Premise**, WB, no. 16.
- Mohamed Tahar Benkhodja, (2011). **Monetary Policy and the Dutch Disease in a Small Open Oil Exporting Economy**. Working paper GATE 201134-.

ثالثاً- التقارير السنوية والمواقع الالكترونية :

١. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، سنوات مختلفة. <https://www.cbi.iq/documents/>

[Annual_economic_report](#)

٢. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، سنوات مختلفة.

<https://www.cosit.gov.iq/ar/2014>

(Footnotes)

١- تتضمن عمليات السوق المفتوحة حوالات لدى البنك المركزي العراقي مدة (٩١) يوم وتضاف معها حوالات الخزينة لدى وزارة المالية مدة (١٨٢) يوم

٢- سعر إعادة الخصم او يطلق عليه سعر السياسة يتم استخراج سعر السياسة عن طريق معدل قطع الاوراق المالية (حوالات، السندات).

البعد المالي في تطور عرض النقد في العراق بعد عام ٢٠٠٣

أ.م.د. أ.د. عبد الكريم المشهداني (*)

الباحث باسم عبد الهادي حسن (**)

المقدمة

على الرغم من تعدد التعاريف الخاصة بالسياسة النقدية سواء بالمعنى الضيق أو بالمعنى الواسع، إلا أن غالبية هذه التعاريف تدور حول موضوع تنظيم أو مراقبة عرض النقد في إطار الوصول إلى أهداف معينة باستخدام عدد من الإجراءات أو الأدوات المباشرة أو غير المباشرة.

وفي الوقت الذي يسهل على البنك المركزي التحكم بكمية العملة القانونية المصدرة من قبله إلا أن مجال اختبار السياسة النقدية التي يتبناها يتمثل في إدارة عرض النقد بشكل رئيس (الذي تشكل العملة القانونية جزءاً منه) لا سيما مع توسع تعريف عرض النقد ليشمل النقود المصرفية وأشياء النقود بأشكالها المختلفة، وعليه فإن دراسة العوامل المؤثرة في عرض النقد فضلاً عن تحديد دورها في تطوره يعد من أبرز متطلبات بناء سياسة نقدية ناجحة.

وفي إطار ذلك يأتي هذا البحث كمحاولة في سبيل تحليل العوامل المؤثرة في عرض النقد في العراق بعد عام ٢٠٠٣، لاسيما في ظل المتغيرات العديدة التي شهدتها كل من السياستين المالية والنقدية، فضلاً عن ذلك فإن البحث يسعى إلى تحديد البعد المالي في تطور عرض النقد في العراق.

(*) كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

(**) رئاسة الوزراء/ الهيئة الوطنية للاستثمار

مشكلة البحث:

على الرغم من حصول البنك المركزي العراقي على استقلاليته بعد عام ٢٠٠٣ إلا أنه ما زال يعاني من مشكلة السيطرة على نسب نمو عرض النقد، حيث الأخير أصبح دالة لعملية تنقيد الواردات النفطية التي تحددها السياسة المالية بشكل رئيس.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها: لقد أصبحت السياسة النقدية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ مقيدة بالسياسة المالية من خلال عرض النقد.

هدف البحث:

يهدف البحث الى تحليل تطور عرض النقد في العراق بعد عام ٢٠٠٣، فضلا عن دراسة البعد المالي في تطوره عبر تحليل المعادلة النقدية.

منهجية البحث:

لقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي للموضوع قيد الدراسة وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية في اطار اختبار فرضية الدراسة.

هيكلية البحث:

ولكي يحقق البحث هدفه ويتحقق من فرضيته فقد وضع في مبحثين: تناول الأول منه تحليل تطورات عرض النقد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، في حين خصص الثاني لتغطية دور العوامل المؤثرة في عرض النقد في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وانتهى البحث بجملة من الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول:

تحليل تطورات عرض النقد في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

عادة ما يتم التمييز بين ثلاث مفاهيم رئيسة من عرض النقد اعتمادا على طبيعة الودائع المدرجة بالإضافة إلى العملة في التداول، وبالتأكيد إن أهمية الأخذ بالمفهوم المناسب تعتمد مجموعة من العوامل يأتي في مقدمتها مدى تقدم الاقتصاد وطبيعة هيكلته فضلا عن درجة تطور النظام المالي والمصرفي والعادات المصرفية فيه^(١)، إن هذه العوامل تساهم بشكل كبير في تحديد عرض النقد، وعلى قدر تعلق الأمر بدراستنا في هذا المبحث فسيتم تحليل تطور عرض النقد في العراق بمفهومه الضيق (M1) والواسع (M2) للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٣.

أولاً: تطور عرض النقد بالمعنى الضيق M1.

توضح الإحصاءات الواردة في الجدول (١) تزايد عرض النقد بالقيم المطلقة والنسبية للمدة قيد البحث، إذ ارتفع عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) من (٥٧٧٤) مليار دينار عراقي في عام ٢٠٠٣ الى حدود (٧٣٨٣١) مليار دينار عام ٢٠١٣، وبنسبة زيادة سنوية بحدود (٢٩٪)، وقد توزعت الزيادات المشار إليها بين كل من العملة في التداول والودائع الجارية، إذ شهدت العملة في التداول ارتفاعاً من (٤٦٣٠) مليار دينار عام ٢٠٠٣ الى حوالي (٣٤٩٩٥) مليار دينار عام ٢٠١٣ وبنسبة زيادة مقدارها (٢٢,٤٪) كمتوسط للمدة ذاتها، أما الودائع الجارية فقد ازدادت من حوالي (١١٤٤) مليار دينار الى حوالي (٣٨٨٣٥) مليار دينار عام ٢٠١٣، إذ بلغ متوسط نموها السنوي نحو (٤٢,٢٪) للمدة نفسها، ولذلك نلاحظ ارتفاع نسبة الودائع الجارية في تكوين عرض النقد بالمعنى الضيق M1 من حوالي (٢٠٪) في العام ٢٠٠٣ الى حوالي (٥٢,٥٪) في العام ٢٠١٣ في مقابل انخفاض نسبة العملة في التداول من حدود (٨٠٪) الى حوالي (٤٧,٥٪) للسنوات المذكورة، وهو ما يعود في جزء كبير منه الى تحسن نسبة الكثافة المصرفية في الاقتصاد العراقي من حوالي (٤٥) ألف نسمة لكل مصرف عام ٢٠٠٣ الى حوالي (٣٥) ألف نسمة لكل مصرف عام ٢٠١٣، نتيجة لزيادة عدد المصارف من (١٦) مصرف الى (٥٦) مصرف للفترة ذاتها، وزيادة عدد الفروع التابعة له هذا من جانب، فضلاً عن زيادة حجم الودائع الحكومية من جانب اخر^(١).

جدول (١)

عرض النقد بالمعنى الضيق والواسع للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣). (مليار دينار)

السنوات	عرض النقد بالمعنى الضيق M1	عرض النقد بالمعنى الواسع M2	معدل نمو عرض النقد بالمعنى الضيق % (M1)	معدل نمو عرض النقد بالمعنى الواسع % (M2)
2003	5774	6953	-	-
2004	10149	12254	76	76
2005	11399	14684	12	20
2006	15460	21080	35	43
2007	21721	26956	40	28
2008	28190	34920	30	29
2009	37000	45438	31	30
2010	51743	60386	40	33
2011	62474	72178	20	19
2012	63736	75466	2	4
2013	73831	87679	16	16
متوسط نمو المدة			29	28,8

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على النشرات الإحصائية السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي،

من جانب آخر فإن المؤشرات النسبية لنمو عرض النقد بالمعنى الضيق تفيد بأنه سجل ارتفاع ملحوظاً أثناء المدة (٢٠٠٣-٢٠١٣) وبنسب متفاوتة تراوحت بين ٧٦٪ في عام ٢٠٠٤ وهي أعلى نسبة نمو له اثناء مدة البحث وهي تشير الى التغيرات الكبيرة التي شهدتها هذه السنة بعد التغيير السياسي والتزايد الكبير في الرواتب والاجور، في مقابل نسبة نمو ٢٪ لعام ٢٠١٢ وهي أدنى نسبة للمدة المذكورة، علماً ان التفاوت المذكور لم يقتصر على تغيرات عرض النقد بل شمل العلاقة بين التغير السنوي فيه والتغير السنوي في الناتج المحلي الاجمالي، حيث يتضح من بيانات الجدول (٣) عدم التناسب بين المعدلين والذي يوضحه معامل الاستقرار النقدي، مما يدل على أن الزيادة التي شهدتها كمية وسائل الدفع لم تقابلها زيادة في المعروض السلعي والخدمي بالنسبة ذاتها، أي ان المدة (٢٠٠٣-٢٠١٣) اتصفت بعدم الاستقرار النقدي والذي بلغ (١,٣٪) في عام ٢٠٠٤ ليرتفع لاحقاً مسجلاً نسبة (٢٩,٤٪) عام ٢٠٠٧ وهي أعلى نسبة له، إلا أنه عاود الانخفاض ليصل الى أدنى نسبة عام ٢٠٠٩ نحو (٢,٧٪)، ليرتفع مجدداً مسجلاً (٣,٧٪) عام ٢٠١٣، مقترباً من متوسطه السنوي للمدة قيد البحث والتي بلغت (٤,٥٪)، أي أن كل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (١٪) قابلتها زيادة في عرض النقد بنسبة (٤,٥٪) في المتوسط السنوي للمدة المذكورة (وكما موضح في الجدول ٢).

جدول (٢)

مكونات عرض النقد ونسب تمثيلها للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)

(مليار دينار)

السنوات	العملة في التداول (1)	الودائع الجارية (2)	شبه النقد (3)	نسبة \1 M1 %	نسبة \2 M1 %	نسبة \1 M2 %	نسبة \2 M2 %	نسبة \3 M2 %
2003	4630	1144	1180	80	20	66.5	16.5	17
2004	7163	2985	1349	70	30	58	24	11
2005	9113	2286	3260	80	20	62.2	15.6	22.2
2006	10968	4492	5590	71	29	52	21.4	26.6
2007	14232	7489	5199	66	34	53	28	19
2008	18493	9697	6672	66	34	53	28	19
2009	21776	15524	8055	58	42	48	34	18
2010	24342	27401	8545	47	53	40.4	45.5	14.1
2011	28287	34186	9593	45	55	39	47.5	13.5
2012	30594	33142	11600	48	52	40.5	44	15.5
2013	34995	38835	13695	47	53	40	44.4	15.6
متوسط نمو المدة	22.4%	42.2%	27.7%					

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على النشرات الإحصائية السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، سنوات مختلفة.

ثانياً: تطور عرض النقد بالمعنى الواسع M٢.

بدوره شهد عرض النقد بالمعنى الواسع M٢ زيادات متتالية بالقيم المطلقة والنسبية أيضاً أثناء مدة الدراسة حتى ناهز (٨٧٦٧٩) مليار دينار عام ٢٠١٣ بعد أن سجل بحدود (٦٩٥٣) مليار دينار عام ٢٠٠٣، وبمتوسط زيادة سنوية تقدر بحدود (٢٨,٨٪)، وقد توزعت الزيادات المشار إليها على كل من عرض النقد بالمعنى الضيق M١ من جهة وشبه النقد من جهة أخرى، وبالعودة إلى الجدول (٢) يمكن ملاحظة تزايد إسهام شبه النقد في تكوين عرض النقد بالمعنى الواسع أثناء النصف الأول من المدة أي حتى عام ٢٠٠٨ أكثر مما كانت عليه عام ٢٠٠٣ باستثناء سنة ٢٠٠٤، في مقابل تزايد إسهام عرض النقد بالمعنى الضيق M١ (الودائع الجارية والعملة في التداول) في تكوين عرض النقد بالمعنى الواسع أثناء النصف الثاني من المدة أي في السنوات (٢٠٠٩-٢٠١٣) لتصل إلى حدود ٨٤٪ في نهايتها، ويعود ذلك إلى الانخفاض الذي شهدته معدلات أسعار الفائدة على الإيداع من حوالي (١٠٪) عام ٢٠٠٨ إلى حوالي (٧٪) عام ٢٠٠٩ لاسيما بعد قيام البنك المركزي بتقليل سعر السياسة Policy Rate من (١٦,٨٪) إلى (٨,٨٪) وللسنوات ذاتها، مما قلل من جاذبية شبه النقد لدى الأفراد، ويأتي هذا التخفيض في أسعار الفائدة في إطار التوجهات التي تبنتها السلطة النقدية في تغيير السياسة النقدية المتشددة لمسايرة بؤادر الانكماش التي لاحت في تلك السنة والتي أشرها انخفاض معامل الاستقرار النقدي أي اختلال العلاقة بين معدلات تغير عرض النقد ومعدلات تغير الناتج المحلي الإجمالي إذ سجل بحدود (-٢,٧) في عام ٢٠٠٩ (والذي تمت الإشارة إليه سابقاً).

جدول (٣)

بعض المؤشرات النقدية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)

السنوات	معدل نمو الائتمان الحكومي (صافي) %	معدل نمو الموجودات الأجنبية (صافي) %	معدل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص %	معامل الاستقرار النقدي	درجة نقدية الاقتصاد
2003	-	-	-	-	23
2004	(67)	114	34	1.3	23
2005	(200)	(3)	95	6.3	20
2006	(323)	1005	67	3.5	22
2007	(74)	40	30	29.4	24
2008	(104)	52	32	4.5	22
2009	30	(6)	16	(2.7)	35
2010	46	9	78	1.5	37
2011	(40)	16	38	2.0	33
2012	(91)	18	60	0.2	30
2013	(6)	16	13	3.7	33

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على النشرات الإحصائية السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، سنوات مختلفة.

ومن الجدير بالملاحظة هو وجود علاقة شبه تبادلية بين الودائع الجارية من جهة وشبه النقد من جهة أخرى في الاتجاه العام وبشكل كبير، إذ أن كل زيادة في شبه النقد قابلها انخفاض في الودائع الجارية والعكس صحيح أيضاً، كما أن بعض السنوات شهدت ثباتاً لكل نسب هذه المكونات عند مستوى معين كما حصل في عامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ حيث بقيت الودائع الجارية عند (٢٨٪) وشبه النقد عند (١٩٪) للعامين على التوالي، وكذلك الحال في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ إذ كانت الودائع الجارية عند (٤٤٪) وشبه النقد عند (١٥٪) للعامين على التوالي أيضاً، ويمكن تفسير ذلك بأن هنالك جزءاً من الودائع الجارية قد تم تحويلها الى الودائع الادخارية والودائع الثابتة (شبه النقد) في المدة قبل عام ٢٠٠٨ للاستفادة من الارتفاع الذي حصل في اسعار الفائدة الممنوحة على هذا النوع من الودائع في تلك الفترة والذي ناهز (٢٠٪)، ولكن على الرغم من زيادة نسبة اشباه النقود الى إجمالي عرض النقد في تلك الفترة إلا أنها لم تنعكس على تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بسبب المخاطر السوقية العالية التي افرزتها سنوات الفراغ الأمني في تلك المدة من ناحية فضلاً عن اتجاه المصارف لتفضيل الاستثمار الليلي (الذي تحول الى استثمار اسبوعي في عام ٢٠٠٧) في البنك المركزي كملاذ آمن من ناحية ثانية.

إجمالاً لقد أسهم ارتفاع نسب الودائع الجارية ضمن تكوين عرض النقد بتعريفه الضيق والواسع في ارتفاع حجميهما أثناء المدة قيد الدراسة، علماً أن نسبة إجمالي الودائع في تكوين عرض النقد بالمعنى الواسع قد ارتفعت من نحو (١٦٪) عام ٢٠٠٣ الى حوالي (٤٤٪) عام ٢٠١٣ وبنسبة زيادة قاربت (٢٨٪) في المتوسط السنوي، وكما مبين في الجدول (٢).

إن الاقتصاد العراقي (كما هو الحال في بقية الاقتصادات النامية) لا يزال يتصف بانخفاض درجة نقديته على الرغم من تحسنها للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)، إذ بلغت نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع (٢M) الى الناتج المحلي الإجمالي بحدود (٢٣٪) في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، ومن ثم انخفضت الى نحو (٢٠٪) عام ٢٠٠٥ لترتفع في المدة (٢٠٠٥-٢٠١٠) حيث وصلت في نهايتها الى قرابة (٣٧٪)، إلا أنها انخفضت في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ الى (٣٣٪) و (٣٠٪) على التوالي، فيما بلغت تلك النسبة نحو (٢٧٪) كمتوسط سنوي للمدة قيد البحث، ويعزى هذا الانخفاض في درجة نقدية الاقتصاد بشكل اساس الى محدودية انتشار العادات الصيرفية، نتيجة انخفاض الكثافة المصرفية والتي تعكس قصوراً في الخدمات المصرفية لمواجهة متطلبات النشاط الاقتصادي، الامر الذي يحرم عدد كبير من السكان من الاستفادة من الخدمة المصرفية^(٣).

وتجدر الإشارة الى أن النظام المالي والنقدي في العراق اثناء المدة (٢٠٠٣-٢٠١٣) قد شهد تطورات مهمة على طريق الإصلاح يمكن تحديد أبرزها بالآتي^(٤):

١. تحرير القطاع المالي وخصوصاً سعر الفائدة حيث تخطى البنك المركزي عن تحديد اسعار الفائدة التي تتقاضاها أو تدفعها المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة لزبائنهم، في إطار السعي نحو تعزيز قوى السوق.
٢. فتح باب المشاركة للمصارف الاجنبية بالعمل داخل العراق سواء بشكل فروع او شركات

مستقلة او مشاركات مع المصارف الأهلية في مناخ ينسجم مع الاستثمار والتنافسية.

٣. التحول من الرقابة المصرفية المتحكمة القائمة على أساس ما يسمى Rule base الى الرقابة الوقائية التلقائية Prudential التي استطاع البنك المركزي من خلالها فرض الرقابة الوقائية عبر اللوائح التنظيمية وتطبيقاتها بعيدا عن الإجراءات الرقابية القسرية، مما يمكن الجهاز المصرفي من العمل بمرونة وكفاءة.

٤. السماح بحرية التحويل الخارجي دون قيد او شرط وبما ينسجم مع مضمون المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي المتعلقة بتحرير الحساب الجاري لميزان المدفوعات مع مراعاة ما يتعلق بقانون مكافحة غسيل الأموال وأموال الجريمة والإرهاب في العراق.

٥. تحديث نظم المدفوعات المصرفية والمقاصة من خلال اعتماد نظام (RTGS)، أي نظام التسوية الإجمالية الآنية Real Time Gross Settlement، إذ تصدر التسويات الإجمالية بما يزيد على نصف تريليون دينار عراقي يوميا ولأكثر من (١٠٠) معاملة علما ان هذا النظام يقلل من حالات اللايقين في العمل المصرفي ومن عمليات التلاعب.

٦. إصدار الأنظمة والتعليمات التي تمكن المصارف من تنويع عملياتها خارج الميزانية العمومية بما يعزز المنافسة غير السعرية ويمكنها من الحصول على موارد مالية بأجال مختلفة وتقليل المخاطر في مجال الاستثمار (أي التحول الجزئي من قاعدة الفائدة في تحقيق الربح interest base داخل الميزانية من حيث قبول الودائع ومنح الائتمان الى قاعدة ما يعرف بـ fees base التي يقتضيها التنويع المشار إليه)، ومن تلك العمليات إصدار شهادات الإيداع لاستخدامات كالعقود الآجلة والمستقبليات، زيادة على توسيع نشاط أمناء الاستثمار، وترويج الأسهم للشركات المختلفة، فضلا عن عمليات التسديد.

٧. اعتماد البنك المركزي العراقي لنظام التصنيف الائتماني (CAMEL)، أو ما يعرف بمؤشرات الحيلة الجزئية والذي يغطي كفاية رأس المال (C) وجودة الاصول (A) والادارة السليمة (M) والربحية والإيرادات (E) والسيولة (L) والحساسية لمخاطر السوق (S)،^(٥) وذلك كبديل عن إظهار المراكز المالية الممتلئة بحجم الموجودات لما ينتج عنه من مخاطر نظامية عادة، فضلا عن تلبية متطلبات تطبيق قواعد بازل.

إن الإجراءات السابقة كان لها أثرا مهما في تطوير أداء المصارف العاملة في العراق من جهة فضلا عن دورها في تنظيم خلق إصدار النقود لاسيما المصرفية منها بما ينسجم وهدف السياسة النقدية في التحول نحو اعتماد الأدوات النقدية غير المباشرة (بعد أن ثبت أن الأدوات المباشرة لها انحرافات غير مرغوبة)، إذ أن هذه الأدوات تسهل عملية التنبؤ بالسيولة النقدية وهي تمثل احد عناصر السياسة النقدية التي تتسم بالشفافية وتساعد الجهاز المصرفي على تكوين التوقعات ومواجهة التقلبات المحتملة الحدوث.

من خلال ما تقدم يمكن القول أن عرض النقد في العراق بمفهومه الضيق والواسع، أخذ يتزايد

بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣، إذ سجل بالتعريف الواسع نحو (٦٩٥٣) مليار دينار، فيما ناهز عام ٢٠١٣ نحو (٨٧٦٧٩) مليار دينار، ولكن الى أي مدى يمكن ان تكون السياسة المالية سببا وراء هذه الزيادة؟.

المبحث الثاني:

تحليل دور العوامل المؤثرة في عرض النقد في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

للإجابة على السؤال السابق ينبغي ان نحلل العوامل التي ساهمت في خلق عرض النقد وتحديد نسبة تأثيرها او إسهامها الى التغير الكلي في عرض النقد، وفي هذا السياق سنعتمد المعادلة النقدية بما تتضمنها من عوامل وهي:

أولاً: أثر تغير صافي الموجودات الأجنبية على تغير عرض النقد. (Foreign Assets (Net).

تعد صافي الموجودات الأجنبية من العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد، وهو يمثل موجودات الجهاز المصرفي الأجنبية ناقصا التزاماته تجاه العالم الخارجي، وتمارس الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي أثراً توسعياً على عرض النقد فيما يؤدي انخفاضها الى أثراً انكماشياً عليه، ومن خلال مراجعة بيانات الجدول (٤) الذي يوضح الأهمية النسبية لمساهمة العوامل المؤثرة في عرض النقد في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)، يلاحظ أن أثر التغير في صافي الموجودات الأجنبية قد مارس أثراً توسعياً على عرض النقد ولطوال مدة الدراسة باستثناء عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩.

ويعد تزايد الإيرادات النفطية السبب الرئيس في زيادة صافي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي وذلك نتيجة لزيادة أسعار النفط من جهة وزيادة حجم الصادرات النفطية العراقية من جهة أخرى في معظم سنوات الدراسة، إذ تبادل الحكومة الدينار العراقي بالعملة الأجنبية مع البنك المركزي وغالباً ما يبقى ثلث العملة الأجنبية المشتراة من قبل البنك ليضاف الى رصيد احتياطياته من العملة الأجنبية، بعد ان يبيع ثلثها تقريباً الى القطاع الخاص في إطار تغطية المعاملات الخارجية للأخير عبر مزاد العملة الذي يديره البنك يومياً منذ العام ٢٠٠٣^(١).

لقد شكل إسهام صافي الموجودات الأجنبية النسبة الأبرز في تغير عرض النقد من بين العوامل الأخرى المؤثرة فيه، وشهد أثر هذا العامل تذبذباً أثناء المدة قيد الدراسة، حيث ظهر أثره الانكماشى في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩ وبنسبة (-٢٩٪) و (-٣٧٪) على التوالي، في حين كان له أثراً توسعياً على عرض النقد على مدى السنوات الباقية من الدراسة، حيث ارتفعت نسبة إسهامه من (٤٪) في عام ٢٠٠٥ لتصل في عام ٢٠١٢ الى حوالي (٤٥١٪) وهي النسبة الأعلى له أثناء مدة البحث، لينخفض أثره التوسعي بعدها مسجلاً بحدود (١٢٤٪) عام ٢٠١٣.

جدول (٤)

تغيرات عرض النقد M2 وإسهام العوامل المؤثرة فيه للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٣).

(مليار دينار)

السنوات	تغير عرض النقد M2 (1)	تغير صافي الموجودات الأجنبية (2)	نسبة 2/1	تغير صافي الائتمان الحكومي (3)	نسبة 3/1	تغير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (4)	نسبة 4/1	تغير صافي العوامل الأخرى (5)	نسبة 5/1
2003	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2004	5301	(1541)	(29)	(3093)	(58)	205	4	(9730)	(183)
2005	2430	101	4	(3040)	(125)	771	32	(4598)	(189)
2006	6396	6312	98	(3911)	(61)	786	12	3263	51
2007	5876	12524	213	(4783)	(81)	801	13	2666	45
2008	7964	22666	284	(91166)	(146)	1111	14	4144	52
2009	10518	(3898)	(37)	6798	65	736	7	(6882)	(65)
2010	14949	5973	40	7396	49	4122	28	2543	17
2011	11792	10930	93	(3471)	(29)	3590	30	(743)	(6)
2012	3288	14838	451	(11064)	(336)	7767	236	8253	251
2013	12213	15223	124	(1378)	(11)	2803	11	4435	36

(الأرقام بين قوسين هي قيم سالبة).

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث استناداً إلى النشرات الإحصائية السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، سنوات مختلفة.

بناءً على ذلك يمكن القول أن صافي الموجودات الأجنبية كان عاملاً توسعياً في تأثيره على السيولة المحلية أثناء مدة البحث، حيث بلغ متوسط أثره التوسعي نحو (١٢٧٪)، في حين بلغت متوسط معدل نمو صافي الموجودات الأجنبية لمدة الدراسة نحو (٥٥,١٪).

ثانياً: أثر تغير صافي الائتمان الحكومي المحلي على تغير عرض النقد. (Claims On Government (Net

يعد صافي الائتمان الحكومي المحلي من العوامل المؤثرة في عرض النقد، وهو يمثل إجمالي الائتمان المقدم إلى الحكومة مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي، ومن ثم فإن تغير أي منهما يؤثر بالنتيجة على صافي الائتمان الحكومي، إذ أن زيادة الأخير قد يعود سببه إلى زيادة الائتمان المحلي الممنوح للحكومة أو انخفاض الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي أو كليهما (وهو ما يكون له أثرًا توسعياً على عرض النقد)، في حين أن انخفاض صافي الائتمان الحكومي قد يكون نتيجة انخفاض الائتمان المحلي الممنوح للحكومة أو زيادة الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي أو كليهما أيضاً (وهو ما يكون له أثرًا انكماشياً على عرض النقد).

وبالعودة الى إحصاءات الجدول (٤)، نلاحظ أن صافي الائتمان الحكومي المحلي لعب دوراً توسعياً في تأثيره على عرض النقد أثناء عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بنحو (٦٥٪) و (٤٩٪) للعامين على التوالي ويعود ذلك الى انخفاض حجم الودائع الحكومية من حوالي (٢٩٧٠٩) مليار دينار عام ٢٠٠٨ الى (٢٣٤٧١) و (٢٠٩٨٥) مليار لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على التوالي فضلاً عن ارتفاع الائتمان المقدم الى الحكومة من (٦٨٠٧) الى (٧٣٦٧) و (١٢٢٧٨) مليار دينار للسنوات ذاتها، وفي المقابل فإن صافي الائتمان الحكومي كان له أثراً انكماشياً ولطوال الأعوام الأخرى من مدة الدراسة، إذ سجل نحو (٥٨٪) في عام ٢٠٠٤ ليصل الى حوالي (-٣٣٦٪) في عام ٢٠١٢ وهي أعلى نسبة له إلا أنه تراجع الى (-١١٪) في نهاية عام ٢٠١٣، ويأتي الأثر الانكماشى لصافي الائتمان الحكومي بفعل زيادة الودائع الحكومية الناجمة عن الفائض المتحقق في ميزان المدفوعات العراقي ولطوال مدة الدراسة، باستثناء العام ٢٠٠٩ (حيث شهد عجزاً بقيمة (٥,٨) مليار دولار) الأمر الذي انعكس على أثر هذا العامل اتجاه تغيرات عرض النقد وكما سبق ذكره.

ومما تجدر الإشارة اليه هو تزايد حجم الائتمان المحلي المقدم الى الحكومة وعلى مدى السنوات (٢٠٠٣-٢٠١٣)، حيث ارتفع حجم الدين الحكومي المحلي من حوالي (٥٥٥٦) مليار دينار في عام ٢٠٠٣ ليصل الى حوالي (١١٨٥٥) مليار في نهاية العام ٢٠١٣، سواء عبر الحوالات والسندات الحكومية او السلف والقروض، والتي جاءت عبر الاقتراض من المصارف المحلية بعيداً عن البنك المركزي^(١)، وفي السياق ذاته فإن الاقتراض الحكومي جاء بهدف تغطية العجزات التي كانت تبني على أساسها الموازنات العامة في بداية العام، حيث اصدرت الحكومة لذلك وبالتعاون مع البنك المركزي اثناء المدة قيد الدراسة مجموعة اصدارات من السندات والحوالات بلغ مجموعها في نهاية عام ٢٠١٣ بحدود (٣٠٧٥٦) مليار دينار سدد منها ما يقرب (٢٨٨٥٣) مليار دينار وعليه فإن الرصيد المتبقي يناهز (١٩٠٢) مليار دينار وباماد تنوعت بين ٩٠ يوم وسنة وهذه الطريقة حيدت جزء من الأثر النقدي للسياسة المالية على عرض النقد.

إجمالاً يمكن القول ان التغير في صافي الائتمان الحكومي أثناء المدة (٢٠٠٣-٢٠١٣) كان له أثراً انكماشياً على السيولة المحلية بلغ نحو (-٧٤,٦٪) في المتوسط السنوي، في حين بلغ متوسط معدل نمو صافي الائتمان الحكومي نحو (١٨,٢٪) للمدة ذاتها.

ثالثاً: أثر تغير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على تغير عرض النقد. (Claims On Privet Sector)

يرتبط حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بعلاقة طردية مع تغيرات عرض النقد، وإذا ما كان حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يعتمد بشكل كبير في الظروف الاعتيادية على قرارات المستثمرين في طلب الائتمان والعوامل المؤثرة فيه من قبيل توقعات العائد المستقبلي مقارنة بتكاليف الائتمان المتمثلة بسعر الفائدة، فإن الوضع الذي ساد في العراق اثناء العقد المنصرم كان مختلف عن ذلك بسبب عدم استقرار الوضع الامني والسياسي، الامر الذي زاد من حدة المخاطر السوقية وعليه

كانت العديد من المصارف تتردد في منح الائتمان الى المستثمرين لا سيما في المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٨) بسبب مخاوفها من مشكلة عدم استرداد القروض التي وصلت نسبتها الى (١١,٧٪)^(١)، فضلا عن رفع اسعار الفائدة الى نسب عالية وصلت الى نحو ٢٠٪ في بعض السنوات والتي لا تزال عند معدلات عالية على الرغم من انخفاض سعر السياسة الى حدود ٦٪، مما ادى الى احجام العديد من المستثمرين عن الاستثمار فضلا عن هجرة (او هروب) رؤوس الاموال الى الخارج.

ومن جانب آخر فإن معدل الانتشار المصرفي الواسع (الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة)، ولد ما اصطلح عليه بظاهرة الإزاحة الخارجية للمخاطر risk crowding out في إطار تشخيص ضعف الوساطة المصرفية، وبالتالي لجأت العديد من المصارف الى تعظيم الاستثمار بالسيولة وهو ما يعرف بالتسرب الداخلي internal leakage والمتمثل بنوافذ البنك المركزي الخالية من المخاطر.^(٢)

ونتيجة لذلك يمكن ملاحظة أثر هذه المشاكل على حجم الائتمان الممنوح الى القطاع الخاص ومن ثم أثره في تغيرات عرض النقد، إذ كان هذا العامل هو الاضعف تأثيرا من بين العوامل الأخرى، ومن خلال مراجعة تطور الأهمية النسبية لمساهمة الائتمان الممنوح الى القطاع الخاص والمبنية في الجدول (٤)، نرى أن أثره على عرض النقد كان توسعيا ولطوال مدة الدراسة الا انه تذبذب خلالها، حيث سجل اقل نسبة له عام ٢٠٠٣ وذلك بحدود (٤٪) في حين بدأ اسهامه يتزايد بعد عام ٢٠٠٩ وهو ما يمكن تفسيره كنتيجة للتحسن الذي شهده الوضع الامني من جهة فضلا عن انخفاض اسعار الفائدة من جهة أخرى في سياق تراجع البنك المركزي العراقي عن السياسة النقدية المتشددة التي انتهجها في النصف الاول من العقد الماضي، ليسجل عام ٢٠١٢ أعلى نسبة اسهام له وذلك بحدود (٢٣٦٪).

مما سبق نجد ان الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كان له أثرا توسعيا على السيولة المحلية بلغ نحو (٤٣٪) في المتوسط السنوي للمدة المدروسة، في حين بلغ معدل نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص نحو (٤٤,٢٪) في المتوسط للمد قيد البحث.

رابعاً: أثر صافي العوامل الأخرى على عرض النقد. (Other Foundation (Net)

تذبذب اثرا صافي العوامل الأخرى على عرض النقد اثناء المدة قيد البحث، إذ اسهمت بأثر توسعي على عرض النقد في الاعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩ و ٢٠١١، وبما نسبته (١٨٣٪) و (١٨٩٪) و (٦٥٪) و (٦٪) على التوالي، في حين اظهرت بقية سنوات الدراسة الأثر الانكماشى لصافي العوامل الأخرى والتي تراوحت بين (-١٧٪) كادنى نسبة وذلك في عام ٢٠١٠ و (-٢٥١٪) كأعلى نسبة انكماشية له وذلك في عام ٢٠١٢.

وتأتي زيادة الآثار الانكماشية لصافي العوامل الأخرى في جزء منها كنتيجة لتغطية الزيادة الحاصلة في الحد الأدنى المطلوب لرؤوس اموال المصارف والتي قام البنك المركزي برفعها الى (٢٥٠) مليار دينار وذلك في إطار تعزيز الملاءة المصرفية وتطوير النظام المالي بما يتماشى مع التطورات التي شهدتها المعايير المالية الدولية لاسيما بعد الازمة المالية العالمية، فضلا عن زيادة رصيد الاحتياطي الإلزامي للمصارف (على الودائع الخاصة والحكومية) لدى البنك المركزي الى

حوالي (٩,٦) ترليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ كنتيجة لزيادة الودائع المصرفية على الرغم من بقاء نسبة الاحتياطي القانون عند (١٥٪) منذ أيلول من العام ٢٠١٠^(٣).

وعلى أساس ما جاء أعلاه يمكن القول ان التغيرات التي شهدتها عرض النقد بالمعنى الواسع أثناء مدة البحث تأثرت بالعوامل الأربعة توسعا وانكماشاً، وفي هذا السياق فإن الأثر الصافي للتغير في الموجودات الأجنبية قد اظهر دورا توسعياً بلغ نحو (١٢٧٪) في المتوسط السنوي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٣)، وعليه فهو يعد العامل التوسعي الأول من بين العوامل المؤثرة في عرض النقد أثناء مدة الدراسة وهذا ما يؤكد البعد المالي في تطور عرض النقد للمدة قيد الدراسة، وبدوره جاء التغير في الائتمان المقدم للقطاع الخاص بالمرتبة الثانية في الأثر التوسعي على عرض النقد وبمتوسط سنوي قدر بحدود (٤٣٪) للمدة ذاتها.

فيما مارس صافي الائتمان الحكومي المحلي أثراً انكماشياً على عرض النقد بلغ متوسطه السنوي نحو (٤٧,٦٪) للمدة قيد البحث، وكذا الحال بخصوص صافي العوامل الأخرى حيث بلغ متوسط أثرها الانكماشى بحدود (٤,٦٪) سنوياً للمدة نفسها.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات.

من خلال تحليل مسارات تطور عرض النقد وإسهام العوامل المؤثرة فيه أثناء المدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)، نستطيع تسجيل بعض الاستنتاجات وهي:

١. شهدت مدة الدراسة تزايداً في معدلات نمو عرض النقد بالمعنى الواسع، حيث بلغ متوسط معدل نموه السنوي نحو (٢٨,٨٪) للمدة قيد البحث.

٢. شهدت مكونات عرض النقد بالمعنى الواسع تغيراً واضحاً في أهميتها النسبية لصالح شبه النقد الذي استحوذ على نحو (١٩٪) في المتوسط السنوي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٨)، في مقابل تراجع هذه النسبة في المدة (٢٠٠٩-٢٠١٣) الى حوالي (١٥٪) في المتوسط السنوي.

٣. يوضح الأثر التوسعي لصافي الأصول الخارجية على عرض النقد، وبالبلغ بحدود (٥٥,١٪) تزايد اعتماد الإنفاق العام على العوائد النفطية، كما يؤشر تغير مسارات الأثر النقدي للسياسة المالية عبر عرض النقد من تمويل العجز (قبل عام ٢٠٠٣) الى تنقيذ الفائض Monetization (بعد عام ٢٠٠٣)، في اطار اختلال بنية الإنفاق العام واعتماده على العوائد النفطية بشكل رئيس الأمر الذي حول عرض النقد الى متغير خارجي تؤثر فيه السياسة المالية بشكل كبير.

٤. تزايد حجم الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي، مما انعكس بصورة مباشرة على تحسن مركز الحكومة النقدي (باستثناء عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤) وهو ما ترك أثراً انكماشياً على السيولة المحلية للمدة قيد البحث، بلغت نحو (٧٤,٦٪) في المتوسط السنوي.

انعدام الأثر النقدي لسياسة تمويل عجز الموازنة سيما بعد استقلال البنك المركزي وفقاً لقانونه النافذ (المادة ٢) وتضمينه ما يمنع تقديم الدين المباشر للحكومة، مما دعى الأخيرة للاعتماد على

الأدوات المالية الحكومية لتمويل العجز عبر السوق المالية، وبالتالي تحييد جزء من الأثر النقدي للسياسة المالية.

٥. إن الأثر التوسعي للالتئمان الممنوح للقطاع الخاص يعكس محدودية أثر حوالات الخزينة والسندات الحكومية على مزاحمة الائتمان الخاص، إذ إن مساهمة المصارف التجارية في اقتناء الأدوات المالية الحكومية جاءت عبر فائض احتياطيها.
٦. ارتفاع نسبة معامل الاستقرار النقدي، والتي بلغت نحو (٤,٥ ٪)، أي أن كل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (١ ٪) قابلتها زيادة في عرض النقد بنسبة (٤,٥ ٪) في المتوسط السنوي للمدة قيد البحث.

ثانياً: التوصيات.

١. ضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بما يسهم في تقليل الآثار النقدية للسياسة المالية من جهة وتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية من جهة أخرى.
٢. العمل على تأسيس صندوق سيادي يسهم في استيعاب الفائض المتحقق من الإيرادات النفطية لتحقيق الاستقرار النقدي فضلاً عن استثمار هذه الأموال بما يخدم استدامة المالية العامة.
٣. إعادة تنظيم الإنفاق العام لاسيما التشغيلي منه بما يعزز انتاجية النفقة العامة، ويقلل من الآثار السعيرية لهذا النوع من الإنفاق نتيجة لعدم مرونة الجهاز الانتاجي في العراق.

الهوامش :

١. إن بعض الأدبيات النقدية تتحدث عن مفاهيم جديدة أفرزها تطور العلاقات المالية في بعض الدول مثل (M٤) و (M٥) كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي قاد إلى الربط بين مدى توفر العوامل المذكورة أعلاه وطبيعة المفهوم المعتمد لعرض النقد. انظر في ذلك: ناظم الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط١، ٢٠١٢، ص ٢٢٣.

٢. التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي العراقي، ٢٠١٣، مصدر سبق ذكره، ص ٤.

٣. على الرغم من تحسنها اثناء مدة الدراسة الا انها لا تزال اقل من المعدل الدولي في هذا الشأن والبالغ (١٠) الالاف نسمة لكل مصرف. للمزيد انظر: وليد عيدي عبد النبي، الجهاز المصرفي العراقي: نشأته وتطوره وأفاقه المستقبلية، ص ٨، بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي على الانترنت: www.cbi.gov.iq.

٤. انظر في ذلك:

- سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠٠٧، ص ص ١٨-٢٢.

- باسم عبد الهادي حسن، الثالث المستحيل: التحدي المحتمل امام السياسة النقدية، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، ص ٩٤.

٥. للمزيد حول للموضوع انظر:

Financial sector assessment a handbook, indicators of financial structure, development and soundness, IMF and World Bank, 2005, P 26, www.imf.org

٦. أحمد ابراهيم علي، التضخم بين متغيرات الاقتصاد الحقيقي والتحليل النقدي، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ع ٨٨، ٢٠١١، ص ٣.

٧. حيث أن قانون البنك المركزي ذي الرقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ المعدل يمنعه من الاقراض المباشر للحكومة.

. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٣، ص ١٠٨.

. لقد بلغ معدل الانتشار المصرفي لدى العديد من المصارف بحدود (١٠) نقاط في حين ان مستوياتها الطبيعية لا تتجاوز (٣) نقاط او اكثر قليلا. انظر: مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي، بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي على شبكة الانترنت، www.cbi.gov.org، ص ص ٧-١٥.

. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٣، مصدر سبق ذكره، ص.

المصادر:

- أحمد ابراهيم علي، التضخم بين متغيرات الاقتصاد الحقيقي والتحليل النقدي، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ع ٨٨، ٢٠١١
- باسم عبد الهادي حسن، الثالث المستحيل: التحدي المحتمل امام السياسة النقدية، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد.
- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٠.
- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٣.
- البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.
- وليد عيدي عبد النبي، الجهاز المصرفي العراقي: نشأته وتطوره وآفاقه المستقبلية، بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي على الانترنت: www.cbi.gov.iq.
- مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي، بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي على شبكة الانترنت، ٢٠١٢، www.cbi.gov.org.
- سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠٠٧.
- قانون البنك المركزي ذي الرقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ المعدل.
- ناظم الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ١، ٢٠١٢.

دور صندوق النقد الدولي في ترسيخ مفهوم العولمة الاقتصادية (الدول النامية أنموذجاً)

م.م. مهدي حميد مهدي (*)

المستخلص :

توحي العولمة الاقتصادية بأن العالم الذي تشكل في التسعينيات قد أصبح عالمًا بلا حدود اقتصادية، فالنظم الاقتصادية المختلفة أصبحت متقاربة ومتداخلة ومؤثرة في بعضها البعض، ولم تعد هناك حدود وفواصل فيما بينها، وإن النظام الاقتصادي العالمي هو اليوم نظام واحد تحكمه أسس عالمية مشتركة، وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير على كل الاقتصادات المحلية، يتزعمها صندوق النقد الدولي الذي أضحي أحد أبرز أدوات العولمة الاقتصادية، إن سياسة القروض وما يسمى بالمساعدات المالية الممنوحة من قبل الصندوق للبلدان النامية دائماً تكون مقيدة بشروط صعبة وقاسية ومعظم هذه القروض تتوجه نحو تطوير قطاع الخدمات وقطاع الاستخراج بالدرجة الأولى وليس لتطوير القطاعات الإنتاجية أي القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، وهذه السياسة تصب في خدمة مصالح البلدان الرأسمالية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة، لذا فإن معاناة البلدان النامية ستستمر في ظل وجود هذا الدور السلبي لصندوق النقد الدولي، الأمر الذي يتطلب إعطاء دور أكبر لهذه البلدان في الإشراف على سياسة الإصلاح الاقتصادي بنفسها .

المقدمة:

إن سقوط النظام الاشتراكي أدى إلى تحول العالم من “نظام الحرب الباردة” المتمركز حول الانقسام والأسوار إلى نظام العولمة المتمركز حول الاندماج وشبكات الإنترنت “تبادل فيه المعلومات والأفكار والرسميل بكل يسر وسهولة . وانتصار الرأسمالية على الاشتراكية أدى إلى تحول كثير من الاشتراكيين إلى الرأسمالية والديمقراطية باعتبارها أعلى صورة - بزعمهم - وصل إليها الفكر الإنساني وأنتج العقل الحديث حتى عده بعضهم أنه نهاية التاريخ.

(*) جامعة الانبار / كلية القانون والعلوم السياسية

إن تأسيس صندوق النقد الدولي جاء بهدف معالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي سببتها الحرب العالمية الثانية بالاقتصاد الأوربي وكذلك العمل على معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلدان النامية . إن الأهداف المعلنة لهذه المؤسسة الدولية هي مشروعة وسليمة إلا أنه لم يتم الالتزام بها من حيث التطبيق ، فالتنظير للأهداف المعلنة شيء والتطبيق الفعلي لسياسات هذه المؤسسة شيء آخر ، وتحمل طابعاً متناقضاً في الشكل والمضمون ، ويعود السبب الرئيسي إلى أن هذه المؤسسة الدولية كانت ولا تزال تعمل لصالح الاقتصاد الرأسمالي العالمي وإنقاذه من أزماته الحتمية بشكل عام ولصالح الاقتصاد الأمريكي بشكل خاص ، وليس لصالح اقتصاديات البلدان النامية ، وهذا هو طابع وجوهر التناقض لهذه المؤسسات الدولية.

إشكالية البحث

ظاهرياً يمارس صندوق النقد الدولي دوراً مهماً وفاعلاً في ميدان العون للبلدان التي تعاني عجزاً في ميزان مدفوعاتها ولكن من حيث الجوهر ما هو إلا أداة بيد الدول الكبرى ، ترسم سياساته وفق مصالحها ونحن بصدد توضيح هذه الإشكالية في بحثنا.

دوافع البحث

- أهمية الموضوع على الساحة الدولية ، وتعرضه لظاهرة خطيرة (العولمة) وما تفرزه من تأثير على العالم بأكمله، ينجم عنها الكثير من النتائج اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا .
- المكانة التي يحتلها الصندوق كمصدر للتمويل الدولي ، ودوره في ترسيخ مفهوم العولمة الاقتصادية.

أهداف البحث

- يهدف بحثنا إلى تسليط الضوء على ما يلي:
- التعرف على مفهوم العولمة الاقتصادية.
- الأدوات التي يستخدمها صندوق النقد الدولي، من أجل نشر العولمة خصوصاً في البلدان النامية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الأثر الذي يمارسه صندوق النقد الدولي في ترسيخ العولمة الاقتصادية - في الدول النامية خصوصاً - هو أثر سلبي إذ أنه يسهم في تعميق مفهوم التبعية ويحولها من تبعية اقتصادية إلى سياسية بمرور الزمن.

منهج البحث

اعتمدنا في بحثنا على المنهج التاريخي في وصف نشأة وتطور العولمة وصندوق النقد الدولي والمنهج الوصفي التحليلي في بيان الدور الذي يمارسه الصندوق في نشر العولمة الاقتصادية.

المبحث الأول: إطار مفاهيمي (صندوق النقد الدولي والعولمة الاقتصادية)

المطلب الأول :

لمحة عن صندوق النقد الدولي:

أولاً/ نشأة صندوق النقد الدولي:

تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي في يوليو ١٩٤٤ أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقد في برتن وودز بولاية نيو هامبشاير الأمريكية عندما اتفق ممثلو خمس وأربعين حكومة على إطار للتعاون الاقتصادي يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين.

فخلال هذا العقد، حاولت البلدان المختلفة الدفاع عن اقتصاداتها بزيادة القيود المفروضة على الواردات، ولكن هذا الإجراء لم يؤد إلا إلى تفاقم دائرة الانخفاض التي يتعاقب فيها هبوط التجارة العالمية والنتائج وتوظيف العمالة. ومن أجل المحافظة على الاحتياطيات المتناقصة من الذهب والعملات الأجنبية لجأت بعض البلدان إلى تقييد حرية مواطنيها في الشراء من الخارج، وقامت بلدان أخرى بتخفيض أسعار عملاتها، بينما فرض البعض الآخر قيوداً معقدة على حرية حيازة المواطنين للعملات الأجنبية. على أن هذه الحلول أدت إلى نتائج عكسية، ولم يتمكن أي بلد من المحافظة على ميزته التنافسية لفترة طويلة. وقد أدت سياسات "إفقار الجار" هذه إلى تدمير الاقتصاد الدولي، فتناقصت التجارة العالمية تناقصاً حاداً وكذلك توظيف العمالة ومستويات المعيشة في بلدان كثيرة (١).

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت بلدان الحلفاء الرئيسية النظر في خطط مختلفة لإعادة النظام إلى العلاقات النقدية الدولية، وولد صندوق النقد الدولي في مؤتمر برتن وودز حين وضع ممثلو البلدان المشاركة الميثاق أو [اتفاقية التأسيس](#) لمؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي وتعمل على إلغاء قيود الصرف المرتبطة بالتجارة في السلع والخدمات وتحقيق استقرار أسعار الصرف (١) وفي ديسمبر ١٩٤٥، جاء صندوق النقد الدولي إلى حيز الوجود عند توقيع ٤٤ بلداً على [اتفاقية](#) تأسيسه.

جدول (١)

الدول المؤسسة لصندوق النقد الدولي

أستراليا	١٠ الدنمارك	١٩ هابتي	٢٨ نيوزيلندا	٣٧ بريطانيا
بلجيكا	١١ الدومينيك	٢٠ هندوراس	٢٩ نيكاراغوا	٣٨ سلفادور
بوليفيا	١٢ إكوادور	٢١ هند	٣٠ النرويج	٣٩ تشيكوسلوفاكيا
كندا	١٣ مصر	٢٢ العراق	٣١ بنما	٤٠ جنوب أفريقيا
تشيلي	١٤ الولايات المتحدة	٢٣ إيران	٣٢ باراغواي	٤١ الاتحاد السوفيتي
الصين	١٥ أثيوبيا	٢٤ أيسلندا	٣٣ هولندا	٤٢ أوروغواي
كولومبيا	١٦ فرنسا	٢٥ ليبيريا	٣٤ بيرو	٤٣ فنزويلا
كوستاريكا	١٧ اليونان	٢٦ لوكسمبورغ	٣٥ فيليبين	٤٤ يوغوسلافيا
كوبا	١٨ غواتيمالا	٢٧ المكسيك	٣٦ بولونيا	

المصدر: حمد فرحات، صندوق النقد الدولي ودوره في تحديد سياسات الدول، عبر الموقع الإلكتروني <http://ahmadfar.blogspot.com>

ثانياً/أهداف صندوق النقد الدولي

الهدف الأساسي للصندوق هو تحقيق التعاون الدولي في الحقل الخاص بالنقد للتخلص من القيود على الصرف الأجنبي كي تستقر أسعار الصرف، وبذلك يمكن الموافقة على قبول عملات الدول الأعضاء في المدفوعات فيما بينها.

وقد اتفق على أن تلتزم كل دولة من الدول الأعضاء بسعر الصرف المحدد لعملتها ولا تسمح بتقلبات هذا السعر إلا في حدود $\pm 1\%$ وسعر الصرف المحدد يكون على أساس الدولار الأميركي، وهو بالتالي مرتبط بالذهب وفقاً لسعر معين.

يبلغ عدد الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي ١٨٨ دولة ويجتمع مجلس أعضائه مرتين في السنة. ويسعى إلى تحقيق تلك الأهداف من خلال آليات محددة، حيث ينص نظام الصندوق على أنه يجب على كل دولة عضو فيه أن تأخذ إذن الصندوق قبل خفض أو رفع قيمة عملتها، كما يجب عليها أن يكون لها حصة في أموال الصندوق تتكون من ٢٥٪ ذهب و ٧٥٪ من عملة الدولة نفسها.

ويختص الصندوق بتقديم القروض إلى الدول الأعضاء لمعالجة العجز المؤقت في موازين مدفوعاتهما، وبذلك يعمل على استقرار أسعار الصرف. ويرجع تحديد إمكانية الاقتراض وحقوق التصويت إلى حصة الدولة في أموال الصندوق، فالولايات المتحدة مثلاً لها حصة تصويت بنسبة ٢٣٪، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية مجتمعة لها حصة تصويت بنسبة ١٩٪^(١).

جدول (٢)

مقدار القوة التصويتية لعدد من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي

٣,٢٤	%	المملكة السعودية	٢٣,١	%	الولايات المتحدة
٢,٩٥	%	كندا	٦,٠٢	%	ألمانيا
٢,٩٥	%	الصين	٤,٩٧	%	بريطانيا
٠,٤٥	%	مصر	٤,٩٧	%	فرنسا

المصدر: أحمد فرحات، صندوق النقد الدولي ودوره في تحديد سياسات الدول، عبر الموقع الإلكتروني <http://ahmadfar.blogspot.com>

والحقيقة أن الولايات المتحدة الأميركية تملك المقدرة على النفوذ في هذا الصندوق، ونظراً لهذه الميزة، فإن واشنطن تعتمد إلى دعم الدول التي تلتزم بالتحالفات معها، وتسعى لتقوية نفوذ أنظمة حليفة لها، أو نفوذ حاكم صديق، وبالمقابل تسعى لإضعاف نظام معادٍ لها عن طريق إزالة كل أشكال الدعم له.

ثالثاً/ هيكلية صندوق النقد الدولي

يمثل مجلس المحافظين واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ولجنة التنمية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والمجلس التنفيذي، الهيئات العليا التي تحكم عمل الصندوق، فيما يشرف المدير العام ونوابه على المكاتب والإدارات المتخصصة والمنتشرة في مناطق مختلف العالم. من ضمن تلك المكاتب يوجد مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي، ومكتب الموازنة والتخطيط ومكتب الاستثمار.

وإلى جانب مكتب المعلومات والاتصال، لدى الصندوق عدة هيئات إدارية بينها إدارات الشؤون القانونية والأسواق النقدية والاستراتيجيات والسياسات والبحوث والإحصاءات وتنمية القدرات. كما أن لديه إدارات مختصة بشؤون المناطق الجغرافية، بينها الإدارة الأفريقية، وإدارة آسيا والمحيط الهادي ومكتب صندوق النقد الدولي في أوروبا بالإضافة إلى إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وإدارة نصف الكرة الغربي^(١).

المطلب الثاني:

العولمة ونشأتها

أولاً / نشأة العولمة

يمكن أن نعتبر العولمة بأنها نتاج مراحل من الزمن تطور فيها مفهوم العولمة وانتشر عبر أفراد المجتمع الدولي، وهو ما يؤكد لنا أن للعولمة تاريخاً قديماً. وقد أصبح مفهوم العولمة أحد المفاهيم الأساسية لتحليل المعالم الرئيسية لها، والتي تتمثل في الجانب الاقتصادي والسياسي والجانب الثقافي

والاجتماعي، و لعل مما جعل العولمة تغرس آثارها في هذه الفترة التاريخية التي يمر بها العالم، هو انتشار و تعمق مفاهيم وآثار الثورة التقنية و التكنولوجية من جهة، و من جهة أخرى ، التطورات الكبرى التي حدثت في مجال الاتصال و التي أحدثت توسع في العالم من خلال تطورات الأقمار الصناعية و الحواسيب الإلكترونية وبروز شبكة الإنترنت^(١)، بكل ما تحمله من مزايا للإنسان وما تقدمه له كوسيلة اتصال عبر كامل أنحاء العالم وعند معرفة النشأة التاريخية للعولمة إذا حاولنا أن نتتبع النشأة التاريخية للعولمة يمكننا أن نعتد على النموذج الذي صاغه رولاند روبرتسون والذي حاول فيه أن يرصد المراحل المتتابعة لتطور العولمة وامتدادها عبر المكان والزمان، ونقطة البداية عند رولاند هي ظهور المجتمع القومي منذ حوالي منتصف القرن الثامن عشر يمثل بنية تاريخية فريدة وان الدول القومية المتجانسة تمثل تشكيلا لنمط محدد من الحياة ويمكن القول في الحقيقة أن شيوع المجتمعات القومية في القرن العشرين هو فعل من أفعال العولمة^(٢)، و الذي يتمثل ببنية تاريخية فريدة، و هذا كون أن قومية الدولة تتمثل في تجانس مجموعة من العوامل منها التجانس الثقافي، و من جهة أخرى فإن انتشار المجتمعات القومية في القرن العشرين هو فعل من أفعال العولمة، كما أن هناك عاملان مكوّنان للعولمة هما الأفراد و الإنسانية^(٣)، وبناء على ما سبق من اعتبارات حاول ”روبرستون“ صياغة نموذج من خلال التطور الزمني التاريخي و الذي أوصلنا إلى الوقت الراهن، بتقسيمه إلى خمسة مراحل يمكن سردها فيما يلي: المرحلة الأولى: الفترة الجينية: و قد بدأت هذه الفترة في أوروبا مع بداية القرن الخامس عشر و حتى منتصف القرن الثامن عشر، و تعتبر هذه الفترة مرحلة نمو المجتمعات القومية، و إضافة للقيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى،

كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد و بالإنسانية، حيث بدأت فيها الجغرافيا الحديثة و شاع التقويم الغريغوري. المرحلة الثانية: فترة النشوء: تعتبر هذه المرحلة، اللاحقة للأولى حيث بدأت و استمرت في أوروبا أساسا من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام ١٨٧٠ و ما بعده. و قد عرفت هذه الفترة تحول حاد في مفهوم الدولة المتجانسة الموحدة، وأخذت في هذا الشأن تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، و بالأفراد باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع معينة داخل الدولة، و في هذا الشأن زاد المفهوم الأكثر تحديدا للإنسانية، و زادت إلى حد كبير الاتفاقيات الدولية، ونشأت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات و الاتصالات بين الدول، و بدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، و بدأ الاهتمام بموضوع القومية و العالمية؛ المرحلة الثالثة: فترة الانطلاق: و تعتبر نهاية المرحلة الثانية وبداية للمرحلة الثالثة حيث بدأت عام ١٨٧٠ و استمرت إلى غاية العشرينيات من القرن العشرين، و فيها ظهرت مفاهيم كونية، مثل ”خط التطور الصحيح و المجتمع القومي المقبول“، كما نشأت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية الفردية، و تم في هذه المرحلة إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، و بدأت عملية صياغة أفكار خاصة بالإنسانية ”حقوق الإنسان و محاولة تطبيقها، كما حدث تطور كبير في عدد و سرعة الأشكال الكونية بالاتصال، و نشأت في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى و عصبة الأمم، المرحلة الرابعة: فترة الصراع من أجل الهيمنة: استمرت هذه المرحلة من العشرينيات حتى منتصف الستينات، حيث شهدت خلافات و حروب فكرية

حول المفاهيم والمصطلحات الناشئة والمتعلقة بعملية العولمة، حيث بدأت مع مرحلة الانطلاق، كما شهدت هذه الفترة صراعات كونية حول أشكال وصور الحياة المختلفة⁽⁴⁾، وفيها تم التركيز على حقوق الإنسان نتيجة حوادث الحرب التي تم فيها استعمال القنبلة الذرية على اليابان و بروز دور الأمم المتحدة، المرحلة الخامسة : فترة عدم اليقين: بدأت هذه الفترة مع مطلع الستينات وأحدثت اتجاهات وازمات في التسعينيات، كما أدت إلى إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي، وتعمقت فيها القيم ما بعد المادية، كما شهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة،⁽⁵⁾ وانتشار الأسلحة النووية، وتوسعت المؤسسات الكونية والحركات العالمية. وقد واجهت المجتمعات الإنسانية خلال هذه الفترة وما بعدها مشاكل عديدة منها تعدد الثقافات وتعدد السلالات داخل المجتمع الواحد، كما ظهرت الحقوق المدنية وأصبح النظام الدولي أكثر سيولة حيث أصبحت معظم الشعوب تتغنى بحماية الأقليات في إطار حقوق الإنسان، و انتهى النظام الثنائي القومية وأصبح المجتمع المدني العالمي يحظى باهتمام بالغ.

ثانياً/ مفهوم العولمة

العولمة : globalization تعني ، حسب قاموس وبستر ، إكساب الشيء طابع العالمية ، وجعل نطاقه وتطبيقه عالمياً ، ولكن هذا المفهوم الموحى بالبراءة لا يلبث أن يتكشف عن مخاطر كبيرة تقف وراءها قوى شرسة، ترفع مصالحها فوق كل اعتبار وتنظر إلى العالم كله على أنه مساحة مفتوحة، أو ينبغي أن تكون مفتوحة أمامها، وتستخدم القوة لفرض تلك المصالح وما يرافقها ويتمخض عنها من تهديد على الآخرين ولحماية ما تسفر عنه مما يحقق أهدافها، وهي بذلك تضفي هيمنتها الشاملة على عصرنا الحاضر.

وتعد العولمة Globalization من أهم المتغيرات العالمية المعاصرة بكل ما تحمله من تجليات وحقائق وأوهام ومخاطر ويبدو أن المدى الكبير في التغيرات الثقافية والاقتصادية الناجمة عن العولمة قد جعل بعض المفكرين يتوقعون حدوث تغيرات عميقة في نظم التعليم الجامعي في ضوء العولمة، وتؤكد بعض المقترحات على زيادة الوعي بالثقافات الأخرى وينادي البعض الآخر بضرورة الحفاظ على الهوية الثقافية، والخصوصية الحضارية في ظل هذا العالم المفتوح و ظاهرة العولمة ليست ظاهرة جديدة ، حيث إن الحضارة الإنسانية طوال التاريخ تتوسع وهي ظاهرة في نفس الوقت في حالة انتقال دائم من موقع إلى موقع آخر^(٦).

ثالثاً / آليات العولمة

آليات العولمة عبارة عن مجموعة من الميكانيزمات والعمليات التي تؤدي إلى الاندماج في العولمة، وهي نوعين:

١ - الآليات أو الوسائل التقنية

عبارة عن مجموعة من الأسس التكنولوجية التي تقوم عليها العولمة، وتتمثل في:

* حدوث تقدم تقني هائل في وسائل المواصلات البرية والبحرية والجوية. مما نجم عنه اختصار المسافات الجغرافية، وسرعة الاتصال بين أرجاء العالم، وتوسيع نطاق المبادلات العالمية.

* حدوث ثورة تكنولوجية كبيرة في وسائل الاتصال: كالهاتف، والفاكس، والأقمار الاصطناعية، والإنترنت. مما زاد من الروابط والاتصال بين مناطق العالم (قرية عالمية واحدة).

* ظهور وسائل جديدة في مجال الإعلام: كالصحافة الإلكترونية، والتلفزة الرقمية. مما سهل بروز مجتمع الإعلام، والتجارة الإلكترونية، والمعاملات المصرفية والمالية والاقتصادية عن بعد^(٤).

٢. الآليات الاقتصادية

هي جملة من الإجراءات التي تقوم بها الدول والمؤسسات الدولية لتسهيل الاندماج في العولمة، وتتمثل فيما يلي: تخفيض رسوم الجمارك، ومنح حوافز للرساميل الأجنبية بمراجعة قوانين الاستثمار، وتشجيع التنافسية اعتماداً على معياري الجودة والمواصفات الدولية، وإلغاء مراقبة الدولة للاقتصاد بالتخلي عن سياسة التأمين والتخطيط الموجه، وخصوصة القطاعات الإنتاجية بتفعيل المبادرة الحرة، ونهج اقتصاد السوق، وإجراء مفاوضات لتحرير التجارة العالمية^(٥).

المبحث الثاني

الآثار الاقتصادية لبرامج الصندوق النقد على البلدان النامية

يبدو أن برامج الإصلاحات الاقتصادية، وسياسة التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في عدد من الدول وبخاصة البلدان النامية، والبلدان العربية من ضمنها، تسهم في عولمة السياسة الاقتصادية، تحت الأشراف المباشر لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان يعملان وفق مصالح الدول المتقدمة «الدول الكبار» صناعياً ومصالح الدول المنظمة (لنادي باريس ونادي لندن)^(٦)، التي تحتكر السوق "والبعض من الباحثين ينعتهـا "استعمار السوق" ويخضع الحكومات والشعوب لعولمة قوى السوق المنفلتة "كما يذهب إلى ذلك بعض المفكرين".

المطلب الأول

ماهية برامج الإصلاح الاقتصادي

أولاً / مفهوم برامج الإصلاح الاقتصادي

يرد مفهوم الإصلاح الاقتصادي كتعبير عن السياسات التي تعمل على جعل النفقات متناغمة مع ما هو متاح من موارد وذلك من خلال إيجاد توليفة من السياسات المالية والنقدية والتجارية وسعر الصرف لضمان وجود طلب كلي يتلاءم وتركيبية العرض الكلي وباعتماد إجراءات تعمل على تحفيز قطاعات السلع والخدمات فضلاً عن اعتماد سياسات اقتصاد جزئي تستهدف تحسين الكفاءة في استخدام الموارد من خلال إزالة تشوهات الأسعار وتعزيز المنافسة وتحقيق السيطرة الإدارية^(٧).

بشكل عام يمكن القول أن الموجة العالمية الراهنة للإصلاح الاقتصادي أخذت تركز بالأساس على تفعيل آلية السوق الحر، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد و التوجه نحو العولمة ، وهو ما يعني بشكل واضح إن الإصلاح يعني تحرير الأسواق وإبعاد الدولة عن المجالات الإنتاجية وجعل القطاع الخاص محور التنمية الاقتصادية، وهو اتجاه قديم نادى به رواد الفكر الرأسمالي منذ عهد آدم سميث، وبهذا أصبح الإصلاح الاقتصادي كما تفهمه المنظمات الاقتصادية الدولية وتنادي به هو التحول إلى الرأسمالية، ويبدأ الإصلاح بما يسمى خطاب النوايا (letter of intention) الذي توجهه الدولة إلى صندوق النقد الدولي متضمناً مناقشات مستفيضة بين السلطات الحكومية والصندوق تتركز على خصوصية الوضع الاقتصادي للدولة ، وتلتمس الدول والبنوك الدائنة من خلاله جدية الدولة المدينة والرغبة في تبني برنامج للتصحيح الاقتصادي فتقوم على أثره بمنح الدولة المدينة التسهيلات اللازمة لإعادة جدولة ديونها بشروط ميسرة والحصول على قروض جديدة لتمويل التنمية الاقتصادية فيها

ثانياً/ سياسات الإصلاح الاقتصادي

إن المسؤول عن تطبيق آلية الإصلاح هي المشروطة المتقاطعة التي يتقاسمها كلا من صندوق النقد والبنك الدوليين إذ يتخذ التعاون بين المؤسستين شكلاً نظامياً مؤسسياً، ففي آذار ١٩٨٦ تم استحداث آلية تسهيل التكيف الهيكلي لدى الصندوق والتي تطورت في أيلول ١٩٨٧ إلى تسهيلات التكيف الهيكلي المعزز ومن ثم أصبحت وثيقة الإطار السياسي تعد بأشراف مشترك بين البنك وصندوق النقد الدوليين. لذلك يمكن تصنيف البرامج الإصلاحية من حيث الطبيعة الاقتصادية إلى ، إصلاحات اقتصادية كلية ، وإصلاحات اقتصادية جزئية.

يتبنى صندوق النقد الدولي عند تقديم القروض للدول النامية ما يسمى بـ(القاعدة الشرطية) بمعنى التزام الدول المعنية التي تطلب تسهيلات بمجموعة من التغييرات الهيكلية على مستوى الاقتصاد الوطني، أما من حيث السياسات فتصنف إلى سياسات جانب الطلب وأخرى بجانب العرض ومن حيث الأهداف المتوخاة تصنف إلى إجراءات الاستقرار الاقتصادي وإجراءات النمو وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، أما من حيث المدة الزمنية فإنها تصنف إلى سياسات قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل ولكن الشائع في الأوساط الاقتصادية أنها تصنف إلى :

- ١- سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي (Economic stabilization policies)
تعرف سياسات التثبيت الاقتصادي على أنها ”عدد من السياسات الاقتصادية الكلية الهادفة إلى تصحيح الاختلالات المالية والنقدية وإزالة حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، بهدف الحفاظ على مستوى معين من الأداء الاقتصادي أو تحسين ذلك المستوى مع إعادة تشكيل عناصر السياسة الاقتصادية باتجاه نظام اقتصاد السوق ، إذ توظف هذه البرامج ثلاثة من الجوانب الأساسية للسياسة الاقتصادية وهي، السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف
- ٢- سياسات التكيف الهيكلي (Structural adjustment policies)
تمثل هذه السياسات القسم الأهم من برامج التكيف الهيكلي، وقد نشأت هذه السياسات مع استحداث

البنك الدولي قروض التكيف الهيكلي ، إذ تفرد بتعميم هذه السياسات والإشراف عليها حتى عام ١٩٨٦ ، عندما قام صندوق النقد الدولي هو الآخر باستحداث تسهيلات التكيف الهيكلي ، إن هذه السياسات كما هو الحال بالنسبة لبرامج التثبيت الاقتصادي تستهدف تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات و تقليل العجز الذي يعاني منه ، ومعالجة مشكلة الديون الخارجية ولكن من خلال التأثير في جانب العرض ويعرف التكيف الهيكلي^(٤) Structural adjustment بأنه) برنامج لتغيير مسار الاقتصاد ، بهدف الحد من الاختلالات الداخلية والخارجية أو إزالتها لضمان نمو اقتصادي من خلال إجراء تغييرات في السياسة الاقتصادية تهدف إلى زيادة العرض الكلي).

المطلب الثاني

آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على البلدان النامية

شكلت وتشكل البلدان النامية اليوم طرفاً اقتصادياً رئيساً تابعاً للنظام الرأسمالي وهي في علاقة اقتصادية غير متكافئة مع هذا النظام ، وإن البلدان النامية تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة ويعود سبب ذلك الى الهيمنة والتبعية للبلدان الرأسمالية ولازالت هذه الأسباب مستمرة وتزداد سوءاً وبأساليب متعددة سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر .

إن من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلدان النامية هي مشكلة البطالة والفقر والعوز وانحطاط المستوى المعاشي للغالبية العظمى من المواطنين ، وتفشي الأمية والتخلف ، وتدهور مستوى الإنتاج المادي وخاصة في القطاعات الإنتاجية ومنها القطاع الزراعي والقطاع الصناعي ، وتدهور مستوى الخدمات وخاصة في ميدان الصحة والتعليم^(٥).

إن من أخطر المشاكل التي تواجه البلدان النامية اليوم هي مشكلتين رئيسيتين وهي مأزق المشكلة الغذائية ، ومأزق المديونية ، وإن التركيز على هاتين المشكلتين الرئيسيتين نابعاً من اثر وخطر هاتين المشكلتين على مستقبل شعوب البلدان النامية ، وإن وضع الحلول والمعالجات الجذرية وعلى أسس علمية سليمة يجب أن تصب في صالح شعوب البلدان النامية ، وهذا يشكل المفتاح الهام والرئيس لتطور اقتصاديات البلدان النامية ، ويساعد على النهوض بالقطاعات الإنتاجية وهي الزراعة والصناعة من

اجل خلق الإنتاج المادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل التبعية الاقتصادية والسياسية للغرب الرأسمالي وبالتالي يمكن معالجة البطالة والفقر والأمية وغيرها من المشاكل الأخرى في البلدان النامية .

لقد أراد الغرب الرأسمالي ومؤسساته الدولية ووفق الإستراتيجية المعدة اتجاهاً للبلدان النامية والتي تهدف إلى الاستمرار في تعميق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمة هذه المشاكل هي مشكلة المديونية (داخلية - خارجية) والمشكلة الغذائية واستخدامها كأدوات ضغط سياسية واقتصادية واجتماعية من اجل تحقيق أهداف متعددة وغير مشروعة ومنافية للديمقراطية ، وفي مقدمة هذه

الأهداف غير المشروعة هو الاستحواذ على ثروات شعوب البلدان النامية وفرض نهجاً اقتصادياً – اجتماعياً محدداً ، وهذا النهج لا يعبر عن مصالح الغالبية العظمى من شعوب البلدان النامية ، بل يعبر عن و يخدم مصالح الغرب الرأسمالي ومؤسساته الدولية وحلفائهم و أصدقائهم في حكومات البلدان النامية.

وتبرز مشكلة المديونية لتشكّل عبئاً اقتصادياً وسياسياً خطيراً على البلدان النامية، ومديونية الدول النامية في حقيقة الأمر ما هي إلا فخاً ومأزقاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً تم التخطيط له مسبقاً وتم إعداده في الدهاليز المظلمة للغرب الرأسمالي ومؤسساته المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي.

إن من أهم الأسباب الرئيسة التي أدت إلى تنامي معدلات المديونية الخارجية للبلدان النامية تكمن في غياب التكافؤ في العلاقات الاقتصادية بين المركز والأطراف وخاصة فيما يتعلق باستيراد السلع الرأسمالية والغذائية والدوائية ، وبأسعار مرتفعة من قبل الأطراف وتنامي معدل الإنفاق العسكري وبشكل مرعب لغالبية البلدان النامية ، وهروب رؤوس الأموال الوطنية وبأساليب عديدة من بعض البلدان النامية إلى البلدان الرأسمالية .

جدول (٣)

تطور حجم المديونية الخارجية للبلدان النامية خلال المدة من ١٩٥٥-٢٠١٠

السنوات	حجم المديونية (مليار دولار)
١٩٥٥	٦
١٩٧٠	٧٥
١٩٨٠	٣٧٩
١٩٨٥	٩٧٠
١٩٩٠	١,٠٢٢
١٩٩٥	١,٣٤١
٢٠٠٠	٢,٥٦٣
٢٠٠٥	٢,٦٢٣
٢٠٠٨	٣,٧١٣
٢٠١٠	٥٠,٠٠٠

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: رمزي زكي، التاريخ النقدي

للتخلف، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٧، ص ٢١٣.

يلاحظ من الجدول رقم (٣) ما يلي :-

ازدياد حجم المديونية الخارجية خلال ٣٠ عاما ب ١٦٢ مرة ، وخلال ٥٥ عاما ب ٨٣٣ مرة ، أيضا حدوث تنامي سريع لخدمة الديون وان هذه المديونية لم تحقق شيء إيجابيا ولموسماً لا حياة الفقراء من شعوب بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ولا لاقتصادياتها الوطنية . كما سببت هذه المديونية المفرطة بتشديد التبعية والتخلف للبلدان الرأسمالية .

لقد أدت المديونية الخارجية للبلدان وغيرها من المشاكل الأخرى إلى جعل هذه البلدان تدور في فلك الامبريالية وهذا سيؤدي إلى المزيد من الإغراق في الديون . كما انه سيبقي على المستوى المنخفض لإنتاجية مجموع العمل الاجتماعي ، وكما يلاحظ أن الغالبية العظمى من البلدان النامية ستظل عاجزة عن تسديد الديون وخدمة الديون حتى لو باعت مواطنيها كسلع حية للطغمة المالية الحاكمة في الغرب الرأسمالي . ونستنتج من هذه الإجراءات أن النهج الذي يتبناه صندوق النقد الدولي على صعيد الاستدانة الخارجية يجبر البلدان المدينة على التخلي عن الدعم المالي للسلع الضرورية في حياة المواطنين كالخبز والرز والذرة والشاي والسكر والزيت والمشتقات النفطية وغير ذلك من السلع التي تشكل القوات اليومية للناس . ويلزمها بتخفيض عملتها النقدية مقابل العملات الأجنبية كي تصبح المواد الخام والسلع الأخرى المصدرة إلى الخارج بأقل ثمن . كما يلزم البلدان المقترضة بتقليص الإنفاق على القطاعات الخدمية كالصحة والتعليم والإسكان والضمان الاجتماعي . وبالمقابل يطالب صندوق النقد الدولي البلدان المدينة بزيادة الضرائب على الخدمات اليومية كالماء والكهرباء والنقل والاتصالات وما شابهها . إن السياسات التي يتبناها صندوق النقد الدولي تهدف إلى تحويل البلدان المقترضة إلى أسواق مفتوحة لتصرف البضائع الرأسمالية بأسعار عالية وتخلق الظروف الموضوعية لتحويل الاقتصاد القائم على التخطيط والتوجيه المركزي إلى اقتصاد سوق رأسمالي تعبث به الرأسمالية المتوحشة التي لا تعرف سوى المزيد من الإرباح الجشعة ، فالإصلاحات التي يفرضها صندوق النقد الدولي على البلدان المدينة لا تتلاءم مع بيئتها الاقتصادية وهي في الغالب غير قابلة للتطبيق .

المطلب الثالث

انعكاسات العولمة على الاقتصاد العربي

إن أساس انطلاق ظاهرة العولمة اقتصادي، قاده الشركات الكبرى في البلدان المتقدمة للسيطرة على البلدان الأخرى وخصوصا البلدان النامية، لما يتوفر في هذه البلدان من فرص استثمارية، وموارد طبيعية مهمة، وأسواق كبيرة وأيدي عاملة منخفضة الأجر ، بالإضافة إلى مستويات ضريبية منخفضة إن لم تكون معدومة، وكذلك غياب الرقابة التي تمارسها مؤسسات المجتمع المدني حول البيئة والتلوث وغيرها وأن وجدت، فهي ضعيفة الفعالية في هذه البلدان . وفي ظل هذا النشاط الاقتصادي، لقوى العولمة.

البلدان النامية ومنها الأقطار العربية التي تتميز اقتصادياتها بالضعف وعدم القدرة على المنافسة مع الدول الرأسمالية المتقدمة في السوق الدولي تعاني من الاستغلال الذي يتمثل بخروج جزء من الفائض الاقتصادي المتحقق من عمل أهل القطر ليذهب إلى الدول الصناعية من خلال التجارة غير

المتكافئة^(٤)، وكذلك تحويل أرباح الاستثمارات الأجنبية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة إلى دول الشركات القائمة بالاستثمار. إن حرية انتقال رأس المال ستؤدي إلى فقدان البلدان العربية إلى مقادير كبيرة من رأس المال العربي بسبب هجرته أو تهريبه إلى الخارج. مما يعيق من التنمية الاقتصادية العربية ويؤدي إلى ربط الاقتصادات العربية بالاقتصاد الرأسمالي أي تبعية الاقتصادات العربية للاقتصادات الرأسمالية المتطورة أن الدول النامية ومنها الكثير من الأقطار العربية مكبلة بقيود الديون الخارجية والتخلف التكنولوجي مما يعني عدم قدرتها على تجاوز هذه القيود خصوصاً إذا ما عرفنا أن مصدر أموال الاستثمار الأجنبي في عالم اليوم هو الشركات الكونية إضافة إلى كونها مصدر التقنية المعززة بحقوق الملكية الفكرية واحتكارها لهذه التقنية لوحدها خصوصاً إذا ما علمنا أن شركات الدول الصناعية السبع الكبرى قد أنفقت على البحث والتطوير (٣٤٥) مليار دولار في عام ١٩٩٦ فقط وبالمشاركة مع الدول الرأسمالية في بعض المجالات كأبحاث الفضاء والفيزياء والهندسة الوراثية التي تعكس تطبيقاتها في حقل العمل تطوراً للاقتصادات الرأسمالية المتقدمة وحكراً على شركاتها إذ تضم هذه الدول السبع أكبر خمس مجموعات مالية من أكبر المجموعات المالية في العالم إن لم تكن هي الوحيدة في العالم على الإطلاق كما أنها تضم (٣٧) شركة تامين كبرى من مجموع (٤٧) شركة تامين كبرى على مستوى العالم أما على مستوى الشركات المتخصصة بدراسات الاستثمار فتوجد^(٥) منها في الولايات المتحدة وواحدة فقط في هونغ كونغ على مستوى العالم وفي مجالا الاتصالات فهناك (١٩) شركة كبرى في الدول السبع من (٢٢) شركة كبرى على مستوى العالم وفي نشاط المعلوماتية توجد (٦) شركات عملاقة في الولايات المتحدة و(٣) أخرى في اليابان^(٦)

يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٩ الذي خصص لقضايا العولمة وبعد أن يصنف التقرير ١٧٤ دولة من دول العالم إلى فئات:^(٥)

دول ذات تنميه بشريه عاليه وتضم ٤٥ دولة، ودولة ذات تنمية بشريه متوسطة وتضم ٩٤ دولة، ودول ذات تنمية بشريه منخفضة وتضم ٣٥ دولة، ومؤشرات التقرير وتصنيفاته على «درجات» لكل دولة ثلاث مؤشرات:

أ- نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (معدلات القوة الشرائية بالدولار).

ب- العمر المتوقع عند الولادة (الجانب الصحي في البلد).

ج. الحالة التعليمية (معدل معرفة القراءة والكتابة، معدل القيد في مراحل التعليم).

ومع التطور السريع الذي شهده الاقتصاد العالمي وخصوصاً في العقدين السابقين والذي شهد ميلاد نظام جديد يتسم بخصخصة جميع الشركات المالية ورفع الحواجز الكمركية وتحرير التجارة الداخلية والخارجية وإلغاء الدعم للأفراد والمؤسسات والدول، ظهرت العولمة كمرحلة متطورة ومتقدمة للنظام الاقتصادي الرأسمالي وكانت نتيجة للمراحل التي مرت بها البشرية كالتطور الكبير في ثورة المعلومات والاتصالات والشركات القومية العابرة للقارات والتي تغلغت في البلدان النامية واستطاعت وخلال

السنوات الماضية من نهب وسرقة مقدرات الشعوب وامتصاص دماء الفقراء ومحدودي الدخل من خلال توسعها في اقتصادياتها حيث بلغت وتعاضمت كثيراً على حساب البلاد النامية حيث بلغت إجمالي إيرادات اكبر ٥٠٠ شركة في العالم حوالي ٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي واستحوذت على ٤٠٪ من حجم الصادرات الدولية و ٨٠٪ من مبيعات العالم تتم من خلالها .

وكان للعولمة الاقتصادية وخصوصاً المالية منها أثراً اقتصادياً مدمرة على اقتصاديات الدول النامية كالتقلبات الفجائية لرأس المال حيث تعاضمت انسياب هذه الأموال وبشكل كبير وتعرض البنوك للأزمات وسيادة أجواء المضاربات وما يتولد عنها من هروب لرؤوس الأموال الوطنية للخارج وغسيل الأموال والتي شكلت نسبة كبيرة على مستوى العالم واقتربت من (٤) تريليون دولار عام ٢٠١٢ وهي الأموال القذرة التي تتولد من مصادر غير شرعية ، وحدثت الأزمات المالية وعمليات الخداع التي تتعرض لها بشكل مستمر بتوفير رؤوس الأموال لها حيث تتميز الدول النامية بسمات عديدة كضالة حجم السوق وضعف السيولة والتقلبات الشديدة بالأسعار وغيرها^(٦).

المبحث الثالث

دور الصندوق في توسيع مفهوم العولمة الاقتصادية وآفاق المستقبل

تشكلت من داخل العلاقات الاقتصادية الدولية مؤسسات جديدة لها سلطة فوق قومية (Supranational) تتجلى بالأساس في (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة) وتترجم مفهوماً وإيديولوجياً ليبرالية من خلال الأسس التي اعتمدتها للنظام النقدي الدولي وللسياسات المالية والاقتصادية والتجارية، إنها سلطة معنوية في المقام الأول .

وتشكل هذه المؤسسات الثلاثة على وجه الخصوص القيادة المركزية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وهي تنتمي لمدرسة فكرية واحدة وتقع تحت سيطرة القوى الأكبر الفاعلة على الصعيد العالمي. فالعولمة وضعت حيز التنفيذ من قبل هذه المؤسسات المذكورة مضاف إليها المنظمة من أجل التعاون والتنمية الاقتصادية .

اذ تقوم هذه المنظمات الاقتصادية بدور فاعل في قيادة العولمة بمختلف أبعادها والتنظير لها، كما أن هذه الهيئات الدولية هي الموجه الرئيسي لسياسة العولمة وتضغط على الدول للعمل بتوجيهاتها. والذي يهمننا هنا هو صندوق النقد الدولي ومدى الدور الذي يمارسه في ترسيخ العولمة الاقتصادية.

المطلب الأول

الصندوق ودوره في ترسيخ العولمة الاقتصادية

يقوم صندوق النقد الدولي بدور رئيسي في تأكيد أهمية العولمة وترسيخها والإعداد لوحدة العالم في مختلف المجالات، وذلك عبر آليات عمله والقواعد الملزمة التي ينشئها وتتجلى هذه المساهمة بالخصوص من خلال الوظائف والدور الموكل له والمفاهيم الأساسية التي يستند إليها، ذلك أنه

يترجم مفهومهما وإيديولوجيا رأسمالية ليبرالية في مجال الاقتصاد الدولي. وتتجلى مساهمة الصندوق بخصوص هذا المجال في تجسيد العولمة وتحرير المبادلات التجارية الدولية.

بدأ صندوق النقد الدولي إعماله في ١ آذار من عام ١٩٤٧، وكان عدد أعضائه حينها ٣٠ عضواً، لقد عرفت فترة الثلاثينات من القرن العشرين تقلبات عنيفة في أسعار الصرف لعملات الدول المختلفة والتي كان لها آثار ضارة على اقتصاديات هذه الدول كما أن هذا التقلب قد شجع على اشتداد حركة المضاربة لذا كان هدف الصندوق هو تجنب الدول المختلفة، وبخاصة الدول الصناعية عودة هذه التقلبات في أسعار صرف عملاتها^(٧).

أولاً/عولمة النظام المالي والنقدي

تشكل العولمة المالية أكثر النشاطات الاقتصادية عولمة وذلك بعد بروز الأسواق المالية العالمية، إذ كانت عالمية الطابع وقد اهتمت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية بوضع قواعد ومؤسسات دولية الطابع لضبط النظام النقدي العالمي. لكن رغم الطابع العالمي للأسواق المالية قبل التسعينات، إلا أنها لم تكن معولمة حيث ظلت في العموم وحتى بداية عقد التسعينات تدار من قبل الدول إدارة وطنية، وبالإشراف المباشر للمؤسسات المصرفية المحلية.

ما استجد خلال عقد التسعينات هو قيام أسواق مالية عابرة للحدود، وخارجة عن الإطار الرسمي، ويغيب عنها أي تحكم من قبل الدول. فالدول تراقب عن بعد، وربما مازالت غر قادرة على التدخل، بيد أنها حتما لم تعد قادرة على أن تتحكم أو تقنن حركة الأسواق المالية العالمية.

لقد أصبح صندوق النقد الدولي منظمة عالمية بما للكلمة من معنى، كما أن نفوذه زاد توسعا نتيجة لترسيخ مبادئ مدونة حسن السلوك وتكثيف برامج التقويم الهيكلي، ورفع عدد الاستشارات السنوية مع الأعضاء، كما أن ارتفاع حجم المديونية أعطى لصندوق النقد الدولي صلاحيات تخترق الحدود الوطنية وتقلص بالتأكد من سيادة الدول الأعضاء^(٤).

وتمثل مخططات استقرار الاقتصاد الكلي وبرامج إعادة الهيكلة التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي أداة قوية وفعالة لإعادة تشكيل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للملايين من البشر، ذلك أن إعادة الهيكلة أدت في أغلب الحالات إلى تقليص المداخل الحقيقية وتدعيم نظام التصدير القائم على اليد العاملة الرخيصة وبالتالي فهي ذات أثر مباشر في عولمة ظاهرة الفقر.

لقد كان لسياسة صندوق النقد الدولي المتمثلة في خطط التقشف المالي وفتح الحدود، وعمليات الخصخصة في ما يزيد عن سبعين دولة مدينة في العالم الثالث وشرق أوروبا، أن فقدت هذه الدول بتطبيقها لهذه الإجراءات السيادة الاقتصادية وسلطة الرقابة على السياسة الجبائية والمالية، وأجبرت على تنظيم المصارف المركزية والتخلي عن مؤسسات عامة وبمعنى آخر وجدت نفسها تحت وصاية اقتصادية وسياسية في شكل حكومة موازية مكونة من المؤسسات المالية الدولية وموظفيها^(٥).

وقد ساعد تطبيق برامج إعادة الهيكلة على عولمة السياسات الاقتصادية الكلية تحت الرقابة المباشرة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذين يعملان كما هو معروف، بالتنسيق مع المصالح القوية بنادي باريس ولندن ومجموعة الثماني G8. ويقوم هذا الشكل الجديد من الهيمنة الذي يمكن تسميته (استعمار السوق)، بتطويع وإخضاع شعوب وحكومات العالم إلى اللعبة المغفلة لتفاعلات هذه السوق. وهي وضعية، لم يعرف التاريخ لها مثيلاً، مما يدفع إلى التساؤل بشدة وإلحاح عن مصير هذا النظام. لقد خلقت العولمة المالية دولتها الخاصة الفوق قومية، وهذه الدولة مرتبة ومنظمة بأجهزتها بقنوات التأثير وبوسائل الحركة الخاصة بها، عن طريق المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي.

فهذه المؤسسات الأربعة تتكلم بنفس الصوت الذي تعكسه كبرى وسائل الإعلام لتعظيم قوة السوق لدرجة الهوس، هذه الدولة العالمية هي سلطة بدون مجتمع، وهذا الدور الجديد محمول من طرف الأسواق المالية والمؤسسات العملاقة وكنيجة لذلك فالمجتمعات إن كانت موجودة فهي مجتمعات بدون سلطة.

فسلطة العولمة المالية بجسدها واقع هذه المؤسسات المذكورة، فالقرارات تتخذ من قبل مؤسسات (برتن وودز) ومن قبل المنظمة العالمية للتجارة حيث أن الشعوب لم تعد تراقب أي شيء فالبنك الدولي لا يحدد فقط الاختيارات الماكرو اقتصادية، ولكنه يفرض التزامات وشروط أخرى مرتبة تحت اسم حسن التسيير أو الإدارة الحاكمة^(٧).

فصندوق النقد الدولي أصبح يؤدي دوراً تفويضياً، فلقد تحول إلى حارس لرأس المال وبالتأكيد في الدول النامية وشرق أوروبا، ومهمات مؤسسات «برتن وودز» تكمن اليوم في فرض الليبرالية وإدارة تعويم العملات وإخضاع اقتصاديات العالم الثالث والبلدان الشرقية لوازع مطلق هو خدمة الدين بدل احتواء الأزمات التي تصيب العلاقات المالية والنقدية الدولية.

لقد تنامي دور صندوق النقد الدولي وصلاحياته منذ إنشائه وطور مبدأ المشروطة في مجال حقوق السحب، ليفرض رقابته على اقتصاديات الدول الأعضاء في حال العجز الكبير في ميزان المدفوعات، كما طور البنك الدولي أيضاً هذا الاتجاه في مجال القروض والمساعدات، وحدث التطور الأهم في عمل هاتين المؤسستين على إثر صدور مقررات مجلس الإدارة لعام ١٩٧٩ والتي أكدت على مبدأ المشروطة وتطبيق مفهوم التصحيح الهيكلي، وتوسيع التعاون فيما بين الصندوق والبنك في مجال الرقابة على السياسات الاقتصادية والتزام الدول المدينة بها والتدخل في إعدادها ضمن إطار برنامج التنبئ والتكيف الهيكلي.

إن صندوق النقد الدولي يتمتع عن تقديم القروض والمساعدات المالية للدول التي تخرج عن مسار النظام الاقتصادي العالمي، وتقوم من خلال إعطائها هذه القروض بإلزام الدول بانتهاء سياسة اقتصادية ومالية ونقدية تصب في النهاية في إطار حرية اقتصاد السوق وانفتاح الأسواق والعولمة

وخير ما نستشهد به في مجال إثبات ظاهرة العولمة المالية هو الاتفاق المتعدد الأطراف الخاص بالاستثمارات (AMI) والذي تمت صياغته بمنتهى السرية في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) من قبل ممثلي أغنى دول العالم وفي غياب دول الجنوب، ذلك الاتفاق يعكس إرادة السلطات الخاصة المهيمنة في فرض قانون عبر وطني جديد لخدمة العولمة الرأسمالية، فهذا الاتفاق يسعى لأن يكون الانتقال الحر لرؤوس الأموال مطلقا، ويعتبر أن كل إجراء تتخذه الدولة هو إجراء مزعج للشركات الخاصة، ومن شأنه أن يشكل موضوعا للطعن والإلغاء أمام المحاكم باسم الشرعية الدولية الجديدة، كما لا تستطيع الدول إبداء أي تحفظ على هذا الاتفاق، حيث لا تملك التلخص منه إلا بعد إخطار مسبق مدته ٢٠ سنة، فهو في الحقيقة اتفاق يعطي كامل السلطات للمستثمرين في وجه الحكومات.

ثانياً: تحرير التجارة الدولية

كان هدف الصندوق الخروج بالتجارة من مسالكها الثنائية وجعلها تجارة متعددة الأطراف وذلك لتحقيق نمو متوازن للتجارة العالمية. وقيامها على أساس مبادئ التبادل المتكافئ والتوزيع العادل لثمار المبادلات التجارية الدولية قد واجه مقاومة شديدة ومتواصلة وخصوصا من قبل الدول الصناعية المتقدمة التي امتلكت على الدوام الوسائل الكافية التي تمكنها من تعويض شروط المنافسة الكاملة وخلق ما يعرف بظاهرة الفشل السوقي^(٤)، فهذه الدول تحديدا هي التي ابتكرت وصممت عبر التاريخ مختلف أنواع السياسات الحمائية والحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية، وحتى عندما أخذ عدد كبير منه البلدان النامية حديثة العهد بالاستقلال لمنهج إحلال الواردات أو لسياسة الاعتماد على الذات ولجأت بسبب ذلك إلى استخدام السياسات الحمائية فإنها لم تكن تمارس أكثر من ردة فعل على عملية التبادل التجاري الجائر ولا لغير المتكافئ وعلى التخصيص المفروض عليها في تقسيم العمل الدولي وعلى المرحلة الكولونيالية التي مورست خلالها كل صنوف النهب لثروات هذه البلدان والتخريب الذي لحق بناها الاقتصادية الوطنية التقليدية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادئ هي مبادئ عامة واسترشادية، وكلها تهدف إلى تحرير المبادلات التجارية، وذلك بالحكم في السياسات الوطنية ولا سيما سياسات الدول الضعيفة المجبرة على التكيف والتخلص من أي إجراء يوصف بالحمائية، تفاديا للعقوبات المنصوص عليها، وبذلك تصبح المنظمة بمثابة سلطة مدنية من إنتاج الدول الصناعية الكبرى مهمتها عولمة وتطبيق إيديولوجية واضحة على مجموع المعمورة وهي حرية التجارة كمقياس يعلو فوق كل الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والدينية. وتطبيقا لاتفاق مراكش، فمنظمة التجارة العالمية مكلفة بإنجاز برنامج طويل في اتجاه تحرير التجارة الدولية يتضمن على الخصوص، قواعد المنافسة، تحرير الصفقات العمومية والاستثمار، وتهدف هذه البنود إلى تفكيك المؤسسات الوطنية القطاعية مثل قطاع الاتصالات الذي قررت المنظمة فتحه للمنافسة في فبراير ١٩٩٧ والتنافس على الصفقات العامة التي تشكل الغالب

ما بين ١٠ و ١٥ ٪ من الدخل القومي. وبعد توقيع اتفاقية الغات عام ١٩٩٤ وإنشاء منظمة التجارة العالمية، دخل النظام الاقتصادي العالمي مرحلة جديدة في تطوره، حيث أكد الإعلان، أن الوزراء يؤكدون تصميمهم على العمل من أجل تحقيق انسجام شامل أكبر للسياسات في مجال التبادل والنقد والتمويل، بما في ذلك التعاون بين منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل هذا الهدف^(٥).

في ظل هذا التوجه العام للتجارة الدولية، بهذه الوتيرة السريعة، فإن الدول مرشحة عما قريب لفقدان كل أشكال الرقابة أو الحماية سواء في قطاع الزراعة، أو النظم التربوية، أو الموارد الطبيعية، الصحة، الأدوية، حتى التنوع البيئي. وبتعبير آخر فإن المنظمة العالمية للتجارة، مدعومة بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تقوم بسلب الدول والمواطنين أبسط مواصفات السيادة.

ورغم الهاجس الأمني المسيطر على العالم منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر فإن العولمة الاقتصادية في تصاعد مستمر خصوصاً وأننا نعيش عصر التكتلات و التجمعات الاقتصادية الإقليمية الكبرى (منظمة التبادل الحر لبلدان أمريكا الشمالية NAFTA - الاتحاد الأوروبي- تكتل الآسيان...) هذا بالإضافة إلى انتشار مناطق التجارة الحرة وتكثيف العمل باتفاقيات التبادل الحر.

المطلب الثاني

آفاق المستقبل لدور الصندوق في ترسيخ العولمة

إن المتغيرات الدولية التي شهدتها العقدين الأخيرين من القرن العشرين والممثلة بانتهاء الاتحاد السوفيتي وتفكك حلف وارشو وتحول معظم دول المنظومة الاشتراكية إلى دول تأخذ بالليبرالية واقتصاد السوق وما تبع ذلك من فقدان دول العالم النامي حليفهم الإستراتيجي، كل ذلك فسح المجال واسعاً أمام مؤسسات برتن وودز وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي ليمارس تأثيره ودوره بما يجعله يفرض سياسته الاقتصادية الرأسمالية على الدول واتضح هذا الدور بشكل جلي أبان الأزمة المالية التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ ليبدأ سيناريو الضغط والإكراه من خلال توجيه المضاربين الدوليين ولاسيما الأمريكيين إلى أسواق عملات الدول المراد تركيبها اقتصادياً، ففي أغلب الأحيان تؤدي المضاربة على عملة دولة معينة إلى تصدي تلك الدولة للدفاع عن عملتها، إلى أن تفقد دفاعاتها الاقتصادية الواحدة تلو الأخرى وينجم عن ذلك هبوط في قيمة العملة المحلية وتضحى بدون احتياطات أجنبية وعاجزة عن تسديد ديونها ولاسيما القصيرة الأجل وبذلك ستضطر الدولة إلى اتخاذ قرارها بالارتقاء في أحضان صندوق النقد الدولي لتمويل وتسديد عجزها^(٥).

تتحكم في مستقبل صندوق النقد الدولي رؤى متباينة لمعالجة أوضاعه، تراوحت بين رؤية البلدان المتقدمة الرأسمالية ورؤية أخرى معارضة منطلقة من البلدان النامية، اختلفت تلك الرؤى إلى حد كبير من حيث الفلسفة والسبل المنتهجة في الإصلاح وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية.

ففي الوقت الذي يشيع فيه الصندوق رؤية يريد لها أن تكون اقتصادية صرفة إلا أن إجراءاتها

تفضح بواطنها الإيديولوجية، لتبرز وجهة النظر الأخرى المغايرة تماماً وتسعى إلى تثبيت قواعد عامة للتنمية معتمدة على الإمكانيات الداخلية وعلى النحو الذي يحسن موقع هذه البلدان من تقسيم العمل الدولي تلك هي وجهة النظر البديلة.

إذ تطالب العديد من الدول الأعضاء في الصندوق باتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز دور الصندوق في الإشراف على الاقتصاد العالمي ودعت الصندوق إلى مزيد من دراسة الخلل في التوازن الاقتصادي العالمي وسياسات أسعار الصرف.

ويؤكد بعض المحللين أن الصندوق لا يمكن أن يتمتع بالتقدير في الاقتصاد العالمي مستقبلاً حتى يشعر جميع أعضائه أن وجهات نظرهم بشأن قرارات السياسة المالية العالمية يتم الإنصات إليها، وفي هذا السياق صرح وزير المالية الروسي ألكسي كودرين بالتالي: طالما ينظر إلى الصندوق كمنظمة تتخذ فيها جميع القرارات من جانب عدد صغير نسبياً من البلدان الغنية وتعلن بعد ذلك باسم المجتمع الدولي، فإن عدم الثقة بالصندوق ستستمر في مناطق كثيرة من العالم كما أن مستقبل الصندوق مهدد بسبب النزاع حول إعطاء دور أكبر للاقتصادات الناشئة في صندوق النقد الدولي وتحذر الدول الصاعدة أنها لن تقدم المزيد من الأموال للمؤسسة الدولية دون إعطاءها دور أكبر في قيادة الصندوق^(١).

وكان الصندوق قد وعد بأجراء تغيير على ملكية الحصص وعلى تعديل قوة التصويت للدول الأعضاء بحلول يناير ٢٠١٥ لكن المناقشات حول الإصلاح لم تبدأ، كما أنه من غير المتوقع تقديم اقتراحات محددة حول كيفية إدارة الصندوق.

كل نظام جاء إلى حيز الوجود حاول أن يكون النظام الذي ينتظره الجميع ويمنع الأخطاء التي وقعت في النظام الذي قبله لكن صندوق النقد الدولي ظهرت به ثغرات عديدة أبرزها أنه لم يستطع مساعدة العالم وخصوصاً الدول الضعيفة في التخلص من الأزمات المالية وهذا يدل على أنه من الواجب تطويره لمواكبة الكوارث ودراساتها قبل وقوعها أو البدء بالبحث عن نظام جديد يتمتع بالقوة والاستمرار والصمود في وجه العواقب التي قد تواجهه^(٢).

يبدو أن المستقبل بخصوص صندوق النقد الدولي يبدو أكثر قتامة فلا يزال الصندوق أداة طبيعة بيد الدول الكبرى فهي التي تتحكم بمسار القروض وشروط منحها للدول التي تعاني عجزاً في موازين مدفوعاتها، فتحوّلت القروض من أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية إلى نقمة تسهم في تعميق مفهوم التبعية للدول المتحكمة بالصندوق. فالصندوق ومن ورائه هو من يضع الشروط ومن يرسم السياسات للبلدان المقترضة ومن يشرف على تنفيذ تلك الشروط دون أي تدخل من البلد المعني. لذا فإن سياسات الصندوق بحاجة إلى إعادة نظر لتكون أكثر شفافية وأكثر إنصافاً في منح القروض.

الخاتمة:

مر سبعون عاماً على تأسيس صندوق النقد الدولي، وخلال هذه الفترة حاول الصندوق النهوض بميزان المدفوعات في البلدان النامية، فكانت النتيجة مخيبة للآمال، وكانت أوجه الفشل السياسية خطيرة، تتعلق بعدم الاستقرار السياسي داخل الدولة، وهددت تلك النتائج بانهيار اقتصادي شامل. هذه المحاولات العديدة التي منيت بالفشل، أفقدت صندوق النقد الدولي مصداقيته لدى شعوب البلدان النامية، خصوصاً وأن هذه الشعوب هي التي دفعت ثمن فشل الصندوق غالباً.

لقد عزا البعض فشل المؤسسة النقدية الدولية إلى الفساد الإداري والسياسي والاقتصادي التي تعيشها الدول النامية، وذلك في معرض دفاعهم عن الصندوق، لكن كيف يمكن لمنظمة تملك موظفين اقتصاديين كبار، لديهم باع طويل في وضع الإستراتيجيات، ويقومون بتدريب صانعي السياسات المالية في العالم، أن ترتكب هذا القدر الهائل من الأخطاء؟، وهل يعقل أنه لا يتم تدارك تلك النتائج المأساوية؟. ومن جهة أخرى، إن القروض التي يقدمها الصندوق للدول، إنما تكون مرتبطة بموفق الدول السياسي من القضايا التي تهتم مصالح الولايات المتحدة الأميركية، وبناءً عليه، تفيد التجربة بأن لصندوق النقد دوراً غير معلن، ألا وهو الحفاظ على مصالح الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، التي تعاملت مع الصندوق وكأنه من غنائم الحرب.

وفي ختام بحثنا هذا، لا ندعو إلى محاربة صندوق النقد الدولي، بقدر ما نحاول تحديد المشكلة ليتم استنباط الحلول لها بما يصب في صالح شعوب العالم، لذلك إن إصلاح صندوق النقد الدولي يمثل حاجة اقتصادية وسياسية ملحة، وتتطلب تعاوناً من جميع دول العالم، فدول العالم النامي ومنها الدول العربية، مدعوة إلى تشكيل جبهات سياسية وإقتصادية، لتستطيع من خلالها انتزاع حقوقها من أجل حصولها على قوة تصويتية أكبر تؤثر عبرها في القرارات الصادرة عن الصندوق، وهذا الأخير يجب عليه أن يأخذ بعين الاعتبار تداعيات مشروطيته على الأوضاع الاجتماعية لدى الدول، وأيضاً إن صندوق النقد مدعو إلى إعادة النظر بجدول الديون المفروضة على الدول، والتي تشكل عبء أمام التنمية المستدامة لها.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

١. إن سياسة الولايات المتحدة الأميركية وسياسة صندوق النقد الدولي هي واحدة ومتطابقة من حيث المبدأ، وإن الهدف الرئيس لهذه السياسات هو العمل على تصدير وفرض الرأسمالية على شعوب العالم وبأساليب وسياسات غير شرعية وغير ديمقراطية، وبنفس الوقت العمل على تقويض الأنظمة الوطنية الرافضة لنهج الامبريالية الأميركية وتحت ذرائع واهية وكاذبة.
٢. إن سياسة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فشلت في إيجاد حلول جذرية لازمة المديونية الخارجية، ولأزمة المشكلة الغذائية ومعالجات العجزات المالية في ميزانية الحكومة والميزان التجاري وميزان المدفوعات في البلدان النامية.

٣. لقد فرض صندوق النقد الدولي وبتوجيه ورعاية وإشراف من قبل الولايات المتحدة الأمريكية نهجاً سياسياً واقتصادياً - اجتماعياً محدداً ومؤدجاً على شعوب البلدان النامية وتحت عناوين عديدة ومنها على سبيل المثال ((سياسة الباب المفتوح)) و ((سياسة العلاج بالصدمة)) و ((الليبرالية الجديدة)) و ((وصفة صندوق النقد الدولي)) وغير ذلك إن هذا النهج المفروض والمؤدج كان ولا يزال غير ملائم مع مصالح الغالبية العظمى من شعوب البلدان النامية ، وغير معبر عن طموحات وتطلعات هذه الشعوب.

التوصيات:

١. ينبغي على البلدان النامية وحلفائها النضال من أجل قيام نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على مبدأ المشاركة الفاعلة والمتكافئة بين الدول الأعضاء في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية ، واتخاذ القرارات وبما يخدم مصالح شعوب هذه الدول ، وان تقوم العلاقات الاقتصادية والتجارية ... على أساس التكافؤ والمنفعة المشتركة.
٢. من الضروري على الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي وغيرها من الدول ، وعلى الأحزاب الوطنية واليسارية من أن يطالبوا بالقيام بتغييرات جذرية في طبيعة وعمل وهدف ونشاط وقوانين هذه المؤسسة الدولية وبما يخدم ويضمن مصالح جميع الدول.
٣. يجب أن تكون القروض غير مشروطة بشروط قاسية سياسية كانت أم اقتصادية ويجب أن توجه الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية نحو تطوير القطاعات الإنتاجية وخاصة القطاع الصناعي والقطاع الزراعي ومن خلال ذلك سوف تتم معالجة البطالة وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلد ، والعمل المتوازن على تطوير البنية التحتية لهذه البلدان وبالنتيجة يتم تحقيق الرفاهية والاستقرار لشعوب هذه الدول.

الهوامش :

- الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد، الجزائر ١٩٩٦، ص ٤٠.
- الهادي خالدي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩.
- محمد عبد الشفيق عيسى، صندوق النقد الدولي «آليات تعميق أزمة الديون»، مجلة المنار، العدد الرابع والخمسون، حزيران ١٩٨٩. محمد عبد لشفيق عيسى، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤.
- عبد الخالق عبد الله: العولمة جذورها وفروعها ,, عالم الفكر ,, الكويت ,,

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثاني ،،
أكتوبر - ديسمبر ١٩٩٩ ، ص- ٤١ .

- حسين علي الفلاحي، العولمة الجديدة أبعادها وانعكاساتها، كلية الإعلام، الجامعة
العراقية، ط١، الأردن، ٢٠١٤، ص٨.

- خضر عباس النداوي، العولمة- العولمة- المضامين- الدلالات، مجلة الحكمة، بيت
الحكمة، العدد ١٦، بغداد ٢٠٠٠، ص٤٧، ص٧٢.

- السيد ياسين، في مفهوم العولمة، ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة
العربية، ط٣، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢٥.

- خضر عباس النداوي، مصدر سبق ذكر، ص٤٩.

- هيفاء عبد الرحمن التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في
الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص ص ٧- ١١ .

- إبراهيم أديب إبراهيم ، برامج التكيف الهيكلي وأثرها في التنمية الاقتصادية لدول
نامية مختارة ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، الموصل
٢٠٠٤ ، ص٢٥ .

- وصفة الصندوق يمارس صندوق النقد الدولي دوره في منح القروض للدول
الأعضاء ولكن ضمن شروط تستهدف تحرير الاقتصاد، أي جعله يسير على مذهب
الاقتصاد الرأسمالي الحر (اقتصاد السوق) مع إدماجه دمجاً عضوياً في النظام الرأسمالي
العالمي. وأضحت المهمة المطلوبة هي تعديل مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد
الوطني وخفضه بما يتناسب مع مستوى العرض الكلي. والهدف الأكثر مباشرة لبرامج
التصحيح التي يقترحها الصندوق هو تحسين وضع ميزان المدفوعات. والعلاج هو
الوصفة (الروشتة) التي يضعها الصندوق والتي تتضمن تحرير الاقتصاد، تخفيض سعر
الصرف، تخفيض الإنفاق العام، بيع القطاع العام للقطاع الخاص، إلغاء الدعم للمزيد
انظر: عودت ناجي الحمداني، شروط صندوق النقد الدولي على البلدان النامية، الحوار
المتمدن، على الرابط التالي: <http://www.ahewar.org/debat/show.art>

- سالم توفيق النجفي، الفقر وسياسات التكيف الاقتصادي والتغيير الهيكلي
في الاقتصادات الزراعية العربية، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد،
العدد ١٩٩٩، ١، ص٥.

إبراهيم أديب إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

- إسماعيل صبري عبد الله، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٣٦٢.

- مجذاب بدر عناد الغريزي، الاقتصاد العربي في ظل العولمة (نحو سبيل مناسب للتنمية الاقتصادية في الوطن العربي) مركز الدراسات الدولي، جامعة بغداد، العدد ٤٧، كانون الاول ٢٠٠٢، ص ص ٢٣-٢٨.

HUMAN DEVELOPMENT REPORT 1999, Published for the United Nations Development Programme, New York Oxford .OxfordUniversityPress 1999

- ماجد أحمد الزاملي، انعكاس العولمة على الاقتصاد العربي، شبكة الانترنت <http://www.kitabat.com/ar>

- أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل الطحان، العولمة الاقت

- أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل الطحان، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد ١١، ٢٠١١، ص ٧١-٧٣.

- ابتهاج محمد رضا، علي عباس سميران، العولمة والمؤسسات المالية والنقدية الدولية، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٩، ٢٠٠٩، ص ٥٧.

- عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ٢٢-٢٩.

- ابتهاج محمد رضا، علي عباس سميران، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.

مجموعة الثمانية أو مجموعة الدول الصناعية الثمانية تضم الدول الصناعية الكبرى في العالم. أعضائها هم: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، روسيا الاتحادية، إيطاليا، المملكة المتحدة، فرنسا، وكندا. يمثل مجموع اقتصاد هذه الدول الثمانية ٦٥٪ من اقتصاد العالم وأغلبية القوة العسكرية (تحتل ٧ من ٨ مراكز الأكثر أنفاقاً على التسليح وتقريباً كل الأسلحة النووية عالمياً). أنشطة المجموعة تتضمن مؤتمرات على مدار السنة ومراكز بحث سياسية مخرجاتها تتجمع في القمة السنوية التي يحضرها زعماء الدول الأعضاء. أيضاً، يتم تمثيل الاتحاد الأوروبي في هذه القمة. للمزيد انظر ويكيبيديا الموسوعة الحرة: <http://ar.wikipedia.org/wiki>

فاضل الشخيلي، مفهوم العولمة و نشأتها»، نقلا عن موقع: <http://www.libyanwritersclub.com/arab/?p=1600>

يعرف الفشل السوقي بأنه الحالة التي يفشل فيها نظام السوق في تحقيق شروط الأمثلية عند تخصيص الموارد وبصورة أكثر تحديدا فإن فكرة الفشل السوقي في أدبيات الرفاهية تخص فكرة الكفاءة في تخصيص الموارد أي أنها لا ترتبط بفكرة العدالة في التوزيع. للمزيد انظر جوزيف ستكلتز ، العولمة ومساوئها ، ترجمة فالح عبد القادر حلمي ، مراجعة د. مظهر محمد صالح ، ط ١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص ١٦ .

. ورويك موراي ، جغرافيات العولمة ، قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسة والثقافية ، ترجمة د. سعيد منتاق ، الكويت ، السنة ٢٠١٣ ، ص ٣٠٩ .
- حميد الجميلي، صندوق النقد الدولي بين فشل سياسات الماضي وتحديات أزمت المستقبل، مجلة أم المعارك، مركز أبحاث أم المعارك، العدد ١٨، بغداد، ١٩٩٩، ص ١١ .
- ورويك موراي ، مصدر سبق ذكره، ص ٣١١ .
- جوزيف ستكلتز، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢ .

المصادر

الكتب:

١. حسين علي الفلاح، العولمة الجديدة أبعادها وانعكاساتها، كلية الإعلام، الجامعة العراقية، ط ١، الأردن، ٢٠١٤.
٢. هيفاء عد الرحمن التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.
٣. إسماعيل صبري عبد الله، العربو العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.
٤. عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٤.
٥. جوزيف ستكلتز ، العولمة ومساوئها ، ترجمة فالح عبد القادر حلمي ، مراجعة د. مظهر محمد صالح ، ط ١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٣ .
٦. ورويك موراي ، جغرافيات العولمة ، قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسة والثقافية ، ترجمة د. سعيد منتاق ، الكويت ، ٢٠١٣ .

المجلات والدوريات:

١. الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد، الجزائر ١٩٩٦.
٢. عبد الخالق عبد الله: العولمة جذورها وفروعها، عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، أكتوبر - ديسمبر ١٩٩٩.
٣. سالم توفيق النجفي، الفقر وسياسات التكيف الاقتصادي والتغيير الهيكلي في الاقتصادات الزراعية العربية، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد، ١٩٩٩.
٤. مجذاب بدر عناد الغريزي، الاقتصاد العربي في ظل العولمة (نحو سبيل مناسب للتنمية الاقتصادية في الوطن العربي)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٤٧، كانون الاول ٢٠٠٢.
٥. أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل الطحان، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد، ٢٠١١.
٦. ابتهاج محمد رضا، علي عباس سميران، العولمة والمؤسسات المالية والنقدية الدولية، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد، ٢٠٠٩.
٧. حميد الجميلي، صندوق النقد الدولي بين فشل سياسات الماضي وتحديات ازمت المستقبل، مجلة أم المعارك، مركز أبحاث أم المعارك، العدد ١٨، بغداد، ١٩٩٩.
٨. حسين عاس حسين الشمري، المؤسسات المالية الدولية الساندة "نادي باريس و نادي لندن"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، ٢٠١٢.
٩. محمد عبد الشفيق عيسى، صندوق النقد الدولي "آليات تعميق أزمة الديون"، مجلة المنار، العدد الرابع والخمسون، حزيران ١٩٨٩.

الندوات

١. السيد ياسين، في مفهوم العولمة، ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، بيروت، ٢٠٠٠.

رسائل الماجستير

- ١- إبراهيم أديب إبراهيم، برامج التكيف الهيكلي وأثرها في التنمية الاقتصادية

لدول نامية مختارة رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، الموصل ٢٠٠٤. الانترنت:

٢- عودت ناجي الحمداني، شروط صندوق النقد الدولي على البلدان النامية، الحوار المتمدن، على الرابط التالي: <http://www.ahewar.org/debat/show.art>

٣- ماجد احمد الزاملي، انعكاس العولمة على الاقتصاد العربي، شبكة الانترنت <http://www.kitabat.com/ar>

٤- فاضل الشيعي، مفهوم العولمة و نشأتها»، نقلا عن موقع: <http://www.libyanwritersclub.com/arab/?p=1600>

٥- احمد فرحات، صندوق النقد الدولي ودوره في تحديد سياسات الدول، عبر الموقع الالكتروني <http://ahmadfar.blogspot.com>

٦- ويكيبيديا الموسوعة الحرة: <http://ar.wikipedia.org/wiki>

المصادر الأجنبية:

:BOOKS

Malcolm Walters, Globaluzation ,, London ,, Routledge .
.,1995

:REPORTS

. HUMAN DEVELOPMENT REPORT 1999, Published
for the United Nations Development Programme, New York
Oxford OxfordUniversityPress

أثر سعر الصرف على الميزان التجاري العراقي للمدة ٢٠١٥ - ٢٠١٠

م. عمر محمود عكاوي(*)

المستخلص

يؤثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري العراقي من خلال تأثيره على الصادرات والاستيرادات، إذ أن تخفيض سعر الصرف قبل عام ٢٠٠٣ لم يرفع من نسبة الصادرات السلعية كثيراً بسبب الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية، أما منذ عام ٢٠٠٣ فإن العراق يعتمد على الصادرات النفطية فقط، أي أن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي (وحيد الجانب) يعاني من مشكلة التركيز السلعي للصادرات، حيث بلغت نسبة الصادرات النفطية (٩٩٪) بعد عام ٢٠٠٣ بينما الصادرات السلعية لم تتجاوز نسبة (١٪) من إجمالي الصادرات وذلك بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق والتي سببت تدمير البنى التحتية للاقتصاد العراقي وضعف القطاعات الإنتاجية في تلبية الطلب المحلي ومن ثم الاعتماد على الاستيرادات في سد النقص في المعروض السلعي من خلال استخدام أداة سعر الصرف لتأثير على قيم السلع المستوردة. وتوصي الدراسة على ضرورة العمل على زيادة القطاعات الإنتاجية (الزراعية والصناعية) والعمل على تنويع الصادرات العراقية وتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية فقط.

المصطلحات الرئيسية في البحث : سعر الصرف ، الصادرات ، الاستيرادات، الميزان التجاري

(*) جامعة ديالى / كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة

يعتبر سعر الصرف أداة من أدوات السياسة النقدية الذي يستخدم للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية بصورة عامة، وعلى الميزان التجاري بصورة خاصة، من أجل تفادي الاختلالات الهيكلية في اقتصاد الدولة، وتبرز أهمية تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري من خلال أهمية الدور الذي يلعبه سعر الصرف على الاستيرادات والصادرات، إذ يرتبط سعر الصرف بعلاقة عكسية مع الصادرات وعلاقة طردية مع الاستيرادات، فعند ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار النسبية لسلعها مقارنة مع الأسعار بالخارج مما يترتب عليه انخفاض صادراتها، وارتفاع استيراداتها نتيجة انخفاض تكاليف الاستيرادات.

ومن أجل توضيح تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري سيتم تناول في هذا البحث بيان أثر سعر الصرف على الصادرات السلعية غير النفطية وتأثيره على الاستيرادات خلال المدة ٢٠١٥-٢٠٢٠.

فرضية البحث :

إن تخفيض سعر صرف الدينار العراقي يؤدي إلى زيادة الصادرات السلعية (غير النفطية) إذا توافر جهاز إنتاجي مرن يستطيع أن يلبي جميع احتياجات المجتمع.

أهمية البحث :

توضيح أثر تغيرات سعر صرف الدينار العراقي على الميزان التجاري من خلال أثر سعر الصرف على حجم الصادرات والاستيرادات.

مشكلة البحث :

يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلة التركيز السلعي للصادرات وهو الاعتماد على سلعة واحدة فقط (النفط) ولا يوجد تنوع في الصادرات.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى الإشارة إلى أهمية استخدام سعر الصرف كأداة للتأثير على حجم الصادرات السلعية وتنوع حجم الصادرات بدلاً من الاعتماد على الصادرات النفطية فقط.

هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور :

المحور الأول : الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والميزان التجاري.

المحور الثاني: تحليل مسار سعر صرف الدينار العراقي للمدة ٢٠١٥-٢٠٠٠

المحور الثالث: تحليل وضع الميزان التجاري للمدة ٢٠١٥-٢٠٠٠

المحور الرابع : تأثير سعر صرف الدينار العراقي على الميزان التجاري للمدة ٢٠١٥-٢٠٠٠

الاستنتاجات والتوصيات:

المحور الأول

مدخل مفاهيمي لسعر الصرف والميزان التجاري

أولاً : أهمية ومفهوم سعر الصرف :

تظهر أهمية سعر الصرف عندما يرغب أحد المشتريين في دولة ما بشراء سلع أو خدمات من دولة أخرى فإنه يدفع قيمة السلع المستوردة بعملة الدولة التي يستورد منها وليس بعملته المحلية، ولكل دولة لها عملتها الخاصة التي تتخذها أساساً للتعبير عن قيم كل سلعة من سلعها المحلية ويقصد بسعر الصرف هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازم دفعها لحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية، أو هو عدد الوحدات من العملة المحلية اللازم دفعها لحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية (خليل، ٢٠٠٧، ٨٣٨).

ثانياً: أنظمة أسعار الصرف :

تختلف أنظمة الصرف في العالم من دولة إلى أخرى وهي التي بدورها تؤثر في طلب وعرض الصرف الأجنبي وكيفية تحديده، ومن أبرز أنظمة الصرف هي :

١. نظام سعر الصرف الثابت:

غذى هذا النظام المعاملات التجارية الدولية لفترة طويلة خلال القرن التاسع عشر متمثلاً بقاعدة الذهب عبر مراحل تطورها المختلفة، وقد اتبعت معظم دول العالم هذا النظام الذي يكفل استقرار أسعار الصرف للدولة المتبعة له وبالتالي تخفيف الاختلالات في ميزان المدفوعات، كما يقتضي هذا النظام أن تحدد الدولة قيمة عملاتها بوزن معين من الذهب وتلتزم الدولة بتحويل الذهب إلى نقد ورقية كما تلتزم الدولة بحرية تصدير واستيراد الذهب دون قيود (الحلاق، العجلوني، ٢٠١٠، ٢٨٩). ووفق هذا النظام لا يكون سعر صرف العملة ثابتاً ثباتاً مطلقاً بل فيه حدود للحركة تتراوح بين نقطتي خروج ودخول الذهب في قاعدة الذهب (الغالب، ٢٠١١، ٨٥) ، وهذا النظام يحقق بعض المزايا منها الاستقرار النسبي في أسعار الصرف فهي ثابتة ولا تتذبذب إلا في نطاق ضيق بين دخول وخروج حدود الذهب، كما يؤدي إلى التصحيح التلقائي في اختلال موازين المدفوعات من خلال نظرية حركات الذهب، كما يعاب على هذا النظام أن ثبات سعر الصرف قد يؤدي إلى حدوث انكماش في الاقتصاد المحلي وانخفاض في الأسعار والنتائج المحلي الإجمالي والتوظيف.

٢. نظام سعر الصرف ذو التثبيت المدار (نظام بريتون وودز)

في عام ١٩٤٤ عقد اجتماع في مدينة بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية من أجل صياغة نظام نقدي دولي جديد يضمن حرية المعاملات الدولية (نعمة، ٢٠٠٢، ٢١) حيث تقرر العودة إلى نظام أسعار الصرف الثابتة من أجل إنعاش حركة رؤوس الأموال وحرية التجارة من خلال نظام سعر الصرف الثابت القابل للتعديل كنظام نقدي دولي بعد الحرب العالمية الثانية، يتولى صندوق النقد الدولي الرقابة على هذا النظام من خلال التزام الدول الأعضاء بربط عملاتها بالدولار الأمريكي والذي ربط قيمته بالذهب عند (٣٥) دولار للاونصة الواحدة، والتزمت كل دولة عضو في إيداع قدر معين من عملاتها في حساب احتياطي يمتلكه الصندوق وقد سمح لأسعار الصرف أن تتقلب ارتفاعاً أو انخفاضاً في حدود (١٪) من سعرها التعادلي المحدد (معروف، ٢٠٠٥، ٢٩٥).

٣. نظام سعر الصرف المرن (الحر) :

يتحدد سعر الصرف وفق هذا النظام بموجب قوى العرض والطلب على العملة الأجنبية، دون أن يكون هنالك أي تدخل للسلطة النقدية، ويسمى هذا النظام بالتعويم النظيف (أو نظام تعويم العملات) وذلك لعدم تدخل البنوك المركزية في تحديد سعر الصرف عملتها (يحيى، ٢٠٠١، ٢٥٠) وهذا النظام يحقق منافع عديدة تجعله مرغوباً ومنها :

١. يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن مستمر بواسطة التحرك في سعر الصرف عن طريق آلية السوق.

٢. تقليل الحاجة إلى الاحتفاظ بكميات كبيرة من الاحتياطيات الأجنبية.

٣. يأخذ سعر الصرف المرن دور مستوعب الصدمات فهو يدفع اجتياح القوى التضخمية أو الانكماشية عن الاقتصاد (الغالبى، ٢٠١١، ٩٣).

٤. نظام سعر الصرف المعويم المدار :

ويطلق عليه بالتعويم الرديء (غير النظيف) وذلك لأن السلطة النقدية في هذا النظام تتدخل في تحديد أسعار الصرف، أي أن أسعار الصرف تستجيب لعوامل العرض والطلب في السوق ويتدخل البنك المركزي لمنع الاضطرابات التي تواجه سوق الصرف الأجنبي من خلال بيع وشراء العملة الأجنبية، أي أنها تتمتع بالمرونة في تحديد سعر الصرف وبذلك تعمل البنوك المركزية على دعم ومساندة عملتها المحلية (يحيى، ٢٠١١، ٢٥١) ويتطلب هذا النظام كميات كبيرة من الاحتياطيات الأجنبية التي يجب أن تتوفر لدعم قيمة عملتها الوطنية، فعندما يزيد الطلب على العملة الأجنبية يتدخل البنك المركزي ببيع جزء من الاحتياطيات الأجنبية لتجنب انخفاض قيمة العملة المحلية ويحدث العكس في حالة انخفاض الطلب على العملة الأجنبية من خلال سحب جزء منها لتجنب ارتفاع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي.

٥. نظام تعدد أسعار الصرف :

حسب هذا النظام تؤثر السلطات النقدية على تحركات سعر الصرف بتدخلها الفعال من خلال سلة عملات قياسية متنوعة من دون الالتزام بأي سعر صرف رسمي، ويستخدم عدد من البلدان أكثر من سعر صرف واحد لتسوية معاملاته الخارجية وتختلف طريقة تحديد أسعار الصرف التي تحدد عن طريق التدخل الرسمي مع سعر الصرف التي تحدده مستوى السوق بحرية (الشماع، هشام، ٢٠٠٢، ٢٧).

ثالثاً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف :

هنالك عوامل عديدة منها الاقتصادية وغير الاقتصادية تعمل على التأثير على حركة سعر الصرف وتقلباته منها : (الغالي، ٢٠١١، ١٦٠-١٢٣) .

١. كمية النقود : إن الإفراط في الإصدار النقدي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار المحلية، مما يسبب زيادة في الاستيرادات وانخفاض في الصادرات وهذا يقابله انخفاض في الطلب على العملة المحلية وزيادة الطلب على العملة الأجنبية مما ينتج عنه ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية.

٢. أسعار الفائدة : إن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقية في الخارج يزيد الطلب على العملات الأجنبية ويزيد عرض العملة المحلية وينشأ عنه انخفاض قيمتها بالنسبة لعملات الدول الأخرى التي ارتفعت لديها أسعار الفائدة الحقيقية، ويحدث العكس في حالة انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج.

٣. التضخم النقدي : إن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الاستيرادات والطلب على العملة الأجنبية وانخفاض كل من الصادرات وعرض العملة الأجنبية مما يدفع بسعر الصرف الأجنبي إلى الارتفاع. وعليه يمكن اعتبار المستوى العام للأسعار وتغيراته من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف وتقلباته.

٤. الناتج المحلي الإجمالي : إن أي تغير في الناتج المحلي الإجمالي يدفع إلى تغير مشابه في الحساب الجاري بالزيادة والنقصان فعند الزيادة سينعش الحساب الجاري دافعاً الطلب على العملة المحلية نحو الأمام والذي يؤدي إلى سعر صرف العملة المحلية و انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية، والعكس بالعكس.

٥. الموازنة العامة : عندما تتبع الحكومة سياسة مالية انكماشية لتحقيق فائض في الموازنة العامة أو لتقليل العجز القائم، فإنها ستعمل على تخفيض الطلب الكلي وهبوط معدل التضخم مما ينتج عنه انخفاض الاستيرادات وارتفاع الصادرات ويتجه الحساب الجاري إلى تحقيق فائض يرفع قيمة العملة المحلية وينخفض سعر الصرف الأجنبي ويحدث العكس في حالة إتباع سياسة مالية توسعية.

٦. الاضطرابات والحروب : في أوقات الحروب والاضطرابات يزداد الأنفاق وترتفع الأسعار ويؤدي إلى هبوط القوة الشرائية للنقود وانخفاض الصادرات مما يسبب فقدان الثقة بالعملة المحلية ويزداد الطلب على العملة الأجنبية بسبب ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية في هذه الأوقات.

رابعاً : مفهوم الميزان التجاري وأهميته:

يقصد بالميزان التجاري الفرق بين قيم الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي صادرات البلد} - \text{إجمالي استيرادات نفس البلد}$$

ويقسم الميزان التجاري إلى قسمين أساسيين هما :

- **الميزان التجاري السلعي:** ويطلق عليه أيضاً ميزان التجارة المنظورة ويشمل كافة السلع التي تأخذ شكلاً مادياً ملموساً (الصادرات والاستيرادات) من السلع المادية التي تمر عبر الحدود الجمركية.

- **الميزان التجاري الخدمي:** ويطلق عليه أيضاً ميزان التجارة غير المنظورة ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدول مثل (النقل والسياحة والتأمين).

يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي من ميزان المدفوعات، لأنه يأخذ أكبر حساب في ميزان المدفوعات من خلال حجم الصادرات والاستيرادات التي تكون مضمون العلاقات الاقتصادية الدولية، كما يبين النشاط الإنتاجي للدولة، ففي حالة الفائض في الميزان التجاري، فإن الدولة تتمتع باقتصاد مستقر وتملك الدولة قدرة إنتاجية كبيرة تستطيع أن تلبى احتياجات البلد من السلع والخدمات دون اللجوء للاستيراد. أما إذا كان الميزان التجاري يعاني من عجز، فهذا يعني أن الدولة لا تصدر بالقدر الكافي وذلك بسبب ضعف جهازها الإنتاجي في تلبية احتياجات الاقتصاد المحلي وتلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها مما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري (خلف، ٢٠٠١، ٢٣٤).

خامساً : التوازن والاختلال في الميزان التجاري :

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري هو تساوى الجانب المدين مع الجانب الدائن، أي تتساوى الصادرات مع الاستيرادات، أي تتساوى المطلوبات المستحقة على دولة مع حقوق نفس الدولة اتجاه العالم الخارجي، وحالة التوازن في الميزان التجاري نادراً ما تتحقق.

أما الاختلال في الميزان التجاري فيحدث في حالة العجز والفائض في الميزان التجاري، فالفائض يحدث عندما تكون هنالك زيادة في الصادرات على الاستيرادات وهذا سيؤدي إلى حدوث زيادة في أرصدة الدولة، أما العجز فيحدث نتيجة زيادة الاستيرادات على الصادرات، أي أن الدولة تستورد سلعاً أكبر من قدرتها مما يؤدي إلى زيادة مديونيتها تجاه الخارج، وإن أبرز المشكلات الاقتصادية في الاختلال تحدث في حالة العجز، لأن زيادة الطلب على السلع المستوردة يؤدي إلى انخفاض الإنتاج المحلي

وزيادة البطالة مما يسبب فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها (عبد الحميد، ٢٠٠٠، ٤٠٤).

سادساً : أسباب الاختلال في الميزان التجاري:

تتعدد أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف خصائص وظروف كل دولة، وأهم هذه الأسباب هي: (سلمي، ٢٠١٥، ١٢١).

- **سعر الصرف المعتمد للعملة الوطنية:** إذا كان سعر صرف العملة المحلية مرتفع، يؤدي إلى جعل السلع المحلية مرتفعة السعر مقارنة بالدول الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي انخفاض الصادرات وزيادة الاستيرادات مما يسبب عجز في الميزان التجاري. ويحدث العكس عند انخفاض سعر صرف العملة المحلية تصبح أسعار السلع المحلية منخفضة مقارنة بالخارج مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الاستيرادات ويحدث فائض في الميزان التجاري.
- **أسباب هيكلية:** وهي أسباب متعلقة في هيكل التجارة الخارجية، حيث تتميز اقتصاديات البلدان النامية بأنها اقتصادات ريعية، تعتمد في صادراتها على سلعة معينة أو سعلتين، بالإضافة إلى انخفاض قدرتها الإنتاجية وافتقارها للأساليب الفنية والتكنولوجية في الإنتاج، إذ يلعب التقدم التكنولوجي بتخفيض تكاليف الإنتاج وأسعار السلع المنتجة مما يزيد القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة انخفاض أسعار صادراتها، بينما تنخفض صادرات الدول الأخرى التي تبقى تكاليف إنتاجها كما هي.
- **أسباب دورية:** تتمثل في التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لبعض الدول، مثل الأزمات الاقتصادية المتكررة وتغير أذواق المستهلكين وكذلك العوائق التجارية كالترعفة الجمركية ونظام الحصص، أو ظروف طبيعية متمثلة بالكوارث الطبيعية أو ظروف سياسية متمثلة بالحروب والمقاطعات الاقتصادية، جميع هذه العوامل تسبب انخفاض في حجم النشاط الإنتاجي للدولة وتؤثر على حركة صادراتها.

المحور الثاني

تحليل مسار سعر صرف الدينار العراقي للمدة ٢٠١٥-٢٠٠٠

من خلال بيانات جدول (١) يمكن متابعة مسار سعر صرف الدينار العراقي، إذ شهد سعر صرف الدينار العراقي خلال المدة ٢٠٠٠ لغاية ٢٠٠٣ انخفاضاً مقابل الدولار في السوق الموازي نتيجة أسباب كثيرة كالحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية على العراق التي فرضت خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، وتوقف تصدير النفط الخام الذي يعد المصدر الرئيسي في الحصول على العملات الأجنبية (بخيت، خضير، ٢٠٠٠، ٣٦)، إذ اضطر البنك المركزي اتباع نظام سعر الصرف العائم، وإن هذا التدهور سبب عزوف أفراد المجتمع عن الاحتفاظ بالدينار العراقي وظهور ظاهرة الـدولرة، أما بعد عام ٢٠٠٣ (مرحلة التغير السياسي ورفع الحصار الاقتصادي) قام البنك

المركزي العراقي برفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار في السوق الموازي من خلال استخدام أسلوب المزادات اليومية في بيع وشراء العملة الأجنبية لتغطية الطلب على العملة الأجنبية، وبدأ يستخدم البنك المركزي نظام سعر الصرف الموعوم المدار، واستمر البنك المركزي العراقي في رفع واستقرار قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار بعد عام ٢٠٠٣ إلى أن بلغ (١٢٤٧) دينار للدولار عام ٢٠١٥ كما هو واضح في الشكل البياني (١) مما جعل الدينار العراقي كعملة محلية أداة موثوقاً بها في تطور الإيداع النقدي والسبيل الصحيح للتصدي لظاهرة التوقعات التضخمية وبالتالي القضاء على ظاهرة الدولار.

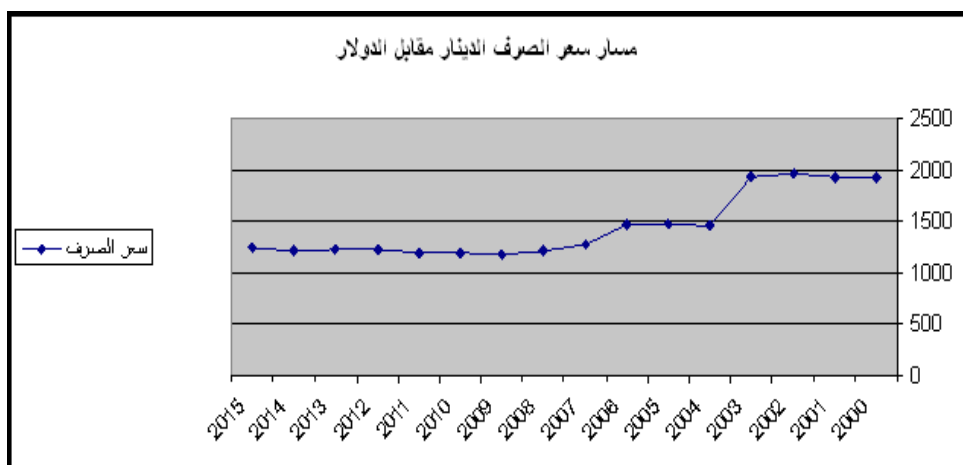
جدول (١)

مسار سعر الصرف لدينار العراقي مقابل الدولار للمدة ٢٠١٥-٢٠٠٠

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	1930	1929	1957	1936	1453	1472	1475	1267
معدل النمو	—	0.05-	1.5	1.1 -	24.9-	1.3	0.2	14.1-
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	1203	1182	1186	1196	1233	1232	1214	1247
معد النمو	5.1-	1.7-	0.3	0.8	3.1	0.08-	1.5-	2.7

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية.

شكل (١) مسار سعر صرف الدينار مقابل الدولار لمدة ٢٠١٥-٢٠٠٠



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (١)

المحور الثالث : تحليل وضع الميزان التجاري للمدة ٢٠١٥-٢٠٠٠

بالرجوع إلى بيانات الجدول (٢) يمكن تحليل الميزان التجاري من خلال :

١. الصادرات :

شهدت قيم الصادرات خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٠ انخفاضاً تدريجياً إذ كان نموها سالباً ويرجع السبب إلى الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية التي سببت توقف الصادرات النفطية، أما بعد عام ٢٠٠٣ كانت قيم الصادرات المطلقة تشهد ارتفاعاً تدريجياً لغاية عام ٢٠١٢ حيث كان معدل نموها موجب باستثناء عام ٢٠٠٩ الذي كان نموها سالباً بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية على صادرات العراق وانخفاض أسعار النفط في تلك السنة، أما بعد عام ٢٠١٢ فشهدت الصادرات العراقية انخفاضاً تدريجياً فكان معدل نمو الصادرات سالباً وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وكذلك سقوط بعض محافظات العراق بيد قوى الظلم والإرهاب (داعش) عام ٢٠١٤ التي سيطرت على بعض المنافذ الحدودية مما أثر سلباً على إجمالي الصادرات.

إن تحليل هيكل الصادرات العراقية يوضح هيمنة الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات، إذ بلغت بعد عام ٢٠٠٣ أعلى نسبة (٩٩,٨٪) وأدنى نسبة (٩٨,٨٪) عام ٢٠٠٩، أما قبل عام ٢٠٠٣ فكانت أعلى نسبة (٩٦,٨٪) وأدنى نسبة (٨٦,٧٪) عام ٢٠٠٣ كما هو واضح في الجدول (٢)، وقد بلغ معدل نسبة الصادرات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي (٤٦٪) وهذا يدل على أن معظم الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على قطاع النفط كما هو واضح في جدول (٣).

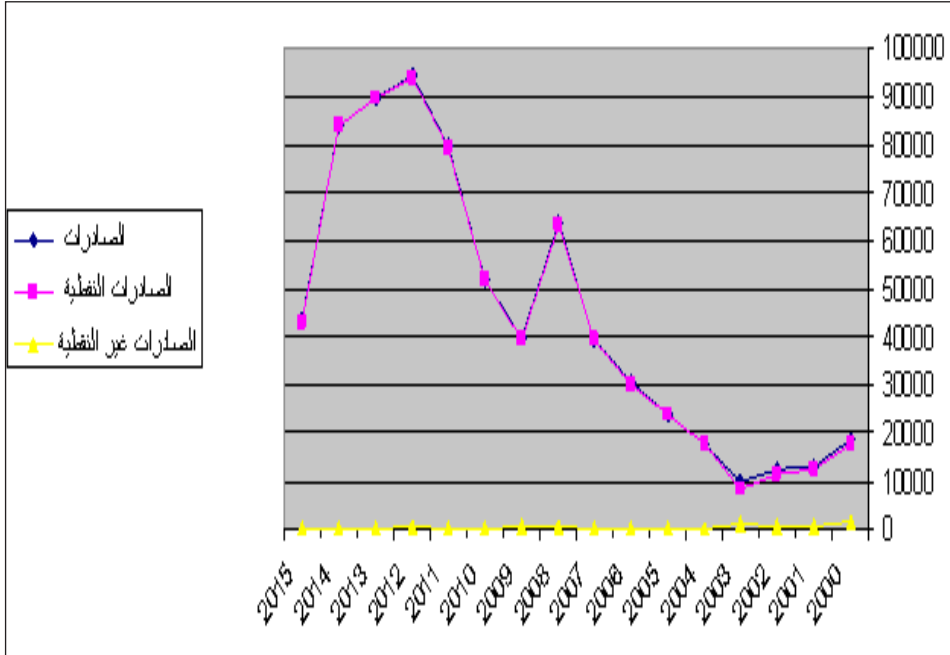
وعليه فإن الاقتصاد العراقي يعاني من مشكلة التركيز السلبي للصادرات، والذي يعد أحد مؤشرات (معايير) التبعية التجارية للعالم الخارجي، أي أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد وحيد الجانب (اقتصاد غلة واحدة) يعتمد على النفط، إذ تشكل الصادرات النفطية (٩٩٪) من إجمالي الصادرات بعد عام ٢٠٠٣ أي أن الاقتصاد العراقي لا تشكل صادراته غير النفطية إلا نسبة (١٪) من إجمالي الصادرات.

أما الصادرات الأخرى غير النفطية فقد شهدت أعلى نسبة لها عام ٢٠٠٣ (١٣,٣٪)، وعلى الرغم من وجود الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية قبل التغيير السياسي إلا أن الصادرات غير النفطية كانت نسبتها أكبر مقارنة بعد عام ٢٠٠٣. فقد شهدت انخفاضاً تدريجياً وكانت أعلى نسبة لها (١,٢٪) عام ٢٠٠٩، خاصة أن نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (١,٣٪)، الأمر الذي يعكس تخلف الهياكل الإنتاجية للاقتصاد العراقي ومحدودية قدرته على استغلال موارده وثرواته المتاحة لإنتاج ما يحتاجه المجتمع. ويرجع ذلك لأسباب كثيرة منها تدمير البنى التحتية للاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ وضعف القطاعات الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة عدم وجود حماية وعدم دعم المنتج المحلي الأمر الذي حرم على هذه القطاعات فرص التنافسية مما سبب توقف الكثير من المشاريع الإنتاجية (الصناعية والزراعية) التي كانت لها دور في تغطية السوق المحلية.

وعليه يتضح من بيانات جدول (٢) أن أي ارتفاع أو انخفاض في قيمة الصادرات النفطية سينعكس مباشرة ارتفاعاً أو انخفاضاً في قيمة إجمالي الصادرات، وذلك لأن الصادرات النفطية تشكل (٩٩٪)

من إجمالي الصادرات، أما الصادرات غير النفطية فليس لها تأثير يذكر على إجمالي الصادرات كما هو واضح في الشكل البياني (٢) الذي يوضح مسار هيكل الصادرات العراقية خلال المدة ٢٠١٥-٢٠٠٠.

شكل (٢)
مسار هيكل الصادرات العراقية للمدة ٢٠١٥-٢٠٠٠



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٢)

٢. الاستيرادات :

يلاحظ من الجدول (٢) أن قيم الاستيرادات شهدت نمواً موجباً أغلب سنوات الدراسة وذلك لارتفاع حصيلة الصادرات النفطية وارتفاع النفقات العامة مما أدى إلى ارتفاع مستوى المعيشة بعد عام ٢٠٠٣ مما ترتب عليه ارتفاع مستوى الطلب المحلي على السلع والخدمات مما انعكس على الاستيرادات نتيجة عدم قدرة القطاعات الإنتاجية في سد الطلب المحلي.

شهدت السنوات (٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧) انخفاض تدريجي في الاستيرادات ويرجع ذلك لعدة أسباب منها قدرة قطاع الزراعة على تلبية بعض احتياجات الطلب المحلي (دواي، عكاوي، ٢٠١٥، ٨) فضلاً عن ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمر الذي انعكس على تخفيض قيم السلع المستوردة بالإضافة إلى تدهور الوضع الأمني في العراق الأمر الذي سبب مخاوف لدى الكثير من المستثمرين في استثمار رؤوس الأموال في الكثير من المشاريع سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدمية.

أما السنوات (٢٠١٤، ٢٠١٥) فقد شهدت انخفاضاً في حجم الاستيرادات وذلك لانخفاض حجم الصادرات النفطية التي تعتبر الممول الرئيسي لنفقات العامة، الأمر الذي سبب انخفاضاً في حجم الطلب الكلي ومن ثم انخفاض حجم الاستيرادات.

وعند النظر إلى جدول (٣) تظهر التبعية التجارية بشكل واضح من خلال مؤشر الميل المتوسط للاستيراد (يقصد به متوسط نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي) وهذا المؤشر يوضح مدى اعتماد الدولة على العالم الخارجي في سد النقص في المعروض السلعي، أي أنه يعكس تبعية الإنتاج القومي للإنتاج العالمي، فكلما زادت نسبة هذا المؤشر دل ذلك على اعتماد الدولة على العالم الخارجي (مصطفى، ١٩٨٤، ١١٤). إذ بلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر عام ٢٠٠٣ (٦٥٪) ثم بدأ بالانخفاض التدريجي إلى أن بلغ (١٩،٩٪) عام ٢٠١٥ ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار النفط الذي يعد المصدر الرئيسي للحصول على العملة الأجنبية.

إن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على اعتماد الاقتصاد العراقي على الاستيراد من العالم الخارجي لسد متطلبات الطلب المحلي نتيجة عدم امتلاك قاعدة إنتاجية تستطيع توفير احتياجات المجتمع.

٣. الميزان التجاري :

يلاحظ من الجدول (٢) أن الميزان التجاري يتأثر بشكل كبير في الصادرات النفطية فقط، فكلما كان معدل نمو الصادرات النفطية موجب يكون معدل نمو الميزان التجاري موجب أيضاً وذلك لأن نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات تشكل حوالي (٩٩٪)، فكلما ارتفعت قيم الصادرات النفطية كلما حقق الميزان التجاري فائضاً.

أما في السنوات التي حققت حجم الصادرات النفطية معدل نمو سالب خلال مدة (٢٠٠٠-٢٠٠٤) نتيجة توقف الصادرات النفطية بسبب الحصار الاقتصادي والحرب في عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٩ بسبب تداعيات الأزمة العالمية والسنوات (٢٠١٣-٢٠١٥) بسبب انخفاض أسعار النفط فقد حقق الميزان التجاري معدل نمو سالباً أيضاً كما هو واضح في الشكل (٣) إذ يلاحظ أن مسار الميزان التجاري يرتبط بمسار الصادرات النفطية، فعندما ترتفع الصادرات النفطية يزداد الفائض في الميزان التجاري وعند انخفاض حجم الصادرات النفطية ينخفض حجم الفائض في الميزان التجاري.

وعند النظر إلى جدول (٣) نجد مؤشر الانكشاف التجاري الذي يشير إلى مدى مساهمة التجارة الخارجية (الصادرات + الاستيرادات) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (فرحان، ٢٠١٣، ٩٨) مرتفعاً جداً، وهذا يدل على تبعية وانكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي، ففي المدة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ تجاوز الانكشاف التجاري نسبة (١٠٠٪) حيث وصل عام ٢٠٠٤ (١٢٨،٥٪) ثم بعد ذلك بدأ بالانخفاض التدريجي إلى أن وصل عام ٢٠١٥ (٤٥،٩٪)، إن ارتفاع نسبة الانكشاف التجاري للاقتصاد العراقي يرجع إلى عوامل كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر :

١. مر الاقتصاد العراقي بأزمات عديدة قبل عام ٢٠٠٣ من حروب وحصار اقتصادي وارتفاع نسب التضخم والديونية مما جعله تابع للعالم الخارجي.

٢. بعد عام ٢٠٠٣ اعتمد الاقتصاد العراقي على قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فإن أي ارتفاع في أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع الصادرات النفطية ويزيد من نسبة الانكشاف التجاري وإن أي انخفاض في أسعار النفط سيخفض من نسبة الانكشاف التجاري كما هو واضح في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ حيث انخفضت قيم الصادرات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط تبعه انخفاض قيم الاستيرادات وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي ثم انخفاض نسبة الانكشاف التجاري مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا ما يدل على تبعية وتأثر الاقتصاد العراقي بالعالم الخارجي وليس العكس.

المحور الرابع

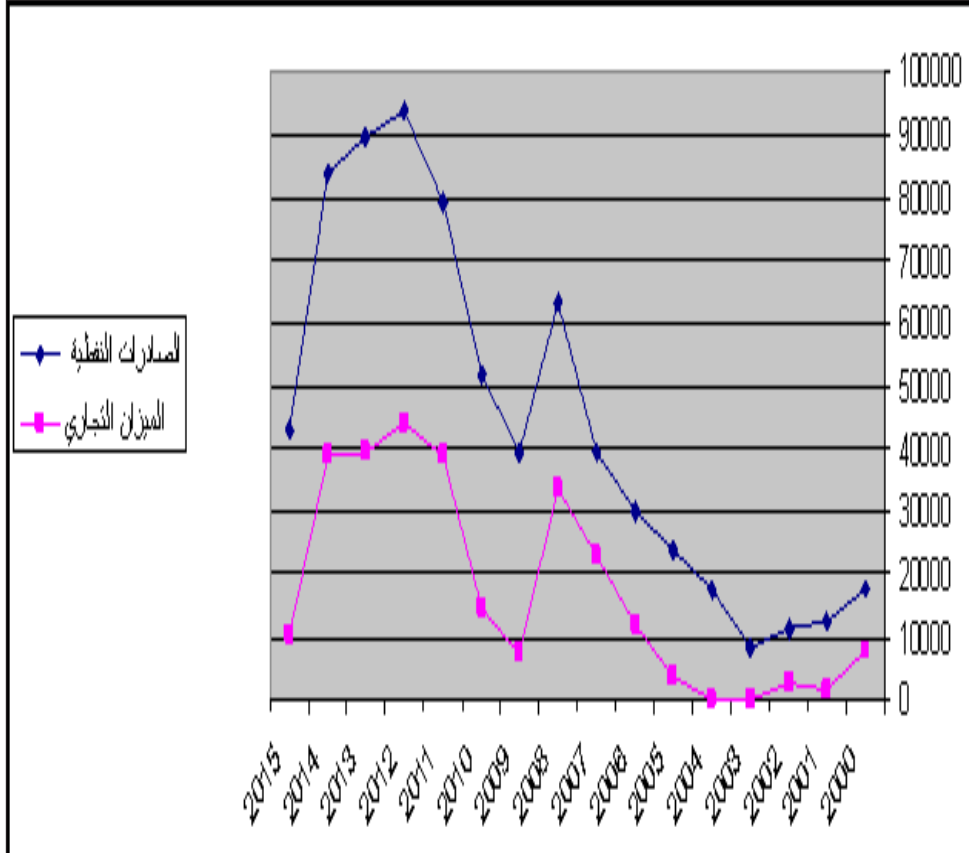
تأثير سعر صرف الدينار العراقي على الميزان التجاري للمدة ٢٠١٥-٢٠٠٠ :

من ملاحظة جدول (١) و (٢) نستطيع أن نوضح تأثير سعر صرف الدينار على الميزان التجاري من خلال ما يلي :

- بالنسبة للصادرات سيتم التركيز على الصادرات غير النفطية (الأخرى) وذلك لأن تغيرات سعر الصرف تؤثر على أسعار السلع المنتجة محلياً. أما الصادرات النفطية فإن تغيرات سعر الصرف لا تؤثر عليها مطلقاً، وذلك لأن أسعار النفط تتحدد عالمياً من خلال العرض والطلب عليها وليس لسعر الصرف تأثير على ذلك.
- بالنسبة للصادرات غير النفطية (الأخرى) كانت في فترة الحصار أفضل مما هي عليه بعد عام ٢٠٠٣ عندما كان سعر الصرف منخفضاً، إذ أنها لم تتجاوز (١٪) بعد عام ٢٠٠٣ وهي نسبة جداً منخفضة لا يمكن الاعتماد عليها في الحصول على العملة الأجنبية، الأمر الذي يقضي بأن العراق ليس له قطاعات إنتاجية تستطيع أن تسد حاجة السوق المحلية والخارجية، فضلاً عن اعتماده على القطاع النفطي في الحصول على العملة الأجنبية، حيث تشكل الصادرات النفطية حوالي (٩٩٪) من أجمالي الصادرات.
- من الصعب أن يعمل تخفيض سعر الصرف الدينار العراقي على زيادة الصادرات غير النفطية خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٠ وذلك بسبب الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية، رغم أن التخفيض في سعر الصرف جاء نتيجة توقف الصادرات النفطية التي تعتبر الممول الرئيسي في العملة الأجنبية.
- أما الاستيرادات فقد كانت منخفضة قبل عام ٢٠٠٣ بسبب الحصار الاقتصادي، إلا أنها بدأت بالارتفاع التدريجي بعد عام ٢٠٠٣ باستثناء بعض السنوات، ويرجع السبب في ارتفاع قيم الاستيرادات لسد النقص في المعروض السلعي الذي لا تستطيع القطاعات الإنتاجية

شكل (٣)

علاقة الميزان التجاري بالصادرات النفطية للمدة ٢٠١٥-٢٠٠٠



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٢)

جدول (٢)

الميزان التجاري العراقي لمدة ٢٠١٥-٢٠٠٠

مليون دولار

السنات	الموازن التجاري	اجمالي الاستيرادات	اجمالي الصادرات	الصادرات غير النفطية	نسبة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات	نسبة الميزان التجاري	معدل نمو الاستيرادات	معدل نمو الصادرات	معدل نمو الصادرات غير النفطية	معدل نمو الميزان التجاري
٢٠٠٠	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
٢٠٠١	١٧٢٠.١	١١١٥٢.٠	١٢٨٧٢.١	١٢٤٦٩.٠	٤٠٣.١	٩٦.٩	٣.١	٧٧.٨	١.٣	٣١.٢
٢٠٠٢	٢٤٠١.٥	٩٨١٧.٣	١٢٢١٨.٨	١١٤٧٨.٧	٧٤٠.١	٩٣.٩	٦.١	٣٩.٦	١١.٩	٥.١
٢٠٠٣	٢٢٢.٤	٩٩٣٣.٥	٩٧١١.١	٨٤٢٢.٣	١٢٨٨.٨	٨٦.٧	١٣.٣	١٠٩.٣	١.٢	٢٠.٥
٢٠٠٤	٣٤٩٢.٣	٢١٣٠٢.٣	١٧٨١٠.٠	١٧٧٠٠.٠	١١٠.٠	٩٩.٤	٠.٦	١٤٧٠.٣	١١.٤	٨٣.٤
٢٠٠٥	٣٥٩٥.٢	٢٠٠٠٢.٢	٢٣٦٩٧.٤	٢٣٥٧٨.٩	١١٨.٥	٩٩.٥	٠.٥	٢٠٥.٨	٦.١	٣٣.١
٢٠٠٦	١١٨٢١.٩	١٨٧٠٧.٥	٣٠٥٢٩.٤	٣٠٢٩٨.٧	٢٣٠.٧	٩٩.٢	٠.٨	٢١٩.٩	٦.٥	٢٨.٨
٢٠٠٧	٢٢٩٦٤.٥	١٦٦٢٢.٥	٣٩٥٨٧.٠	٣٩٤١٢.٠	١٧٥.٠	٩٩.٦	٠.٤	٩٤.٣	١١.١	٢٩.٧
٢٠٠٨	٣٣٥٥٤.٩	٣٠١٧١.٢	٦٣٧٢٦.١	٦٣٤١٧.٩	٣٠٨.٢	٩٩.٥	٠.٥	٤٦.١	٨١.٥	٦٠.٩
٢٠٠٩	٧١٠٨.٩	٣٢٦٧٣.٣	٣٩٧٨٢.٢	٣٩٣١١.٤	٤٧٠.٨	٩٨.٨	١.٢	٧٨.٨	٨.٣	٣٧.٦
٢٠١٠	١٤٤٣٥.٦	٣٧٣٢٨.٠	٥١٧٦٣.٦	٥١٥٨٩.١	١٧٤.٥	٩٩.٧	٠.٣	١٠٣.١	١٤.٢	٣٠.١
٢٠١١	٣٩٠٤٨.٠	٤٠٦٣٢.٥	٧٩٦٨٠.٥	٧٩٤٥٩.٥	٢٢١.٠	٩٩.٧	٠.٣	١٧٠.٥	٨.٩	٥٣.٩
٢٠١٢	٤٤٠٥٣.٦	٥٠١٥٥.٠	٩٤٢٠٨.٦	٩٣٩١٢.١	٢٩٦.٥	٩٩.٧	٠.٣	١٢.٨	٢٣.٤	١٨.٢
٢٠١٣	٣٩٣٢١.٠	٥٠٤٤٦.٩	٨٩٧٦٧.٩	٨٩٥٥٣.٦	٢١٤.٣	٩٩.٨	٠.٢	١٠.٧	٠.٦	٤.٧
٢٠١٤	٣٨٧٨٠.٨	٤٥٢٠٠.١	٨٣٩٨٠.٩	٨٣٧٨٠.٩	١٨٢.٩	٩٩.٨	٠.٢	١.٤	١٠.٤	٦.٤
٢٠١٥	١٠٢٥٣.٣	٣٣١٨٨.٢	٤٣٤٤١.٥	٤٣٢٥٠.٤	١٩١.١	٩٩.٦	٠.٤	٧٣.٦	٢٦.٦	٤٨.٣

المصدر:

- عمود (٥-١) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية لمدة (٢٠١٥-٢٠٠٠).

- عمود (١٢-٦) من عمل الباحث.

تغطية الطلب المحلي المتزايد بسبب ارتفاع النفقات العامة بعد عام ٢٠٠٣ وارتفاع مستوى المعيشة لدى أفراد المجتمع، الأمر الذي أدى البنك المركزي العراقي إلى رفع سعر صرف الدينار العراقي من أجل تخفيض تكاليف السلع المستوردة وبالتالي انخفاض أسعارها في الداخل الأمر الذي انعكس إيجاباً على مستوى معيشة الأسرة العراقية. وبالتالي استطاع البنك المركزي استخدام سعر الصرف أداة لتخفيض قيم الاستيرادات ومواجهة التضخم خاصة أن الاقتصاد العراقي يعاني من تدهور في القطاعات الإنتاجية الحقيقية مما سبب نقص في المعروض السلعي والاعتماد على الاستيرادات لسد هذا النقص.

- لا يمكن تخفيض سعر الصرف بعد عام ٢٠٠٣ من أجل رفع قيم الصادرات السلعية غير النفطية، وذلك بسبب تدهور القطاعات الإنتاجية التي لا تستطيع تلبية حاجة السوق المحلية، الأمر الذي يستوجب رفع سعر الصرف من أجل تخفيض أسعار السلع المستوردة وبالتالي استقرار الأسعار بالداخل طالما لا توجد صادرات سلعية غير نفطية خاصتهاً أنها لم تتجاوز (١٪).

الاستنتاجات :

١. شهد سعر صرف الدينار العراقي تدهوراً كبيراً للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٠ بسبب الحصار والعقوبات الاقتصادية، ثم بعد عام ٢٠٠٣ بدأ بالارتفاع التدريجي نتيجة ارتفاع قيم الصادرات النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية.
٢. لم يستفد الاقتصاد العراقي كثيراً من انخفاض سعر الصرف قبل عام ٢٠٠٣ بسبب الحصار الاقتصادي الذي سبب توقف الصادرات السلعية إذ كانت أعلى نسبة لها (١٣٪) أما بعد عام ٢٠٠٣ لم تتجاوز (١٪) من إجمالي الصادرات.
٣. قيام البنك المركزي برفع سعر صرف الدينار بعد عام ٢٠٠٣ وذلك لعدم وجود قاعدة إنتاجية تلبية متطلبات السوق المحلية والسوق الخارجية والاعتماد على الاستيرادات لسد النقص في المعروض السلعي، ومن ثم استخدم سعر الصرف كأداة لمعالجة الضغوط التضخمية.
٤. ارتفاع مؤشر التركيز السلعي للصادرات العراقية نتيجة اعتماد العراق على سلعة واحدة في صادراته، إذ تشكل الصادرات النفطية نسبة (٩٩٪) من إجمالي الصادرات، الأمر الذي ينطوي عليه مخاطر عديدة بسبب الاعتماد على عوائد غير مستقرة دولياً.
٥. تعتمد الاستيرادات على الصادرات النفطية فعند ارتفاع قيم الصادرات النفطية ترتفع معه قيم الاستيرادات وذلك بسبب الاعتماد على سلعة النفط كعمول للعملة الأجنبية.
٦. يتأثر الميزان التجاري بشكل كبير بالصادرات النفطية فقط، فأي ارتفاع أو انخفاض في الصادرات النفطية ينعكس بفائض أو عجز في الميزان التجاري.

٧. ارتفاع نسبة الانكشاف التجاري للاقتصاد العراقي وارتفاع درجة تبعيته وتأثره بالعالم الخارجي وذلك بسبب الاعتماد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة (النفط) التي دائماً يكون سعرها يتأثر بعوامل خارجية.

التوصيات :

١. زيادة إنتاجية القطاعات الاقتصادية من خلال تفعيل القطاعات الزراعية والصناعية والعمل على جعل الصادرات العراقية أكثر تنوعاً وتقليل التركيز السلعي لصادرات النفطية، وهذا بدوره يعمل على تقليل المخاطر نتيجة الاعتماد على سلعة واحدة غير مستقرة في السوق العالمية.
٢. استخدام أدوات حمائية للتجارة الخارجية كالضرائب الكمركية لتقليل الاستيرادات المتعاطمة بسبب ارتفاع الصادرات النفطية من أجل تشجيع الإنتاج المحلي والعمل على زيادة تنافسية السلع المحلية.
٣. ضرورة استمرار البنك المركزي في جعل سعر صرف الدينار العراقي مستقر في الوقت الحالي طالما أن الصادرات السلعية منخفضة والاستيرادات مرتفعة بسبب توقف القطاعات الإنتاجية.

المصادر :

١. بخيت، حسين علي، خضير، إيمان عبد، العلاقة بين الضغوط التضخمية وأسعار الصرف الدولار في السوق العراقية للمدة ١٩٩٠-١٩٩٨، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ٢٤، ٢٠٠٠.
٢. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٥.
٣. الحلاق، العجلوني، سعيد سامي، محمد سعيد، النقود البنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.
٤. خلف، فليح حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠١.
٥. خليل، سامي، الاقتصاد الدولي، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.
٦. دواي، مهدي صالح، عكاوي، عمر محمود، القطاع المالي وعلاقته بالتجارة الخارجية دراسة تحليلية للميزانية العامة وعلاقتها بالميزان التجاري في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٢، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد ١٠٥، ٢٠١٥.
٧. سلمى، دوحة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية

- والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، ٢٠١٥.
٨. الشماع، همام، هشام عمرو، أثر تعددية سعر الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي، المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.
٩. عبد الحميد، عبد المطالب، النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٠.
١٠. الغالبي، عبد الحسين جليل عبد الحسن، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠١١.
١١. فرحان، سعد عبد الكريم حماد، تحليل العلاقة المتبادل بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد الدولي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٠.
١٢. مصطفى، محمد عثمان، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المختار للنشر، ١٩٨٤.
١٣. معروف، هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر، عمان، ٢٠٠٥.
١٤. نعمة، سمير فخري، أهمية أسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الأزمات الاقتصادية العراق حالة دراسية للمدة ٢٠٠١-١٩٨٠، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.
١٥. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.
١٦. يحيى، وداد يونس، النظرية النقدية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠١.

The role of IMF in rooting the concept of economic globalization developing countries as a model .

By Muhanned H. Mhedy

Abstract:

Suggest economic globalization that the world is formed in the nineties has become a world without economic borders, different economic systems are becoming convergent and overlapping and moving in each other, no longer there are limits and breaks between them, and that the global economic system is today one system governed by a common global basis, and is managed by institutions global companies with an impact on all the local economies, led by the International Monetary Fund, which has become one of the main tools of economic globalization. The loans policy and the so-called financial assistance granted by the Fund to developing countries always be constrained difficult and harsh conditions, and most of these loans are directed towards the development of the sector extraction primarily the service sector and not for the development of the productive sectors of any industrial sector and the agricultural sector, and this policy is in the interests of the major capitalist countries service in led by the United States. Which it requires a greater role .for these countries in overseeing the economic reform policy itself

The effectiveness of monetary policy indirect tools in Iraq after of Dutch disease 2003 with the limitations

By Ph.D Aysser Y. Fahed & Bassim A. Hassan

Abstract:

The paper studies indirect tools of monetary policy in the Iraqi economy, in which the manufacturing sector is ousted completely by the presence of a large natural resource industry. Thus, the Iraqi economy, as we will see produces only non-tradable goods namely oil, which can complement or substitute imported goods, and the primary shock to the economy, comes from the fluctuations in the world price of the exported commodity which is an example of an economy sick with Dutch Disease (DD).

It is shown that in absence of a well-functioning fiscal stabilization fund, the monetary authority represented by CBI was unable to respond correctly to the challenges that the economy faced in the last two decade and the use of the real exchange rate put the development strategist under real challenges. There are many effects require tracking accuracy is that monetary policy actions have led to exaggerated exchange rate, which led to the emergence of Dutch disease or Dutch disease effect on monetary policy and this is the problem of Iraq, at the same time the research problem that we start from and where the research reach to a set of conclusions were the most prominent of the monetary stability did not provide an incubator for development under its initiatives and programs crashes but to make what the monetary policy did to make is to strengthen consumer prosperity by very rapid price stability exchange rate. The major recommendation of the research contends that monetary policy should work for the stability of a fixed exchange rate and the diversification of investments in securities.

Evaluation of international reserves efficiency in the Iraqi economy (2003 - 2016)

By PH.D Hajeer A. Zaki & Ahmed H.Lateef

Abstract:

With increasing attention to financial crises (domestic and international) and their negative effects in most macroeconomic variables, many economies of the world, especially developing ones, have maintained an appropriate amount of international reserves in anticipation of the unexpected and unexpected conditions in order to achieve the specific objectives that are consistent with the requirements of economic stability. Maintaining an adequate size of these reserves is a safety factor to deal with economic shocks (internal and external), as well as its impact on the stability of the exchange rate and thus on the general level of prices to reflect the final result on economic stability. As far as the Iraqi economy is concerned, developments in this economy after 2003 - the lifting of the economic blockade, the rise in oil prices and the opening up of trade with the outside world - led to an increase in international reserves. Nevertheless the volume and changes in international reserves should be checked in accordance with the indicators of the adequacy of these reserves, so the Central Bank of Iraq maintains a size of reserves close to optimal size, otherwise it may miss the opportunity to invest this surplus in investment fields that achieve growth in .international reserves

ABSTRACT



CONTENTS

1-Evaluation of international reserves efficiency in the Iraqi economy (2003 -2016).

by PH.D Hajeer A. Zaki & Ahmed H.Lateef11

2-activity of indirect monetary tools in Iraq after 2003,in the shade of determinants of Dutch disease.

by Ph.D Aysser Y. Fahed & Bassim A. Hassan.....35

3-financial dimension of the money supply evolution in Iraq after (2003).

by Ph.D Abdul-kareem Al-mashhadani & Bassim A. Hassan.....57

4-The role of IMF in rooting the concept of economic globalization (developing countries as a model) .

By Muhand H. Mhedy.....71

5-The impact of exchange rate of ID in the balance of payments .

by Omar M. Akkawi.....97

The Goals and Standard Publishing

The goals of Baytul Hikma

- Baytul Hikma is antellectual and scientific institution with moral entity and financial and administrative independence . Baytul Hikma is in Baghdad . Its goals;
- Studying the history of Iraq and the Arab and Islamic civilization.
- Laying the approach of dialogue between cultures and religions . Thus contributing to concolidate the culture of peace and the values of tolerance and coexistence between individuals and groups.
- Following- up the politiceal and economic global developments and their future effects on Iraq and Arab world.
- Paying attention to reserches and studies related to the issues of social , economic and political phenomena
- Interesting in reserches and studies that enhance the citizen rights and fundamental freedoms and the consolidation of democracy and civil society values.
- peoviding insightsand studies that serve policy and decision - making processes.

Puplishering standard

-The journal puplishes researches that have not been puplished before . rhe researcher will be informed of decision of puplishing within three months from the date of receipt of the reserch- one copyof the resercher should be sent in Arabic with a summary in English of no more than (200) words. (provided that.

A -The researcher must be printed and saved on CD disk ,double - spaced and printing.

B -Pages should not exceed 200) pages , (double-spaced and printing.

C -All sources and margins should be serially numbered at the end of the paper in double spaces printing.

-The researcher gets a free copy of the Journal that puplished the research.

-Researchers will not to be resturned whether puplished or not.

-The department has the right to puplish the research in accordance with the plan of the Journal edition.



Economic Studies

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Economic Studies In Bayt Al-IHikma

No.(37) Baghdad-2017

Chief Editor

Dr.Falah .H. Thwayni

Secretary Editor

Hussein G. Rasheed

Commity of consultants

Dr. Mudher M. Salih

Dr. Khaleefa J. Az-zubaidi

Dr. Mahmood M. Dagher

Dr. khalil M. Aj-juburi

Dr. Mohammad S. Alquraishi

Dr. Hassan L. kadhim

Dr. Ali S. Az-zubaidi